المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان :

تداعيات التطورات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط على الأمن القومي الجزائـري

إعداد الطالب :

- **رشيد لعروسي**

إشراف الدكتورة :

- **إيمان بلقرشي**

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ رقية العاقل .....رئيسا.

أ.د/ حمزة حسام .....عضوا مناقشا.

أ.د/ إيمان بلقرشي .....مشرفا و مقررا.

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

وإلى أختي وأبنائها في بوسماعيل وإلى أبناء أختي في تاجنة

وإلى ابن عمي ياسين وجمال

إلى كل الأهل والأقارب

كما أهدي عملي هذا إلى كل الأصدقاء عادل توفيق، أمين

وإلى كل الزملاء في المدرسة الوطنية للعلوم السياسة خاصة دراسات إقليمية وإلى كل الذين ساعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

رشيد

الشكر

أحمد الله عز وجل الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل الذي ما كان ليتم لولا مشيئته وتوفيقه لي.

ولا يسعني أيضا إلا أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة **الأستاذة بلقرشي إيمان** لقبولها الإشراف على مذكرتي

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية **الدكتور مصطفى صايج** ومدير الدراسات **الدكتور مغزاوي لقمان** ورئيس قسم الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر **الدكتور لراري علي**

وأساتذة العلوم السياسية بالشلف

كل عمال أساتذة وعمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمر

رشيد

□مقدمة

مقدمـــــــــــــــــة

يشـهد العـالم اليـوم تحـولات عميقـة وتحـديات تختلـف فـي طبيعتهـا ومصـادرها عـن تلـك التحـديات التـي ميـزت النظـام الـدولي فـي فتـرة الحـرب البـاردة، فالعـالم اليـوم يواجـه مصـادر جديـدة للخطـر وتهديـدات أمنيـة خطيـرة لا سـيما فـي منطقـة حـوض المتوسـط، التـي أصـبحت تشـهد نشـاطا متزايـد للإرهـاب الـدولي، الجريمـة المنظمـة بكـل أنواعهـا مـن تهريـب المخـدرات، غسـيل الأمـوال، التجـارة فـي الأسـلحة، إضـافة إلـى مشـكل الهجـرة السـرية، وانتشـار أسـلحة الـدمار الشـامل. ومـازاد خطـورة هاتـه الظـواهر أنهـا أصـبحت تعمـل فـي إطـار شـبكة مـن علاقـات فيمـا بينهـا تربطهـا مصـلحة مشـتركة لتشـكل معضـلة أمنيـة حقيقيـة بحـوض المتوسـط نظـرا لموقعهـا فـي خريطـة التفـاعلات الدوليـة مـن جهـة والصـراعات الخفيـة بـين القـوى الدوليـة المهيمنـة علـى المنطقـة مـن جهـة أخـرى، وزاد مـن حـدة الاهتمـام بهـا كونهـا منطقـة حيويـة ترتكـز عليهـا الكثيـر مـن المصـالح وتبنـى عليهـا الكثيـر مـن الإسـتراتجيات الإقليميـة والدوليـة خاصـة بعـد التغيـرات المجتمعيـة وتـداعياتها الأمنيـة التـي شـهدتها المنطقة مؤخرا على غرار تونس، ليبيا وسوريا.

إن الجزائـر كدولـة متوسـطية أصـبحت تتـأثر بالتجاذبـات السياسـية والأمنيـة للمنطقـة خاصـة وأنهـا تحضـى بأهميـة كبـرى فـي إسـتراتجيات الـدول الكبـرى خاصـة فـي مجـال مكافحـة الإرهـاب مـن جهـة وكونهـا تقـع فـي منطقـة ذات الانتشـار المختلـف للتهديـدات الأمنيـة وهـو مـا حـتم عليهـا تبنـي مجموعـة مـن الإسـتراتجيات للحـد مـن تفـاقم هـذه المشـاكل الأمنيـة خاصـة فـي أطـار الإسـتراتجيات الأمنيـة الموجودة في إطار الشراكة الأورومتوسطية والإتحاد من أجل المتوسط.

أهمية الدراسة:

تهـدف هـذه الدراسـة إلـى فهـم وتحليـل البعـد الأمنـي للجزائـر فـي المتوسـط فـي ظـل مـا تعرفـه المنطقـة مـن تهديـدات أمنيـة وأزمـات أمنيـة خاصـة فـي السـنوات الأخيـرة التـي عرفـت تصـاعدا مهمـا لتلك الأزمات، وكذا الإستراتجيات التي تبنتها الجزائر للتصدي للتحديات الأمنية التي تعرفها.

إشكالية الدراسة:

للإلمام بكل جوانب الموضوع وحصره اعتمدنا الإشكالية الرئيسية التالية:

فـي مقابـل أهميـة وحيويـة القضـايا والمسـائل التـي تجعـل مـن حـوض البحـر الأبـيض المتوسـط مركـزا ومنبعـا لخلافـات واسـعة بـين دول المتوسـط، **فمـا هـي تـداعيات التطـورات الأمنيـة التـي تطـرح فـي الفضاء المتوسطي على الأمن القومي الجزائري؟**

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من **الأسئلة الفرعية** التالية:

1- كيف تطور مفهوم الأمن؟

2- فيما تتمثل التهديدات الأمنية في المتوسط؟

3- ما هي الإستراتجيات التي تبنتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية؟

الفرضيات : للإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

1- كلما تغيرت طبيعة التهديدات تغير مفهوم الأمن.

2- كلمـا انخفـض المسـتوى الاقتصـادي والاجتمـاعي فـي دول المتوسـط؛ زادت حـدة التهديـدات الأمنية.

3-كلما زادت حدة التهديدات؛ اتجهت الجزائر لتبني إستراتيجيات جديدة.

مبررات ودوافع إختيار الموضوع:

1- الدوافع الموضوعية:

- ✓ ارتأيت اختيار الموضوع كوني طالب في العلوم السياسية.
- ✓ محاولة إثراء البحث العلمي والأكاديمي في الموضوع .

2- المبررات الذاتية:

- ✓ مويـولاتي الشخصـية لدراسـة قضـايا المتوسـط باعتبارهـا منطقـة ذات أهميـة فـي الدراسـات السياسية من جهة وكون الجزائر جزءا منها تؤثر وتتأثر بتفاعلاتها سلبا وإيجابا.

حدود الدراسة:

- ✓ **الحـدود الزمنيـة :** باعتبـار أن التهديـدات الأمنيـة اللاتماثليـة مثـل ظـاهرة الإرهـاب، الهجـرة غيـر الشـرعية، والجريمـة المنظمـة ظهـرت فـي المنطقـة فـي بدايـة التسـعينات مـن القـرن 20 ثـم توسعت فيما بعد، وعليه فالمجال الزمني للدراسة هو فترة ما بعد الحرب الباردة.
- ✓ **الحدود المكانية :** منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أدبيات الدراسـة:

هنـاك العديـد مـن الدراسـات التـي تناولـت موضـوع الأمـن فـي المتوسـط والبعـد الأمنـي الجزائـري فيـه منها:

1 -كتـاب لمصـطفي بحـوش بعنـوان **حـوض البحـر الأبـيض المتوسـط بعـد نهايـة الحـرب البـاردة: دراسـة فـي الرهانـات والأهـداف،** الجزائـر : دار الفجـر، 2006 تنـاول فيـه علاقـات الشـراكة الأورومتوسـطية فـي بعـدها الاقتصـادي وتوصـل إلـى التنـاقض بـين الأهـداف والنتـائج، كمـا أبرز الهوة بين الفوائد المتاحة للطرف الأوروبي ودول الجنوب.

2 -دراسـة لصـورية رواشـي بعنـوان" **الأمـن فـي شـمال إفريقيـا فـي ظـل الأزمـة الليبيـة التحـديات والتـداعيات**"، مـذكرة مقدمـة للحصـول علـى شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، جامعـة الجزائـر: تخصـص دراسـات إقليميـة،2016، تناولـت فيهـا الباحثـة مختلـف تطـورات الأزمـة الليبيـة مـن أسـباب، تطـورات الفواعـل وردود الأفعـال الإقليميـة والدوليـة وصـولا تداعيات الأزمة على الأمن الإقليمي.

3 -مقالـة لبوصـيلة محمـد عبـد الغفـور بعنـوان" **آليـات اسـتعادة الأمـن والتخفيـف مـن حـدة العنـف السياسـي فـي فتـرة الـرئيس عبـد العزيـز بوتفليقـة**"، مجلـة الدراسـات السياسـية، العـدد الرابـع، ديسـمبر 2015. تنـاول فيهـا الكاتـب الآليـات السياسـية التـي تبناهـا السـيد عبـد العزيـز بوتفيقـة

مـن أجـل التخفيـف مـن حـدة العنـف السياسـي التـي عرفتـه الـبلاد مـن خـلال التطـرق إلـى موضوع المصالحة الوطنية بمختلف أبعادها.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة في:

- ✓ استعراض التطورات التي عرفها مفهوم الأمن من الأمن الصلب إلى الأمن اللين.
- ✓ تبين أهمية منطقة المتوسط
- ✓ إبراز طبيعة التهديدات الأمنية في المتوسط.
- ✓ تبيين التطورات الأمنية التي تعرفها منطقة المتوسط.
- ✓ إبراز إستراتيجية الجزائر في التصدي للتهديدات الأمنية.

صعوبات الدراسة: تعرضنا في إنجازنا لهذه الدراسة إلى جملة من العراقيل نبرزها كما يلي:

- ✓ قلة المعطيات المرتبطة بالظاهرة الأمنية في منطقة المتوسط.
- ✓ افتقار المكتبات الوطنية للدراسات الحديثة التي تناولت الظاهرة.
- ✓ المدة الزمنية المتاحة لانجاز الدراسة غير كافية بالشكل المطلوب.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج وهي كالأتي :

1-**الإقتـراب التـاريخي:** وذلـك مـن خـلال محاولـة محاولـة تحليـل مختلـف المسـارات التـي تشـكل مـن خلالها مفهوم الأمن وذلك من خلال معرفة الخلفية التاريخية لبعض التهديدات.

2-**المـنهج الوصـفي التحليلـي** : تبعنـا المـنهج الوصـفي التحليلـي مـن خـلال وصـف منطقـة المتوسـط وتحديـد أهميتهـا الجيـو- إسـتراتيجية للمتوسـط وكـذلك تحليـل الظـاهرة محـل الدراسـة والتعبيـر عنهـا كميا وكيفيا.

3-**مـنهج دراسـة الحالـة:** تكمـن أهميتـه للحالـة أو العينـة المختـارة للدراسـة فـي البحـث، ويحظـى بالتحليل كنموذج تطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر كدولة متوسطية.

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من النظريات هي كالتالي:

1-**النظريـــة الواقعيـــة:** تنـدرج النظريـة الواقعيـة ضـمن المنظـور العقلانـي لتفسـير العلاقـات الدوليـة، وتقـوم هـذه النظريـة علـى أسـاس أن الأمـن يشـكل هـاجس أساسـي للدولـة التـي تسـعى دائمـا لتحقيقـه ، وترتكز هذه النظرية على مفاهيم القوة المصلحة وتوازن القوى[1].

2-**مقاربـــة الأمـــن الإنســـاني:** تفتـرض المقاربـة المركزيـة للأمـن الإنسـاني علـى الدولـة إحتـرام وتعزيـز كـل الأبعـاد السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة التـي تسـمح للأفـراد بـالعيش بعيـدا عـن الخـوف والخطر.[2]

تقسيم الدراسة:

سـنتناول الدراسـة مـن خـلال ثلاثـة فصـول؛ الفصـل الأول الـذي جـاء تحـت عنـوان الإطـار المفـاهيمي والنظـري للأمـن سـنتطرق فيـه إلـى مختلـف تعريفـات الأمـن، مسـتوياته إضـافة إلـى المقاربـات والنظريـات التـي تناولـت موضـوع الأمـن، أمـا الفصـل الثـاني والـذي جـاء تحـت عنـوان المتوسـط بـين التنـافس والتعـاون وتعقـد التهديـدات الأمنيـة حيـث نتنـاول فيـه الأهميـة الجيوسياسـية للمتوسـط كمـا سـنتطرق إلـى مختلـف الفواعـل الأمنيـة فـي المتوسـط باعتبـاره منطقـة نفـوذ لمختلـف الـدول، هـذا بالإضـافة إلـى مختلـف التهديـدات التـي تعرفهـا المنطقـة، أمـا الفصـل الثالـث والمعنـون بالبعـد المتوسـطي للأمـن الجزائـري فـي ظـل التطـورات الأمنيـة؛ سـيتم التطـرق فيـه إلـى مختلـف التطـورات الأمنيـة فـي المتوسـط خاصـة بعـد الحـراك الـذي عرفتـه المنطقـة العربيـة، إضـافة إلـى أهـم الإسـتراتيجيات التـي تبنتهـا الجزائـر لمواجهـة التهديـدات الأمنيـة العـابرة للحـدود وتـداعياتها علـى الإسـتراتيجية الأمنيـة الجزائريـة وأخيـرا سـنتناول الإسـتراتيجية الأمنيـة الجزائريـة مـن خـلال الشـراكة الأورومتوسطية والإتحاد من أجل المتوسط.

---

[1]- أحمد محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 176.

[2]- إنتصـار سـليم قريـب، عاصـم خليـل، **الأمـن حاجـة إنسـانية أم شـأن الدولـة؟**، جامعـة بيـروت: كليـة الدراسـات العليـا، برنـامج الديمقراطية وحقوق الانسان، معهد الحقوق، 2008، ص05.

الفصل الاول

يعد الأمن قضية مركزية في حقل العلوم السياسية وقد حظي هذا المفهوم بأهمية بالغة من طرف الباحثين خصوصا في العقدين الأخيرين؛ وهذا بفعل التحولات التي شهدتها أغلب الدول سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها البينية، الأمر الذي كان سببا في طرح الكثير من النقاشات حول أبعاده ومرتكزاته ومستوياته، فإن مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة مرتبط بمدى محافظة الدول على كيانها العسكري، وهو ما أدى إلى بروز تهديدات ومتغيرات أمنية جديدة على الساحة الدولية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري والمفاهيمي للأمن، حيث تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الأمن، لاسيما بعد ازدهار الدراسات الأمنية منذ مطلع ثمانيات القرن العشرين والتي تعززت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة وزوال نظام يالطا، أما المبحث الثاني سنتعرض فيه إلى الدراسات الإستراتيجية التقليدية التي تناولت الأمن من المنظور العسكري والدولاتي، وفي المبحث الثالث سنتناول المقاربات الحديثة للأمن، التي جاءت كبديل التقليدي لتعبر عن القطيعة الراديكالية مع المقاربة الأمنية التقليدية التي تدور أساسا حول الدولة القومية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

يعتبر مفهوم الأمن مفهوما نسبيا ومتغيرا ومركبا، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للأمن

أولا: الأمن لغة

تشير معاجم اللغة إلى "أمن" تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، كما تشير إلى الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق[1].

فالأمن كما أسلفنا هو نقيض الخوف، وهو يعني الإدراك الذاتي للفرد أو الجماعة الإنسانية باختلاف صورها بالطمأنينة، الاستقرار، السكينة والبعد عن الأخطار، وعن كل ما يهدد الفرد في نفسه وجسده وعرضه وماله، وما يهدد المجتمع في استقراره ونمائه وتقدمه. والشريعة كانت هي الرائدة في تأسيس مفهوم "الأمن" على هذه الصورة.

ومن دعائم "الأمن" حسب إرشاد القرآن الكريم نجد:

قوله عز وجل: " إذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمن "[2].

وقوله تعالى: "الذين أمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن مهتدون"[3].

---

[1]– ابن منظور، **لسان العرب**، القاهرة: دار الحديث، ط1، 2003، ص164.

[2]– سورة البقرة: الآية 125.

[3]– سورة الأنعام؛ الآية 82.

قوله تعالى: "وعد الله الذين أمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا"[1].

قوله تعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"[2].

إذن؛ الأمن في الشريعة الإسلامية هو الغاية والهدف للمجتمع الإنساني، فإن للإسلام منهجه المتفرد في الوصول إلى الهدف إذ أرسى للأمن قاعدتين رئيسيتين: أمن الإنسان مع نفسه... بدرجة الإيمان وعمقه وأمن الإنسان في مجتمعه...بعمله الصالح ويفهم من الأصول المنزلة أن "الأمن" في الإسلام تعتبر عن سنة الحياة في تحقيق حالة يستشعر من خلالها أم مصادر القلق والاضطراب لا يوجد لها في درجاتها الدنيا وهي المصادر التي يمكن معاه توقع مكروه في الزمن الأتي، وهذا المفهوم المبسط للأمن يتضمن **عناصر متكاملة** هي[3]:

- ✓ الأمن تعبير عن سنة الحياة من حيث أنه لا يخرج عن سنن الله وفي تدبيره للكون والحياة.
- ✓ أن الأمن في الإسلام حالة شعورية، إذ لا قيمة له إن لم يوجد الإحساس به
- ✓ إن طبيعة الأمن كإحساس أو شعور تستلزم الكائنات الحية.
- ✓ الأمن لكونه حاله شعورية أي هو اطمئنان على عدم حدوث مكروه في الزمن الأتي أيا كان مصدره وشكله.
- ✓ إن الأمن إذا كان لا ينفصل عن الزمان، فإنه لا ينفصل أيضا عن المكان.

وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية والعربية والأجنبية كلمة "الأمن" فعدته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو متساويا لانتفاء الخطر، كما عدته بأنه الحفظ وعدم الخيانة، الثقة، والتصديق، شعور بالرضا والاستقرار، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة "للأمن"[4].

---

[1]– سورة النور؛ الآية 55.

[2]– سورة قريش؛ الآية 4.

[3]– محمد الأمين البشرى، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص ص 27 28 .

[4]– ممدوح شوقي، مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة: النهضة العربية، 1985، ص ص28،29.

ثانيا: الأمن اصطلاحا

يصعب تقديم تعريف محدد للأمن باعتباره، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لما يمكن تقديره بشكل قاطع[1]. وعليه يرى "**باري بوزان**" (**barry buzan**) بأنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

حيث ارتبط مفهوم الأمن القومي" في دراسات السياسية الدولية تقليديا بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر "الأمن" أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز " **توماس هوبز**" بين حالة "المجتمع" وحالة "الطبيعة"، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع" بينما تعيش الدولة حالة "الطبيعة" في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن جمع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية، ويعتقد المنظر نفسه أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد نشأت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم.

ومن وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني بالأمن "الحماية من خطر القهر على يد دولة خارجية أو دفع العدوان عن دولة معينة، والمحافظة على كيانها وضمان استقرار أحوالها الداخلية". وبالتالي يؤخذ المصطلح (حفظ الذات) و(الدفاع عن النفس) و(البقاء) على نحو متناول مع مصطلح (الأمن)، فإن المصطلح في رأي "هارولد جين كليم" وزمليه "ستانلي فولك"، أعم وأشمل نوعا ما، حيث أن الأمن لا يعني فقط رغبة الولة في البقاء فحسب، بل رغبتها في العيش بدون تهديد خارجي خطير لجميع قيمها التي تعد مهمة وحيوية بالنسبة لها، ويضيفان بأن "الأمن القومي" لأية دولة هو شيء تحدده الظروف الدولية لتأميم أمنها فإنها تحاول أن

[1]– سليمان عبد الله الحرب، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته" (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، الكويت: المجلة العربية والسياسية، 2003، ص9.

[2]- Barry buzzan , **Is international security possible ?,** paper presented at new thnking about strategy and internatinal (conferona), 1991, p31 .

تـربط بينـه وبـين الظـروف الخارجيـة، بحيـث يـؤدي هـذا الـربط إلـى تحقيـق أهـدافها وغاياتهـا القوميـة بحريـة، ويـؤمن الحفـاظ علـى مؤسسـاتها السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية، والتـي تعـدها الدولـة ذات قيمـة أساسـية لهـا، وعليـه يجـب أن يكـون لمفهـوم الأمـن القـومي لأيـة أمـة دلالات موضـوعية وذاتيـة، إذ أن الأمـن هـو معيـار لانعـدام التهديـدات الحقيقيـة للقـيم المكتسـبة وانعـدام للخـوف عنـدما تكون تلك القيم معرضة للتهديد[1].

ومـن وجهـة نظـر "**هنـــري كســـنجر**" وزيـر الخارجيـة الأمريكـي السـابق يعنـي الأمـن: "أي تصـرفات يسـعى المجتمـع عـن طريقهـا إلـى حفـظ حقـه فـي البقـاء". ولعـل مـن أبـرز مـا كتـب عـن "الأمـن" هـو مـا أوضـحه "روبـرت مكنمـارا" وزيـر الـدفاع الأمريكـي الأسـبق فـي كتابـه "جـوهر الأمـن" حيـث قـال: إن الأمـن يعنـي التطـور والتنميـة، سـواء منهـا الاقتصـادية أو الاجتماعيـة أو السياسـية،في ظـل حمايـة مضـمونة" واسـتطرد قـائلا: إن الأمـن الحقيقـي للدولـة ينبـع مـن معرفتهـا العميقـة للمصـادر التـي تهـدد أمنهـا مـن أجـل إعطـاء فرصـة لتنميـة تلـك القـدرات تنميـة حقيقيـة فـي كافـة المجـالات سـواء فـي الحاضـر أو المسـتقبل"[2]، إذ لا يمكـن للدولـة أن تحقـق أمنهـا إلا إذا تضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر التنمية[3].

عمومـا، يمكـن القـول أنهمـن أحـدث تعريفـات "الأمـن" التـي تأخـذ فـي الحسـبان المشـهد الأمنـي العـالمي لمـا بعـد الحـرب البـاردة، والأكثـر تـداولا فـي الأدبيـات الأمنيـة المتخصصـة، تعريـف "بـاري بـوزان"، أحـدث المتخصصـين فـي الدراسـات الأمنيـة حيـث يعرفـه بأنـه: "العمـل علـى التحـرر مـن التهديـد"، وفـي سـياق النظـام الـدولي فـإن الأمـن: هـو "قـدرة الـدول والمجتمعـات علـى الحفـاظ علـى كيانهـا المسـتقل وتماسـكها الـوظيفي ضـد قـوى التغيـر التـي تعتبرهـا معاديـة والـدول والمجتمعـات يوجـدان أحيانـا فـي انسـجام مـع بعضـها الـبعض فـي سـعيهما لتحقيـق الأمـن، لكـن فـي حـين يتعارضـان أحيانـا أخـرى. فأسـاس "الأمـن" هـو البقـاء لكنـه يحـوي أيضـا علـى جملـة مـن الاهتمامـات الجهويـة حـول شـروط الوجـود[4]، أمـا الأمـن القـومي حسـب ذات المنظـر فهـو: "قـدرة الـدول علـى

---

[1]– عبـدالطيف علـي الميـاح وحنـان علـي الطـائي، **ثـروة المعلومـات والأمـن القـومي العربـي**، الأردن: دار مجـلاوي للنشـر والتوزيع، 2003، ص ص50 51.

[2]– لخميسـي شـيبي، **الأمـن الـدولي والعلاقـات بـين منظمـة حلـف شـمال الأطلسـي والـدول العربيـة– فتـرة مـا بعـد الحـرب الباردة (1991_2008)**، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص14.

[3]– روبرت منكمارا، **جزهر الأمن**، تر: يونس شاهين، القاهرة: البيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص125.

[4]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص13.

الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، وهو مفهوم محافظ لأنه يتعلق بالدول الموجودة.

ويبدوا واضحا أن "**باري بوزان**" استند في تحليله لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم على ما كتبه "والفرز" الذي تعتبر مقاربته للأمن أحسن مقاربة مفهومية عرفت إلى حد الآن، فحسبه فإن "الأمن" في أي معنى موضوعي موضوعي، يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، في معنى ذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل الهجوم.

ودائما في محاولة لتحديد معنى "الأمن" نوجز تعريف "**ميكافيل ديليون**" لأنه ينبه إلى جانب أساسي، إذ يرى أن الأمن مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة التحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم، احتواء، إقصاء وتحييد الخوف، فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن اللاأمن وهذا ما عبر عنه "ديلون" بـ(اللاأمن in security)[1].

تلخيصا لما سبق، يمكن القول بأن "الأمن" إنما يتعلق بتوفير الطمأنينة والإحساس بالأمان فضلا عن التمسك بكل ما من شأنه توفير الحماية من المهددات والاضطرابات والأخطار التي من الممكن أن تتربص بالدولة وتعصف حتى وجودها، وهو ما يمنحه مستويين مختلفين[2]:

أ- مستوى عام يخص الدولة.

ب- مستوى خاص يخص الأفراد مع ما يستوجبه ذلك من تقاطع عملية تحقيق الأمن بضرورة الحماية وتوفيرها للطرفين المشكلين للمستويين، في نفس الوقت فتحقيق أمن الدولة (الوطن) لم يتم وإن ذلك فهو غير ذي اكتمال مالم يتحقق معه أمن المواطن والعكس صحيح.

وإجمالا، يمكن التذكير بأن التعاريف المقدمة تنوعت في تحديدها لمفهوم الأمن الذي يبقى يدور في فلك غياب الحرب وتحقيق المصلحة الوطنية وحماية القيم الأساسية والقدرة على البقاء ومقاومة الاعتداء وتحسين مستوى المعيشة وتقوية الدولة... وهي المتغيرات التي انطلق منها

[1]- المرجع نفسه، ص14.

[2]- منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006_2011**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص36.

الباحث "**شارل فيليب دافيد**" في محاولة تقديم تعريف "الأمن"على أنه: "غياب التهديدات العسكرية التي من شأنها تشكيل تهدي على القيم الأساسية التي تعتبر مرتكزات وخصوصيات فرد أو جماعة ما بما يفتح المجال لمخاطر استعمال القوة". وهو تعريف على قدر من الشمولية ما يجعله يصلح لأنه يقترب من كونه تعريفا جامعا لمفهوم الأمن في ظل استحالة تقديم تعريف مانع له، نظرا للطبيعة المتغيرة وغير المستقرة للظواهر الإنسانية التي أنتجت علوما إنسانية نسبية[1].

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن

أولا: أبعاد الأمن

شكلت بداية التسعينات من القرن العشرين نقلة نوعية في إدراك مفهوم "الأمن" تنظيرا وممارسة، حي تولى عدد معتبر من الدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن كدرجة في الفترة السابقة، ويعتبر باري بوزان رائد في الاتجاه، حيث عمل على مراقبة هذا المفهوم وكذا منهج الترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار توسيع المفهوم، زيادة على ذلك فإن حقل التهديدات الذي يفرض اليوم على الهوية الوطنية يبدوا أكثر اتساعا ويتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل المركزي للتحرك من جهة نظر الواقعين، وقد حاول "بوزان" بهذا المنطلق طرح نموذج يختلف في الخصائص بالنسبة لحقل التهديدات الأمنية التي تتكون من خمسة أبعاد، فإلى البعد العسكري يمكن إضافة البعد السياسي والاقتصادي، والمجتمعي والبيئي[2].

1- البعد السياسي

أهم شيء يركز عليه هذا البعد هو الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وعندما نتكلم هنا عن الكيان السياسي للدولة يتضح لنا أن هذا البعد التقليدي للأمن (حول أمن الدول)، وهذا البعد له شقان أحدهما داخلي، ويتعلق بالتلاحم والترابط والسلام الداخل، وتماسك أفراد المجتمع بمعنى أن البعد السياسي الداخلي للأمن يؤكد على توفير الشروط الأمن داخل حدود الدولة،

[1]- منصور لخضاري، **المرجع السابق**، ص37.

[2]- عبد المنعم المشاط، **نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي** ، بيروت: مركز الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 154، 1983، ص9.

أما الشق الخارجي لهذا البعد فيتمحور حول علاقة الدول بجيرانها من الدول ذات الحدود معها أو غيرها من الدول الإقليمية وغير الإقليمية، وبالتالي يركز هذا البعد في جانبه حول تعامل الدولة مع تلك الأطماع والمصالح التي تستهدف مواردها ومراعاة مدى تطبيقها أو تعارضها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

2- البعد الاقتصادي

التطرق للشؤون والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني، يختلف باختلاف المقاربات النظرية السائدة، فالقضايا والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني حسب التقليدين تتعلق بمدى إمكانيات الدولة المالية والاقتصادية، فحسبهم القدرة المالية والاقتصادية هي من تترك الدول تدخل في سباق النووي، فالبعد الاقتصادي للأمن يرتبط بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول[2].

فحسب التقليديين فإن مجال الأمن الوطني أو القومي هو الإستراتيجية العليا الداخلية والتي تعني استخدام كافة موارد الدولة لتحقيق الأهداف، فالنمو الاقتصادي والتمنية هو اللبنة الأساسية التي من خلالها تتحقق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجية "فالأمن الوطني أو القومي" يتحقق أساسا حسب البعد الاقتصادي للأمن بتحقيق الحاجيات الأساسية للفرد، إلا أن "**باري بوزان**" كواقعي بنيوي يعتقد بأن الأمن في بعده الاقتصادي له علاقات كبيرة بقدرة الدول على الوصول للسوق الخارجية وهذا على المستوى العالمي، أما على المستوى الإقليمي فيعني شدة التنافس بين الدول الإقليم للوصول إلى شركات وصفقات مع جهات أخرى أو قوى خارجية لها وزن اقتصادي.

أما النقديون فيعتقدون أن البعد الاقتصادي للأمن يتمحور حول القضاء على الفقر على الأقل تحجيمه، من خلال ضمان الرخاء والرفاهية للأفراد وذلك بعدم تقييده وتوفير كامل الحرية

[1]- عبد المنعم المشاط، الصفحة نفسها.

[2]- بلال قريب، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات**، رسالة ماجيستر، علوم سياسية، جامعة باتنة، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2010، ص 24.

في سلوكياته. "فالفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، حيث يقودنا الفقر إلى الثورة والتطرف الداخلي"[1].

3- البعد المجتمعي

يعتبر القطاع المجتمعي أحد أهم الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي، فالتطور التقني الذي يمس وسائل النقل والاتصالات، ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل: الجريمة المنظمة، شبكات التجارة غير المشروعة، المخدرات، الأسلحة المتطورة والهجرة السرية...الخ.

كما نشير إلى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية، التي لم تعد حكرا على الدول الخليجية فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديموغرافية للدول المستقبلة، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار ومعه الأمن العالمي، كما تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجوئها إلى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الغموض بغرض تحقيق أهدافها، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى استخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل المليشيات شبه العسكرية، الجماعات الإجرامية، وغيرها[2].

هذا ما يوضح أن الحروب ما بعد الحرب الباردة تعتمد على "أسلوب العنف" فيما بين الجماعات أطراف النزاع، ويظهر ذلك في استهداف المدنين، الإبادة الجماعية وغيرها، مما يهدد الاستقرار المرتبط بهذه المظاهر والذي قد يتعدى إلى التنافس حول الموارد الطبيعية بين الجماعات والسلطة والتي قد تصل إلى حد التصفية العرقية تستهدف المدنيين على حد تعبير **Baldwin**.

---

[1]- بلال قريب، المرجع نفسه، ص25.

[2]- عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2012، ص52.

ويطرح هنا(**Muller**) ثلاثة مستويات أساسية لفهم الظاهرة الأمنية[1]:

- ✓ **الدولة:** تهدد في سيادتها وقوتها.
- ✓ **المجموعة:** تهدد في هويتها.
- ✓ **الأفراد:** يهددون في مسألة البقاء والرفاه.

كما أنه يحدد بأن المأزق المجتمعي يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو المكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساسا بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها.

4- البعد البيئي

لم تعد البيئة محل اهتمام يقتصر على المختصين فيها، وإنما تعداها ليصبح اهتماما سياسيا تتحدد من خلاله ملامح سياسية لأي دولة، فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد إذ أنه ارتبط بالثروة الصناعية في العالم الغربي وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء والتربة واستنزاف للموارد، إلا أن مكافحة هذا التلوث لم تكن قضية أمنية إلا بعد الحرب الباردة، حيث أضحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا هاما في السياسات العامة للدول، وقد شهدت الدراسات البيئة انتشارا محسوما في الأدبيات السياسية منذ نشر تقرير لجنة (Brundtlan) سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" « Our common futur » كمؤثر لبروز الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي، المجتمعي والبشري، كما تلته عدة دراسات حول الأمن الإيكولوجي.

وبما أنا الأمن البيئي يدخل في صميم الاهتمامات ضمن أدبيات دراسة الأمن الموسع، فإن من منظري "مدرسة بحوث السلام" يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات، حيث يعتقد " **ليفي**" أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية[2].

---

[1]- عزيز نوري، **المرجع السابق**، ص53.

[2]- حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي نحو أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010_2011، ص ص 53 54.

وبذلك فالطبيعة عبر الوطنية للتهديدات البيئة يجعلها سهلة الانتشار من دولة لأخرى مثلا النشاط الصناعي المركز للنفايات السامة المنتقلة عبر المياه والهواء خاصة في المراكز الكبرى، ثم أن تلوث المياه أو الهواء سيؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي والزراعي، كما أن تدهور الغطاء النباتي والمساحات الزراعية سيهدد بدوره أمن المجتمعات والأقاليم. وهو ما أدى على الصعيد العالمي إلى نشاط ووكالاتها المتخصصة ومنظمات السلام الأخضر في وضع أسس لحماية البيئة، والحفاظ على التنوع الحيوي، ووضع حد لبحث قضايا بيئة كمؤتمر قمة الأرض الذي انعقد 1992 بريد دي جانيروا البرازيلية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد ببرلين الألمانية 1995، وقد ناقش الأول فكرة إبرام معاهدة لمواجهة ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وأخرى لحماية التنوع الحيوي، بينما ناقش الثاني التدابير الواجب اتخاذها للتقليل انبعاث الغازات التي تسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض بعد عام 2000 إلى مستواها الذي كانت عليه 1990[1].

على الصعيد الدولي هناك حوالي 300 اتفاقية وبروتكول المتعدد الأطراف حول البيئة، نذكر منها اتفاقية غاية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط، إذ بدون الجهد الجماعي لا يمكن أن يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المناسب المشجع لتحقيق أعلى درجة من الأمن الدولي[2].

ولا يمكن في الواقع فصل هذه الأبعاد أو وضعها بترتيب أولويات حيث أن هذه الأبعاد متشابكة وغياب أحدها يخل بالمفهوم ككل، برز مثال ذلكهو الحالات التي يغلب فيها البعد الأول على بتقي الأبعاد، إذ يؤدي في الواقع إلى دولة سلطوية تحتكر الأمن لقمع مواطنيها فيغيب أمن المواطن لصالح نظر بعينها مما يضر بالكيان السياسي للدولة ككل[3].

---

[1]– فايق حسن جاسم الشجيري، "**البيئة والأمن الدولي**" على الرابط: www ,annbaa ,org/ nbhone/ nba72/ beean. Htm. أطلع عليه بتاريخ: 28 مارس 2017، على الساعة 10:00 صباحا.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– محمد العجاتي، **الأمن في المنطقة الأورو– متوسطية، منتدى البدائل للدراسات العربية، علاقات دولية، المنطقة الأورو– متوسطية**، ورقة توصية سياسية، 2008، ص02.

ثانيا: مستويات الأمن

تطرقنا سابقا إلى أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغييرات على مستوى بعض المفاهيم، كما فرضت علينا إعادة النظر في بعضها الأخر فنظرا للتشكيلات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والعسكرية جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل من طرف الدولة المعنية، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا مثل: "خطر الإرهاب".

ومن خلال هذا التقديم نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن:

1- الأمن الوطني:

الأمن الوطني كما يعرفه "**بتروس**": "الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن"، ويعرف "**ولتمان وناشت وكويستر**" الأمن بأنه "مجموعة من التهديدات الفيزيقية والتي ربما تواجه الدولة، وتدفع بالبنى والعقائد، والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هذه التهديدات... وهذه عوامل داخلية وخارجية، مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ربما تؤثر بطريقة غير مباشرة، وتنقض أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية[1].

والأمن الوطني- تقليديا يتضمن احتواء عناصر عدم الأمن، أو مكافحة التمرد، العصيان الهدم الداخلي، التجسس وأعمال التخريب، والأمة تكون متطورة أو ذات أمن كامل عندما تكون التحديات الداخلية قد تمت السيطرة عليها من قبل مؤسسة المجتمع المدني والأجهزة الأمنية عند الضرورة، بدون إتلاف أو إضعاف المبادئ، أو بني مؤسسات النظام السياسي[2].

والأمن الوطني له أبعاد واسعة في الوقت الذي يعتقد البعض أن هذا الأخير يتعلق بالإقليم السياسي من حيث الحدود الضيقة لقطر من الأقطار التي زرع فيها الاستعمار مفهوم ضيق بأبعاد إقليمية، ويبقى هذا المفهوم يفسره البعض بأنه لا يتعدى حدود الوطن السياسة القطرية، هنا تضيق الدائرة وتعطي فرصة للأعداء من حيث التخطيط المعاكس لمسألة أمنه

[1]- ذياب البداينة، **الأمن وحرب المعلومات**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، ص 21.

[2]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية وإستراتيجية الأزمات**، الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص329.

الوطني ليتعدى حدودنا الوطنية الجيوسياسية، والتي صنعها الأعداء لأنفسهم وعلى الرغم من أهمية وضرورة الأمن الوطني الشامل لترسيخ الأمن والاستقرار في الدولة على نحو صحيح- يظل المفهوم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به علميا ونظريا-ويلاحظ المراقب أن الحديث عن الأمن الوطني من قبل المسؤوليين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل: تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي وكفاءة العمليات الإستخباراتية ومحاربة الإرهاب[1].

2- الأمن الإقليمي:

تجاهلت الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، ومن هنا جاء بروز مفهوم الأمن المعقد يقصد به أنه في إقليم معين، فإن التزايد في درجة الاعتماد المتبادل قد يؤدي إلى أن يكون هناك تأثيرات أمنية متبادلة، بمعنى تأثر أمن أي دولة بأمن الدول الأخرى ليس في المجال العسكري فحسب، بل يقصد بذلك مفهوم الأمن بمعناه الشامل، من ذلك الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرقي أسيا عام 1997 ففي ظل التزايد في الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة، فإن الأزمة انتقلت من دولة لأخرى وما كان لها من تداعيات على دول الإقليم كافة[2].

والأمن الإقليمي هو جزء من إستراتيجية الأمن الخارجي، يعكس ظاهرة أن أغلب الدول ترتبط بمنطقة أو مناطق أمن. ويقصد بها تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الإستراتيجية، ويمكن أن تتحدد منطقة الأمن وفقا لثلاثة معايير[3]:

- ✓ المعيار الجغرافي.
- ✓ المعيار السياسي أو الإيكولوجي.

---

[1]- أمين بولنوار، يونس مسعودي، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24- 25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص ص 9 - 10.

[2]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص17.

[3]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية وإسترتيجية الأزمات**، المرجع السابق الذكر، ص ص 332- 331.

- ✓ معيار قوة الدولة.

فضمان استقرار منطقة الأمن القريبة لدولة من الدول يعكس ضمان أمنها الإقليمي، وينعكس على أمنها الخارجي.

3- الأمن الدولي:

وهو الذي يرتبط بنشاط الدولة في الإطار العالمي حيث يتأثر أمن الدولة بطبيعة النظام الدولي القائم، وعلاقات الدولة في المحيط الدولي، وحالة الأمن الدولي بشكل عام[1].

ويعني مفهوم "الأمن الدولي" أن أمن "الجزء" يتعين أن يكون مرتبطا عضويا بأمن "الكل" ومن ثمة فعندما يتعرض "الجزء" للتهديد أو يقع عليه عدوان فعلي، فإن مسؤولية ردع هذا التهديد أو دحر ذلك العدوان تقع على عاتق "الكل" وليس على عاتق "الجزء" المهدد أو المعتدى عليه وحده[2].

فالأمن الدولي لا يتوقف على إستباب الأمن بين الدول من الناحية السياسية، بل أصبحت مسؤولية المحافظة على الكوكب أمنا، حيث إن مهددات البقاء للعالم لا تميز بين دولة غنية ودولة فقيرة، فمشكلة الأوزون والتلوث، وأسلحة الدمار الشامل، وتهديد الثروة النباتية والحيوانية...الخ، كلها مهددات تنال من البشرية جمعاء، ومن الكوكب الذي يمثل بيت البشر أجمعين.

ويقر تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (1995) عددا من المبادئ لإقامة الأمن في عالم الغد منها[3]:

- ✓ حق كافة الناس بوجود الأمن، وضرورة التزام الدول بحماية هذا الحق.

---

[1]- ودودة بدران، وأخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، مصر: المكتب العربي للمعارف، ج1،2، 2003، ص8.

[2]- أمين بولنوار، يونس مسعودي، المرجع نفسه، ص11.

[3]- ذياب البداينة، **الأمن وحرب المعلومات، المرجع السابق الذكر**، ص22.

- ✓ ضـرورة منـع الصـراع والحـروب كأهـداف أساسـية للأمـن العـالمي، وتعزيـز ظـروف الحيـاة، والـنظم المعـززة لهـا وإزالـة الظـروف الاقتصـادية، والاجتماعيـة، والبيئيـة، والعسـكرية المهـددة لها.
- ✓ استباق الأزمات وإدارتها فبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة.
- ✓ عدم استخدام القوة العسكرية كأداة سياسية مشروعة إلا بالدفاع عن النفس.
- ✓ عـدم تنميـة القـدرات العسـكرية أكثـر مـن الحاجـة الوطنيـة، حيـث يعـد ذلـك تهديـدا للأمـن العالمي.
- ✓ أسلحة الدمار الشامل أدوات مشروعة للدفاع الوطني.

المبحث الثاني: الأمن وفق المنظور التقليدي

أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة،بدءا بتلك الدراسات والأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة، والتي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي، الذي يركز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي، فقد طلت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد في الدراسات الأمنية حسب هذا المنظور، والموضوع الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية، والاهتمام بالقدرات العسكرية من أجل التصدي للتهديدات الخارجية لذلك حاول التقليديون مثلا (الواقعيون، الواقعيون الجدد والليبراليون) الحفاظ على المفهوم التقليدي والضيق للأمن فيما يتعلق بأمن الدولة، وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم، ضمن التصورات التوسعية لهذا الطرح.

المطلب الأول: التصور الواقعي للأمن

أولا: الواقعية التقليدية

تعتبر المدرسة الواقعية من أبرز المدارس النظرية المفسرة للدراسات الأمنية، إذ أنها المبادرة في وضع أطر نظرية لسياسات الدول في العلاقات الدولية، متخذة في أن واحد الدولة كوحدة تحليل تقوم عليها نظرياتها.

لقد ارتبطت نشأة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بجهود الباحثين الأمريكيين بداء من سنة 1994 متزامنة مع التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية بعد تخليها عن نزعتها الأخلاقية وتوجيه جل اهتمامها نحو المصلحة القومية التي اقتضتها الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وهناك من يرجع نشأة الفكر الواقعي إلى المفكر Thucydide الذي يعتبر هو أول كاتب في الواقعية التقليدية[1].

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر على أنه أمن الدولة ضد المخاطر والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو

[1]– أمين بولنوار، يونس مسعودي ، **المرجع السابق الذكر**، ص13.

مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية، حيث ارتبط هذا "المفهوم" بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها، حيث أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسين هما: المصلحة الوطنية، وزيادة حجم القوة[1].

ومن هنا يمكن تحديد النقاط الأساسية للنهج الواقعي الكلاسيكي وهو ما توصل إليه المفكر الواقعي "**مورغانتو**" والذي يعتقد بأن قوة تبقى هي الغاية الأساسية التي تبرر سلوك الوحدات السياسية، فحسبه السياسية الدولية هي صراع من أجل القوة، ومهما اختلفت أو تعددت أهداف السياسية الدولية تبقى القوة هي الهدف الرئيسي والعاجل وقد نوافق "مورغانتو" هذه الفكرة ولكن قد تختلف معه في مصادر تلك القوة والتي قد تكون غير عسكرية.

وخلاصة القول فإن الواقعية الكلاسيكية اعتمدت بناءا نظريا يرتكز في جانبه الأنطولوجي على المسلمات الدولة كفاعل وحيد وبالتالي يكون الكلام هنا على ما يعرف "بالأمن القومي"، فما يهم الاتجاه الواقعي في قضايا الأمن القومي، وبالتالي فهم يؤكدون على ثلاثية أساسية هي[2]:

- ✓ الدولة: هي الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.
- ✓ البيئة الدولية: التي تتميز بالطبيعة الفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية.
- ✓ تبني البعد العسكري: كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى. أما من جانبها العسكري الإبستمولوجي فهي اكتفت بمحاولة دراسة تأثيرات الوضع القائم دون محاولة تغييره أو المساس به، وفي جانبها المنهجي فالواقعية الكلاسيكية اعتمدت على عنصر التجريب.

رغم التحولات التي مست النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة بحكم العلاقات الدولية بين الدول، وكذلك التحولات التي مست المفاهيم في العلاقات الدولية،

---

[1]– أحمد إيدابير، **التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات والدولية، تخصص دراسات الأمنية والإستراتيجية، 2012، ص ص62– 61.

[2]– قريب بلال، **المرجع السابق الذكر**، ص14.

إلا أن التيار الواقعي التقليدي أثر الحفاظ على الأمن في إطاره الضيق ورفض أي محاولات تسعى للخروج نحو أبعاد جديدة للأمن خارج بعده العسكري، وهذا ما أكد عليه الباحث والمفكر "**ستيف والت**" (**Stephen Walt**) حيث أكد بأنه لا يجب على حقل الدراسات الأمنية إقحام أبعاد جديدة غير الأبعاد العسكرية مؤكدا على ضرورة الحفاظ على ثنائية الحرب واستعمال ومراقبة العسكرية، زمنه يتضح أن المفهوم الإستراتيجي التقليدي هو "ضمان الحرية من التهديدات أو الأخطار Threads and mangers، غير أن "لمان" يرى بأن صياغة مفهوم شامل "للأمن" يقتضي تداخل المتغيرات العسكرية وغير العسكرية، فالدول تبقى أمنة إذا لم تشعر بتهديدات تمس قيمها وأن تكون في حالة وجود تهديدات لتلك القيم مستعدة من أجل صيانتها[1].

فالتصورات التقليدية الضيقة كما عبر عنها "**ستيف والت**" ماهي نتاج للمحاولات التوسعية التي تطال الدراسات الأمنية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تبناها بعض المفكرين والباحثين الذين رأوا بأن نهاية الحرب الباردة زادت من حدة التهديدات غير العسكرية وحسبهم فإن ظهور أبعاد جديدة في حقل الدراسات الأمنية ساهم في عدم الاعتماد على البعد العسكري كبعد وحيد في تفسير العلاقات الدولية الأمنية الدولية International Security Relation، لذلك حاول التقليديون منع أي محاولات تمس بالدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة ولو كانت من نفس الاتجاه ويتحججون بأن ذلك سيؤدي إلى تعقيدات سواء على مستوى الباحثين من خلال ظهور أبعاد جديدة قد تعيقهم في الوصول إلى مفهوم شامل مانع للأمن، أو على مستوى صناع القرار.

إلا أن ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية في فترة الستينات والسبعينات تسبب في تزايد الانتقادات والمسلمات الواقعية الكلاسيكية ليبرز داخل البيت الواقعي له تأثر بالتوجه السلوكي في تفسير واقع السياسة الدولية، وهو ما سمي فيما بعد الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية[2].

---

[1]– قريب بلال، **المرجع السابق الذكر**، ص15.

[2]– الصفحة نفسها.

ثانيا: تصور الواقعية الجديدة (البنيوية):

أما من منظور وتصور الواقعية الجديدة فإن الأمن القومي أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي، وينظر إلى البنية الفوضوية على أنها بنية متينة، ومنه فعن السياسات العالمية في المستقبل قد تتصف بالعنف نفسه الذي اتصفت به في الماضي[1].

وترتكز الواقعية البنيوية في تفسيرها للحياة الدولية على الصراع والتنافس في النظام السياسي الدولي لغرض تحقيقه الهيمنة، لذا لجأت إلى بناء نموذج نظرية وأدوات تحليلية لتفسير ظاهرة الهيمنة الدولية سواء من حيث نشوءها أو زوالها، فعلى حد تعبير " **كينث والتز**"، وهو عميد الواقعية الجديدة ففي ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون البقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح والقوة، وقد الواقعين الجدد قد راجعوا قضية زيادة القوة والقدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة تقليص من مخاطر الأمن، فالهدف ليس البحث عن التوازن باستعمال القوة، ولكن فقط البحث عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء الطابع الشرعي والمشروع لاستعمال هذه القوة في نظام يتميز بالفوضى والاعتماد على الذات_فالواقعيون البنيويون بقيادة Mercheimer [2].

كما أن هناك نوع من القطيعة مع الواقعية الكلاسيكية، حيث يقرون بإمكانية التعاون بين الدول وتحقيق الأهداف الأمنية، وضمان مكاسب نسبية عبر السياسات التنافسية، ويتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تسيره آليات الأمن التعاوني، وهذه الآليات التي تحد من تخاذل العلاقات بين الدول، وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة التي جاء بها الكلاسيكيون، وهذا لأن أغلب الدول تدرك بأن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.

ويتضح مما سبق أن البناء النظري للدراسات الأمنية من المنظور واقعي يركز بشكل واضح على "الدولة" كموضوع مرجعي للأمن بمعنى أن التقليديين المحافظين على المفهوم

[1]– أمين بولنوار، يونس مسعودي، **المرجع السابق الذكر**، ص15.

[2]– المرجع نفسه، ص16.

الضيق "للأمن" يسعون إلى بناء مفهوم للأمن يمكن من خلاله حماية أمن "حدود الدول"، الفاعل الرئيس في النظام الواستفالي ذو المرجعية الواقعية[1].

رغم انتقاد "**بوزان**" للمنظور الواقعي فيما يخص الأمن لربطة هذا الأخير بالقوة حصرا وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية، فإن تحليله يبقى واقعيا خاصة من حيث تبنيه لمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي التي يعني بها غياب سلطة مركزية، إذ يقول إنه: "نظرا لكون بنية النظام الدولي فوضوية (بدون سلطة مركزية) في معظم أبعاده التنظيمية فإن البؤرة الطبيعية الأمن هي الوحدات، وبما أن الدول هي الوحدات المسيطرة، فإن الأمن القومي هو القضية المركزية"، وبما أن المطالبة بالسيادة ينكر الاعتراف بأي سلطة سياسية، فإن نظام الدول ذات السيادة مهيكل سياسيا كفوضوي، وتفترض هذه البيئة الفوضوية المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه لوجود الدول.

ومن هنا فسياق الفوضوي يفرض، في رأيه، ثلاثة شروط أساسية على مفهوم الأمن:

أولا: الدول المرجعية الأساسية لموضوع الأمن لأنها هي إطار النظام وأيضا المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

ثانيا: الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن، إذ تقيم دينامية الأمن القومي علاقة سببية ومتبادلة الاعتماد بين الدول. وقد لا تسيطر قضايا اللاأمن الداخلي على أجندة الأمن القومي، لكن التهديدات الخارجية تشكل عنصرا أساسيا لمشكلة الأمن القومي.

ثالثا: أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن لن يكون إلا نسبيا، ولهذا السبب فإذا حدث تغير في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي توجب إعادة النظر في مجمل إطار إشكالية الأمن[2].

فحسب "**باري بوزان**" فإنه يقر بأن التهديدات التي أصبحت تأتي من داخل الدول (ما يعرف بالواقعية الإثنية)، أو التي مصدرها يكون داخلي هي أكبر من تلك التي: تأتي من الخارج، إذ يجمع معظم هؤلاء المفكرين "باري بوزان" و"جوزيف ناي" على أنه قد أصبح من

[1]– حمزاوي جويدة، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 21– 22.

[2]– عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 19– 20.

الضروري الانتقال بمجال الدراسات الأمنية إلى مستوى أشمل ودعوا إلى تجاوز النظرية الجزئية التي يعتنقها التقليديون المتمحورة أساسا على مبدأ "الدولة المركزية" أو "الدولة القومية"[1].

المطلب الثاني: التصور الليبرالي للتهديد الأمني

بداية يجب التنويه على أن النظرية الليبرالية ليست نظرية واحدة وأننا لسنا بصدد بناء موحد ومتماسك، وإن اشتركت مرتكزاتها الفكرية وسياقاتها التاريخية، إلا أنها مثلث عضوا منسجما، فانطوت تحت لوائها اتجاهات عديدة كانت في أحيان كثيرة تعيش حالة من التضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق الليبرالي.

بحيث اختلفت الأصول الأنتولوجية والمسماة الإبستمولوجية حسب كل اتجاه ولذلك سيتم تناول الأطر النظرية الليبرالية بشكل منفصل أي فهمها ضمن كل اتجاه.

أولا: الليبرالية البنيوية:

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من "**مايكل دويل**" و"**بروس راست**" من خلال تأكيدها على أن التحليل الأمني يجب أن ستند إلى المتغير الديمقراطي لأن ترسيخ الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى بني النظام الدولي، من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم ويمنع حدوث التهديدات وحالات الصراع الدائم.

يحاول "**كانط**" في كتابه "**مشروع السلام**" أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء التهديدات الأمنية[2].

وعليه بني التطور الأمني لهذا الاتجاه استنادا على فكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطي، والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب وهي الفكرة التي تبناها "وودر ويلسون" مع بداية القرن العشرين لتفادي اندلاع حرب عالمية، فوجود سند داخلي للسلاح والتي تؤدي في الأخير إلى تلاقي اندلاع تهديدات بشكل حتمي[3].

---

[1]– قريب بلال، **المرجع السابق الذكر**، ص18.

[2]– غضبان مبروك، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، (د س ن)، ص335.

[3]– جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 428 .

كما يشير "**دويل**" من جهته، إلى العناصر الثلاثة التي قدمها "**كانط**" إزاء الأمن الدولي:

- ✓ التمثيل الديمقراطي.
- ✓ الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان.
- ✓ الترابط العابر للحدود الوطنية.

فهذه العناصر تفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية بعيدا عن جميع التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها.ومن هنا جاء تقديم الأسس الكانطية للتصنيف غير الديمقراطي تجعل سلوكها الدولي نزاعا وميالا إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي، أي أنها تتسم بالصراع والتهديد المستمر، وبالتالي فالمنظور الليبرالي البنيوي يقوم على ثلاثة افتراضات[1]:

– يشكل الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.

– كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة، الأمة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل الأطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

– سلوك الدولة الذي يعتبر محدد المستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس طبيعة وشكل ومقاصد الدولة وخياراتها.

ومن هنا يمكن استخلاص مبررات تباين النماذج التفسيرية الليبرالية لحالتي الصراع والتعاون الدوليين استنادا إلى الجوانب إلى يتناولها كل نموذج بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلا أن هذا لا يمنع الحالة الطبيعية في تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها في فترات تعارض المصالح دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد لها، لأن المعايير المؤسساتية المشتركة تقيد حالة التصعيد بين الديمقراطيات التي تلجأ إلى تسوية منازعاتها عبر أطر التفاوض والوساطة وأشكال دبلوماسية أخرى.

[1]– جون بيلس و ستيف سميث، **المرجع نفسه**، ص430.

لذلك يرى "**دويل**" بأن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية[1].

أما "**بروس راست**" فهو يطرح نموذجين مهمين في تفسيره للحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الدولي وهما[2]:

النموذج الثقافي المعياري: الذي يقوم على عدم العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية ويفترض أن صانع القرار يضع في حسبانه أن صانع القرار في الدولة الأخرى سيسلك نفس النهج نتيجة لحالة التوافق المسبق.

النموذج الهيكلي المؤسساتي: وهو يرتكز على أنظمة الضوابط والتوازن في تعطيل قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، كما ميز الليبراليون بين ثلاث صور من الليبرالية:

1- الليبرالية التجارية: التركيز على شكل الاعتماد المتبادل في تأكيد نمط التفسير سوسيو_اقتصادي.

2- الليبرالية النيابية: التركيز على حدود التمثيل السلبي للمصالح الوطنية.

3- الليبرالية المثالية: الاعتماد على درجتي التطابق والتعارض في القيم الوطنية ومدى توجيهها لسلوكيات الدولة على المستوى الدولي.

تفيد دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع كما قدمها الليبراليون في أنها تقدم لنا أدوات تحليلية مغايرة لذلك التي استخدمتها الواقعية، فهي تولي اهتمام المتغير النسق الداخلي للنظام السياسي ومدى تمثيله كبديل لمتغير القوة والتهديد، ولقد أخذ هذا النمط من التحليل مصداقية كبيرة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة بالأخص بالنسبة لدى الدول الديمقراطية[3].

---

[1]- أندري مورافسينك، **الإتحادية والسلام**، منظور ليبرالي بنيوي، على الرابط: http/ / www . geocities. Com/ adelzeeggagh/ morov.htnl. أطلع عليه بتاريخ: 20 أفريل 2017 على 22:00سا

[2]- John Baylis and SteveSmith, **The globale alization of world politics** :an introduction to international rlations, Oscford university press , 2000, p309.

[3]- Bruce Russet , **Groping the semoradicpeace :principles for a post cold war world**, princeton university pess , 1993,pp14,15.

ثانيا: الليبرالية المؤسساتية

أهمل التصور الواقعي للأمن الدولي دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة التهديدات الدولية والحروب لأن ذلك مرتبط أساسا وبالفرضية الواقعية التي تقر بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكيات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية، فالبناء التحليل يجب أن يبنى على الدولاتية لا على المؤسساتية لأن هذه الأخيرة هي نتاج للأولى، فمدى تحالف الدول أو تصارعها سينعكس على طبيعة عمل تلك المؤسسات الدولية.

لكن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة واقعا حقيقيا لهذه التصورات الواقعية، لأن الوسط الأكاديمي وحتى السياسي صار حساسا ومشككا لكل ما هو واقعي، فظهرت نظريات مناقضة لأفكار وإسهامات كل النظريات والمقاربات التي عقبت النظرية الواقعية، فضعف الواقعية في تناولها للقضايا السياسية العالمية هو من ضعف تنبئها لمستقبل السياسية الدولية*، وهذا ما يطرح إشكالية كبرى في نظرية العلاقات الدولية حول مدى مصداقية الاستناد إلى عدم القدرة على التنبؤ بحدث مهم للحكم على فشل نظرية معينة، خصوصا إذا كانت هذه النظرية تفسيرية.

على ضوء ما تقدم تأكد الليبرالية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق وتعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية، وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة على أنها نهاية الحرب الباردة كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الانقراض والزوال، على اعتبار أنها تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي لكننا شهدنا في مقابل ذلك استمرار في التوجه التكاملي الأوروبي عبر الإتحاد الأوروبي وتوسعا متواصلا للحلف الأطلسي، وهذا بحد ذاته يعكس حجة النجاح المؤسساتي.

---

*– تمثل هذه النقطة مرتكزا منهجيا لكل ما جاءت على أنقاض الواقعية سواء داخل المنظور العقلاني (التعددية والبنيوية) أو من خارجه إلى منظور ما بعد وضعي (النقدية ما بعد الحداثة...).

وفي نفس الإطار برز رأي ضمن الاتجاه الليبرالي المؤسساتي، في ثمانيات وأوائل التسعينات القرن العشرين، بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال "تيموثي دن" يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر فرص تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول[1].

[1]– جون بيلس وستيف سميث، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 426– 427.

المبحث الثالث: الأمن وفق المقاربات الحديثة

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه على أبعاد أخرى عبر مدرسة كوبنهاغن التي تعد أولى المراجعة، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم "**باري بوزان**"، إضافة إلى مدرسة إبريستويث ومدرسة باريس ومقاربة الأمن الإنساني الذي ذهب بعيدا في البروز، ليس كمرجع للدول ولا للمجتمع، ولكن الإنسان ككائن حي أصبح يكشف الخصائص الحقيقية للفرد وأضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك باحترام كرامة وقيمته بحماية حقوقه والحريات الأساسية.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن وإبريستويث

أولا: مدرسة كوبنهاغن

اهتمت مدرسة كوبنهاغن توسيع مفهوم الأمن ليشمل خمسة مجالات بدلا من التركيز على مجال الأمن العسكري التقليدي، وذلك بإضافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية (الإيكولوجية)، ومن أبرز الكتاب في هذا الاتجاه "باري بوزان"، الذي قام بدراسة العلاقات الدولية من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية التي تركز على مفاهيم المجتمع الدولي والمجتمع العالمي في العلاقات الدولية أيضا، كما يرى بأن الفرد لا يمكن أن يكون مناط تركيز الأمن، بل يجب أن تكون الدولة محط التركيز، وذلك لثلاثة أسباب: **أولا:** أن الدولة هي الوحيدة التي تتحمل تبعات مشكلة الأمن التي تتداخل فيها عدة مستويات هي:_الدولة، وما دونها من وحدات، وما فوقها من مؤسسات. **ثانيا:** الدولة هي الجهة الرئيسية المنوط بها إزالة حالة عدم الأمن. **ثالثا:** الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية[1].

وفي بداية التسعينات حدث تحول في موقف "بوزان" فقد تناول في مجموعة من المقالات مع أول مفهوم "الأمن المجتمعي"، واعتبر القطاع الاجتماعي أهم ما ركز عليه "بوزان" ضمن مفهوم الموسع للأمن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. وحسبه، فإن الأمن يقتضي موضوعا

[1]– علي أحمد حسن المياح، **خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية الأمنية الخاصة**، الإمارات: مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص21.

مرجعيا استجابة للسؤال "أمن من؟" لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟.

وعليه ينطلق، المنظور التوسعي للأمن من تعريف "بوزان" لهذا الأخير على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وسعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو "البقاء"، لكنه يشتمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[1].

ولا يعني المنظر بالعمل على التحرر من التهديدات "الانفلات منه أو تحييده كليا، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يفوق" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عند مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدولة الموجودة، بذلك فهو يعرفه على أنه: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحداتها الوظيفية".

إن ما يميز هذه المدرسة وتوجهها المجتمعي هو مفهوم "الأمننة" Securitization الذي طرحه "ويفر"، ويرى فيه أن أفضل طريقة لفهم الأمن هي عبر دراسة النص أو الخطاب لمعرفة ما يحققه، فوصف موضوع ما بأنه قضية أمنية يضفي على هذا الموضوع نوعا من الأهمية والعناية الفائقة[2]، وبالتالي تصبغ بالشرعية الوسائل والإجراءات الخاصة. التي لا تستخدم عادة في الأوضاع السياسية العادية مع القضية الأمنية وهذا ما دعا البعض إلى اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قامت بعد 11سبتمبر 2001 بأمننة الهجمات، فبدلا من أن يقون الرئيس الأمريكي السابق "بوش" بالتعامل مع الهجمات على أنها فعل إجرامي جعل القضاء على القاعدة هدفا عسكريا وليس مطلبا قانونيا أو سياسيا، ويترتب على ذلك أن الإجراءات السياسية لا تطبق في وقت الحرب مثلما حدث في حرب على الإرهاب. فقد قيدت الحريات الشخصية في عدد من الدول الغربية، وحبس معتقلون لسنوات في سجن "جوانتنامو"، واختطف

[1]– على أحمد حسن المياح، **المرجع السابق الذكر**، ص22.

[2]– المرجع نفسه، ص23.

أشخاص من دول عديدة لا يعرف مكانهم بالتحديد حتى الآن، تم كل ذلك باسم الحرب على الإرهاب وتحقيق الأمن.

وعليه يرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن لكل من "بوزان" "ويفر" بأن إطار "الأمننة". Securitization Framework يستند في تحليله على ثلاثة معاني[1]:

- ✓ شكل الفعل المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا مايكونون قادة سياسيين.
- ✓ سياق الفعل محدد بدقة مع التركيز على لحظة التدخل
- ✓ وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى طبيعة الفعل معرفة فقط من ناجية تعيين مهددات الأمن.

وبذلك، فإن منظري "مدرسة بحوث السلام"ينظرون إلى القطاع المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة على الأمن في مرحلة ما بعد الحرب البردة فقد أصبحت المشاكل الاجتماعية، تنامي العنف، نمو الديموغرافي الكبير، والهجمات المتزايدة من الجنوب إلى الشمال، كلها من صميم موضوع الأمن المجتمعي[2].

أما النقديون فينتقدون تصور "مدرسة كوبنهاغن" "الأمن المجتمعي" المستند إلى الأمن، لما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة على المهاجرين، تشمل ممارسات العنف ضدهم وإضفاء الطابع الشرعي على هذه الممارسات تحت غطاء "الأمننة"، ويقدمون كبديل فكرة الأمن البشري (الإنساني)، الذي ساعد تقرير التنمية البشرية لعام1994، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، على تقويته، وإدخاله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة، فحسب النقديين فبدل استعمال العنف أو انتهاج سياسات إقصائية، يجب تصحيح الإختلالات القائمة في مظاهر اللا توازن على مختلف المستويات البيئية، الديموغرافية والاقتصادية لضمان أمن وسعادة المجموعات، وبذلك فإن البيئة لفترة ما بعد الحرب الباردة فسحت أمام تنامي دور قطاعات اقتصادية، بيئية، مجتمعية، سياسية، ترتبط ببعضها البعض، وبمستويات تحليلية تتجاوز الدولة على الفرد، المجتمع، والعالم بأسره، وهذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل

[1]– عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية، 2012، ص ص42،43.

[2] -Barry Buzan , op, cit, p17 .

كل منها تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، وعليه فقد أصبحت السياسات والإستراتجية الأمنية تبني على أساس معايير تستجيب لمتطلبات المجتمع المعاصر.

كما أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات كالأمن المتكامل (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، الشراكة الأمنية (بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية)، الأمن المتبادل (إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى)، والأمن التعاوني (بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات)[1].

ثانيا: مدرسة إبريستويث

تعتبر مدرسة إبريستويث أو مدرسة ويلز* ؛ من بين المدارس التي ساهمت في توسيع مفهوم الأمن بحيث غلب الطابع النقدي والمعياري على معظم العلماء المتخرجين في قسم السياسة الدولية في إبريستويث، لينتقل إلى الحقل الغربي للدراسات الأمنية مع مطلع التسعينات وهي الفترة التي بدأت فيها محاولات جادة لإعادة تعريف الأمن من قبل مجموعة علماء الجدد اللذين أطلق عليهم "أولي وايفر" تسميته "مدرسة ابريستويث".

حيث يركز علماء المدرسة الويلزية على ثلاث مباني فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الأمن[2]:

أولا: يعتبرون الإنعتاق كموضوع ومادة في دراسات الأمنية.

ثانيا: يعتبرون الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية.

ثالثا: يسلطون الضوء على دور المؤسسة الأكاديمية في الإنتاج الحقيقة/المعرفة الأمنية.

---

[1]- عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن_برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، على الرابط: **http :www,geocities , com** أطلع عليه بتاريخ 23 أفريل 2017 على الساعة 20:00 سا.

*- **إبريستويث:** هي بلدة صغيرة في ويلز، كما تعتبر أقدم قسم في العلاقات الدولية في التاريخ و أقدم مدرسة نقدية في التخصص .

[2]- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية؛ مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2004، ص35.

حيث تغطي هذه المباني بعدا معياريا للنظرية الأمنية كما تعمل لقاعدة لإعادة تعريف الأمن وفق منهجية نقدية، كما تسعى الدراسات الأمنية للمدرسة بخلفيتها فلسفية إلى تطوير ما أسماه "**بوث**" "**علم الأخلاق العالمي**" كبديل للنظرية الأمنية النقدية التي تتبع من علم كثيف للعلاقات الدولية.

وفي السياق يرى "**وايف جونز**" أن الدراسات النقدية عبارة عن محاولة لتطوير فهم موجه عبر الإنعتاق من أجل تنظير وممارسة الأمن، كما يرى أن إعادة تعريف الأمن كشرط وجودي في أعمال المدرسة ناتج عن إعادة استعمال المفهوم بعيدا عن المفاهيم التقليدية للنظام والقوة المتداولة في المقاربة الواقعية، حيث قرر أنصار المدرسة تحويل الأمن من الدول إلى الأفراد، وأن الموضوع المرجعي للأمن سيكون "معدومي الأمن"، كما يعتبرون فكرة الأمن كسياسة انعتاق، واعتبار الفرد كموضوع مرجع للإسهامات الرئيسية كمدرسة إبريستويث في الدراسات الأمنية. وإن مفهمة الأمن يجب أن يتم في إطار نظرية سياسية مختلفة عن نظرية الأمن التقليدية التي تقوم على التصور الواقعي للعلاقات الإستراتيجية بين الدول السيادية، كما تحاول النظرية توسيع مفهمة الأمن بدلا من حصرها، وستكشف الإنسانية المشتركة بدلا من السيادة الوطنية الانعتاق بدلا من الأمننة، وكما يقول "بوث": إن الانعتاق قلب النظرية النقدية للأمن العالمي[1].

إن حقيقة/ المعرفة الأمنية _حسب منظروا المدرسة_ لا تأتي من فراغ، كما أنها ليست مجرد قرارات أو أحكام علمية مستندة على مراقبة الظواهر معينة هي تعبر عن صراع أفكار، قيم ومصالح مثبتة داخل الإطار المؤسسي الذي نتج عنه، حيث أشارت "ريتا كولاك" أن الوحدة داخل الأكاديمية حول تعريف الأمن كانعتاق هو شرط أساسي لأنصار المدرسة، فالانعتاق يجب أن يبدأ من داخل الأكاديمية[2].

---

[1]– سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012، ص30.

[2]– .....، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمنال**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، ص 41 .

المطلب الثاني: مدرسة باريس ومقاربة الأمن الإنساني

أولا: مدرسة باريس

شكلت بداية التسعينات صعود الدراسات التي ترتكز على مواضيع الأمن الداخلي وممارسات شرطية وتشكيل الحقا الأمن، حيث قامت هذه الدراسات يتغير مواقع التخصص من العلاقات الدولية نحو النظرية السياسية، وعلم الاجتماع، الهجرة والإجرام والقانون، كما ظهرت معظم هذه الدراسات في باريس تحت إشراف الأستاذ "ديديه بيفو" ونشر معظمها في مجلة Culturset Conflits ومن هنا بدأت تسمى "مدرسة باريس".

اهتمت بالطبيعة الجديدة والمتغيرة للعنف السياسي، فبدلا من التركيز على الحرب (التمثيل الكلاسيكي للعنف)، اهتمت بمستوياته الدنيا والأقل علنية مثل: الجريمة التعذيب والاختطاف، كما ركز على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي، كما انطلق أنصار المدرسة في إعادة تعريف الأمن بنقد التميز التقليدي والتعسفي بين الامنين الداخلي والخارجي، توجد أصول هذا التمييز في الدولة ذات السيادة وطريقة التنظيم البيروقراطية المرتبطة بها، كما يرى أنصارها أن الدمج بين الأمنيين شرط ضروري ليمارس الحقل الأمني تأثيراته ولإعادة اعتبار دور بعض الفواعل الأمنية التي كانت تعتبر إما مقصاة أو خارج التخصص المهني[1]، كما تقوم مقاربة هذه المدرسة بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق[2]:

أولا: بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح المدرسة معالجة الأمن باعتباره "تقنية الحكومة".

ثانيا: بدلا من التركيز على أفعال الكلام تؤكد الممارسات التي تشجع إنتاج محددة من الحوكمة.

ثالثا: بدلا من التركيز في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات ألعاب القوة.

---

[1]– سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص59 – 61.

[2]–.....، **الدراسات الأمنية النقدية: جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق الذكر، ص33.

على عكس المدارس السابقة، يعود مصدر المقترح من قبل مدرسة باريس ليس إلي تغيير الموضوع بقدر ما يعود إلى تغير طبيعة التهديد والطريقة الملائمة لمواجهته، كم يعد الأمن وفق هذه المدرسة، نمط من أنماط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، فقد فرضت أحداث 11سبتمبر 2001 خطابا جديدا ومختلف حول الأمن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر عبر إستراتجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم، لقد كانت المناقشات حول إدارة لحدود محورا يترتب عليه استقطاب مفاهيم أفضل لممارسة السيطرة[1].

بشكل عام يمكننا تلخيص تصور الأمن في مدرسة باريس في سلسلة النقاط الآتية: عبارة عن:

أ_تقنية الحكومة.

ب_تقوم فاعلية ممارسات شرطية.

ج_التي تستخدم المراقبة،

د_احتكار المعرفة.

هـ_تحديد طبيعة التهديد وشكل الحقيقة[2].

ثانيا: الأمن الإنساني

يشر الباحثون إلى أن "الأمن الإنساني" في النصف الثاني من تسعينيات القران العشرين، كنتيجة للتحولات التي شهدها العالم بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، ومفهوم "الأمن الإنساني" يركز على الفرد وليس على الدولة، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فقد تكون الدولة أمنة ولكن مواطنيها ليسوا بأمان، كما قد تكون الدولة نفسها مصدر تهديد لأمن موطنيها[3].

---

[1] _ سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق الذكر**، ص 35.

[2] –.....، **الدراسات الأمنية النقدية: جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق الذكر، ص35.

[3] – إنتصار سليم قريب وعاصم خليل، **المرجع السابق الذكر**، ص5.

برز مفهوم "الأمن الإنساني" بعد أن اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994، أن انتهاء الحرب الباردة يجب أن يؤدي إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، وذلك باهتمام "بالأمن الإنساني" بدل التركيز على البعدين العسكري والنووي، ويرى هذا المدخل أن عدم الأمن بالنسبة إلى العديدين ناجم عن مشكلات الحياة اليومية وصعابها، مثل عدم توفر الغذاء لأسرهم، وقلة فرص العمل، وانتشار الجريمة في إحيائهم، انعدام المساواة لأسباب مختلفة تشمل دوافع اثنية أو دينية.

يرى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأمن الإنساني له ثلاث سمات هي[1]:

- ✓ أنه هم كوني مرتبط بالبشر في أي مكان في العالم.
- ✓ أن مكوناته تتميز بالاعتماد المتبادل، إذ لا تبقى مكوناته محصورة داخل الحدود الوطنية، ويمكن تحقيقه عبر التداخل في المراحل الأولى وليس الأخيرة.
- ✓ أنه يركز على الناس لأنه همه الرئيسي كيف يسد رمقهم وكيف يعيشون.

ومن خلال مقاربة "باري بوزان" التي عمقت مستويات التحليل ومراجع الأمن الذي يعتبر أن الدولة تمثل الفاعل المركزي في مجال الأمن، فإذا كانت الأبعاد العسكرية، السياسية والاقتصادية للأمن ترتكز في فترة الحرب الباردة على الهوية والسيادة الوطنية، ففي الظرف الراهن أصبحت هذه التهديدات بنفس المستوى وبتأثير أكبر على الحياة الأفراد ووجود المجتمع، حيث وحدد التقرير سبعة مجالات للأمن الإنساني هي[2]:

أولا: الأمن الاقتصادي (كتحرر من الفقر)

ثانيا: الأمن الغذائي (كالوصول إلى الغذاء)

ثالثا: الأمن الصحي (كالحصول إلى العناية الصحية من الأمراض).

رابعا: الأمن البيئي (كالحماية من الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي وإساءة استخدام الموارد).

خامسا: الأمن الشخصي (كالسلامة المادية من التعذيب والحروب والاعتداءات الإجرامية)

---

[1]–علي حسن المياح، **المرجع السابق الذكر**، ص 23.

[2]– الصفحة نفسها.

سادسا: (كحماية التقاليد الثقافية والمجموعات الإثنية).

سابعا: الأمن السياسي (كالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحرية من الاضطهاد السياسي).

يطرح "**كوني أنان**" تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني في أن: "الأمن الإنساني في معناه الشامل، يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الراشد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، وبالتأكيد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ إحتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابط لتحقيق الأمن الإنساني ثم الأمن القومي".

وبذلك يقوم تعريفه على شقين هما: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، إذ يمثل الأخير البعد الاقتصادي/ الاجتماعي لمفهوم الأمن الإنساني ممثلا في الحماية من الفقر والحرمان الاقتصادي وحق الأفراد في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأمنة والدائمة، أما التحرر من الخوف فيمثل البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني ممثلا بالأساس في حماية الأفراد في أوقات الحروب والنزاعات[1].

أما تعريف "**كارولين توماس**" لمفهوم الأمن الإنساني فيتمثل في أن: "تحقيق الأمن الإنساني يشير إلى حالة توافر الاحتياجات المادية للأفراد بالإضافة إلى تحقيق الكرامة البشرية، والأمن الإنسانية لا يمكن أن يتجزأ، فهو يمكن أن يتحقق بواسطة أو من أجل مجموعة واحدة على حساب أخرى، ورغم أن لأبعاد المادية تشكل جوهر الأمن الإنساني، فإن هذه الأبعاد تتشكل من الأبعاد غير المادية".

ويعرف "**هانزفان وادوردو نيومان**" المفهوم بأنه يعني: "الأمن الشامل والمستدام من الخف والنزاعات والتجاهل والفقر والحرمان الاجتماعي والثقافي والجوع. ويلاحظ على التعليقات التي طرحت حول مفهوم "الأمن الإنساني" مايلي[2]:

---

[1]– خديجة عرفة محمد أمين، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 39– 40.

[2]– المرجع نفسه،ص ص 43– 44.

- ✓ اتفاق كافة التعريفات على أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية واتخاذها من أمن الفرد محور اهتمام الرأي الرئيسي.
- ✓ مصادر تهديد أمن الأفراد تتسم بالتنوع الشديد ومن ثم فلا يمكن الاقتصار عند مناقشة المفهوم على الشق النظري فحسب.
- ✓ هناك ترابط بين الأمن الإنساني والقومي وإن اختلفت طبيعة تلك العلاقة.
- ✓ هناك اتفاق على أهمية الشديدة للمفهوم في ضوء التحولات التي شهدها عالمنا المعاصر.

وأخيرا، وجود قدر من التباين في التعريفات وهو ما يعكس طبيعة المفهوم المعقدة، إذ أن تعريف لمفهوم على أساس أنه يشمل كل ما يهدد أمن الأفراد يجعل المفهوم شديد الاتساع بما يجعله يفقد معناه، ويضع صعوبات عند محاولة تحويل المفهوم سياسات إجرائية، أما التركيز على بعد دون غيره كالعنف أو الأمن الاقتصادي فيجعل المفهوم ملائما في حالات دون غيرها، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف "الأمن الإنساني" على أنه" "أنه الأمن الإنساني جوهره الفرد، إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة والتعامل مع كل ما يهدد أمن الإنسان على المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية مع البحث على سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول.

ويمكن إجمال العوامل التي ساهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني فيما يلي[1]:

1- ظهور التهديدات الاجتماعية، تحديات الأمنية، البطالة، الفقر، الهجرة والتزايد السكاني، وتعتبر ظاهرتا الفقر والجوع أخطر التهديدات إطلاقا، حيث يتواجد أكثر من مليار من البشر معاناة يومية لعدم القدرة على توفير احتياجاتهم الضرورية.

2- أما فيما يخص التهديدات الاقتصادية فإن ما يميز التطور الحالي للرأسمالية وميلها الشديد نحو العولمة، بمعنى الدعوة إلى اندماج أسواق العالم في عقول التجارة، الاستثمارات المباشرة،

[1]- محسن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، المرجع السابق الذكر، ص ص 70- 74.

انتقال الأموال، القوى العاملة والثقافات ضمن إطار حرية السوق، مما يؤدي إلى اختراق حدود الدول وانحسار دور الدولة وسيادتها.

3- نتجت عن العولمة تأثيرات متعددة وفي مجالات ثقافية من أبرزها مشكلة الهوية، والتعددية الثقافية، وفي هذا الإطار يعيش العالم هيمنة ثقافية غربية ومواجهة بين الهويات المختلفة التي تعبر عن خصوصيات ثقافية راسخة.

4- ركز تقرير التنمية البشرية لسنة 2007_2008، والذي يحمل عنوان "محاربة تغير المناخ"، التضامن الإنساني في عالم منقسم على الآثار التنموية للتغير المناخي والتي تجلب معها انتكاسات غير مسبوقة نتيجة سوء التغذية، قلة المياه والتهديدات الإيكولوجية.

وفي الأخير يمكن القول أنه انطلاقا من الواقع المأساوي الذي تجسمه مختلف التهديدات الأنفة الذكر، تصدرت قضية حقوق الإنسان وأمن الإنسانية قائمة أولويات المجتمع الدولي، ويعتبر الجهد الجاري لتعزيز المكتسبات في هذا المجال على مستوى الأمم المتحدة (النصوص، الدراسات، الإعلانات والوثائق الدولية) دفعا حقيقيا لتطوير حقوق الإنسان من الحقوق السياسية إلى حقوق التنمية البشرية، وبالتالي إثراء مفهوم الأمن الإنساني بمضامين جديدة، وتبعا لذلك تحددت أبعاد الأمن الإنساني في حدود سبعة مجالات: الأمن الشخصي، الاقتصادي، الغذائي، المائي، الثقافي والسياسي[1].

استنتاجات:

- يعتبر مفهوم الأمن مفهوما نسبيا ومتغيرا ومركبا، وذو أبعاد ومستويات متعددة، يتعرض لحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.

- سيطرت ولوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية تصور مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث رسم الواقعيون نظرية فوضوية النظام الدولي، والذي تسعى من خلاله كل دولة

[1]- محسن العجمي بن عيسى، **المرجع السابق الذكر**، ص74.

لتحسين قدراتها، وتنظر للدول الأخرى على أنها تهديد لأمنها، حيث تسعى للمحافظة على سيادتها وضمان بقائها واستمرارها.

– شكلت بداية التسعينات من القرن العشرين نقلة نوعية، حيث يمثل الأمن الحديث اتجاها راديكاليا اتبع القطيعة مع المفهوم التقليدي ليجعل المقاربة الأمنية تحويل بؤرة الاهتمام من وحدة الدولة إلى وحدة تحليل بديلة والأمر يتعلق بالإنسان أفرز في مقابل الأمن القومي، الجماعي والشامل، ومفهوم الأمن الإنساني يتراوح بين الحماية المادية: التحرر من الخوف وصيانة الكرامة، حيث برز في مقابل التأصيل التقليدي التأصيل النظري النقدي.

الفصل الثاني

إن الأهمية الجيوبوليتكية والاقتصادية لمنطقة حوض المتوسط جعلها تعيش أزمات متتالية حيث لا تتوقف أزمة أو حرب إلا وتأذن ببداية أزمة جديدة إذ تنتشر في المنطقة مختلف التهديدات من حروب داخلية، وصراعات بين الدول، إرهاب، جريمة منظمة، وهجرة غير الشرعية، وذلك نظرا لطبيعة المنطقة الجغرافية، وهذا الأمر جعلها تعيش العديد من فترات عدم الاستقرار زادتها سوءا التطورات الأخيرة التي شاهدتها الدول العربية وهو ما أصطلح على تسميته بالحراك العربي أو الربيع العربي الذي هز المنطقة المتوسطية.

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتجية لمنطقة المتوسط

تتميز المنطقة المتوسطية بموقع إستراتيجي هام بالإضافة إلى الكثير من الموارد الاقتصادية من بترول والغار ...وغيرها، لهذا عرفت العديد من فترات عدم الاستقرار جعلها ساحة غليان شعبي في الفترة الأخيرة والأحداث الأخيرة جعل المنطقة عرضة للاختراقات ومحط أنظار الدول الكبرى.

المطلب الأول: جيوسياسية حوض البحر المتوسط

البحر الأبيض المتوسط، أو كما كان يطلق عليه بحر الروم، هو واحد من أهم البحر والمسطحات المائية التي توجد على سطح الكرة الأرضية، ويقع البحر المتوسط في موقع متوسط على الكرة الأرضية، حيث يتصل بالمحيط الأطلسي من خلال مضيق جبل طارق، ومحاط بقارات العالم القديم الثلاث: أسيا إفريقيا وأوروبا ويمتد البحر المتوسط على مساحة تقارب المليونين ونصف كيلو مترا مربعا، أما متوسط عمق هذا البحر فيقدر تقريبا بحوالي 1500 كيلو مترا تقريبا، إلا أن أعمق نقطة فيه تقدر حوالي 5300كيلو متر[1].

ويعتبر من أهم البحار القارية حيث يطوقه اليابس من جميع الجهات ولا يسمح له بالإتصال بالبحار المفتوحة سوى عن طريق ممر مضيق جبل طارق[2].

1) أبعاد تسمية البحر المتوسط

إن البحر المتوسط كما قال الجغرافي أورلاندور ريبرو بحر واسع وسط أروبا وأسيا وإفريقيا مهد الحضارت يوحدها التاريخ، وتقسمها الجغرافيا، بحر كان يظهر للغربيين الشماليين كمركز للعالم بالرغم من أن العالم يشكل كتلة واحدة.

ولقد ظهر الإهتمام بحوض المتوسط منذ القدم فكان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية، نظرا لإستعابه وإستقطابه الكثير من الحضارات، فقد تمكن الرومان في بعض الوقت من المتوسط وإستحوذوا

---

[1] _ محمد مروان، **البحر الأبيض المتوسط، على الرابط:** www.mawdoo3.com //http أطلع عليه بتاريخ: 30 أفريل 2017، على الساعة 16:00سا.

[2] _ يسرى الجوهري، **جغرافية البحر المتوسط**، الإسكندرية: الناشر بالمعارف بالإسكندرية، 1984،ص9.

على منافذ وأطلقوا عليه بحر الروم. وعندما إنسابت إليه الفتوحات الإسلامية سمي حينها ب " بحر الثامن" وهكذا عرفت المنطقة صراعا متواليا حول نسبة البحر للشمال أو للجنوب.

غير أن بعض الجغرافيين المغاربة وعلى رأسهم الشريف الإدريسي إختاروا إسما محايدا هو بحر الزقاق يسلكه الناس إلى حيث يقصدون، وبعض التعابير تقول البحر المتوسط ليس بحرا لليونان ولا للروم ولا للعرب و للمغاربة ولكنه الذي يتوسط الأمم المتواجدة على ضفافه[1].

عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا أطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط، أما الأتراك فسموه "**أكندير**" التي تعني البحر الأبيض المتوسط، وذلك لكثرة زبد أمواجه. ويعرف أنه بحر "محاط بالأراضي أو بحر وسط أراضي" وإشتق اسم "البحر المتوسط" من توسطه للأرض وهو مشتق من كلمتين لا تنيتين وهما MEDIUS تعني المتوسط و TERRA تعني الأرض، فهو يتوسط القارات العالم القديمة وهي أسيا، وأروبا، إفريقيا، ويتمتع بموقع إستراتيجي هام[2].

2) الموصفات الجغرافية للبحر المتوسط

إن الأهمية الجغرافية لحوض المتوسط، كما يعتقد علماء الجغرافيا الطبيعية، والبشرية بأنه يمثل وحدة حقيقية، وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي.

أما طول سواحل المتوسط فتقدر ب 3700 كم، تتخلله خلجان تتداخل مع بحار تتعمق في داخل القارة الأوروبية، مما أكسب هذه الجزر _نتيجة لموقعها_ أهمية إستراتيجية يمكن من خلالها التحكم بمسار السفن من حيث المراقبة والتفتيش والتجارة البحرية، ومن هذه الناحية نجد أن من يتحكم في الجزر التالية، قبرص ، مالطا كريت ، صقلية، سردينيا، كورسيكا. (مستبعدين الجزر الصغيرة التي تقع قبالة سواحل بعض الدول المتوسطية وتدخل ضمن مياهها الإقليمية) يتحكم في البحر الأبيض المتوسط كما يشكل حوضا بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، وينفتح على المحيط الأطلسي عبر

[1] _ ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط:** دار ابن بطوطة لنشر والتوزيع، 2011، ص34.

[2] _ وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، رسالة ماجيستر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص47.

مضيق جبل طارق وهو مقفل تماما بالأرض عند نهاية الشرقية بجزء من جنوب غرب أسيا فالبحر الأبيض المتوسط ينقل بها دولة من بحار ومحيطات عبر ثلاث نقاط تحكم هي:

إضافة لمضيق جبل طارق الممرات المائية التركية (البرسفور والدردنيل وبحر مرمرة) وقناة السويس، كما يمثل البحر الأبيض المتوسط النافذة التي تطل بها وتتواصل العلاقات بين الأمم والشعوب[1].

يتسم المتوسط بالتعدد والتنوع، يظهر ذلك في تعدد اللغات التي يتكلمها سكان المنطقة (العربية، الفرنسية، اليونانية، الإيطالية، الإسبانية، العبرية...) إضافة إلى تعدد اللغات نجد الديانات فهناك: الإسلام والمسحية وهما الديانتان الرئيسيتان في المتوسط، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها من الأديان التي يدين بها عدد من سكان المتوسط، كذلك نجد التعدد في الأصول: الأصل الأوروبي، الأسياوي، العربي.

قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمنطقة المتوسط والدول المتوسطية، يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدولة المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الإستراتيجي.

1_ المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط،

فالبحر الأبيض المتوسط، جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي إفريقيا، أسيا، وأوروبا، ويقع بين خط عرض 46درجة شمالا، وخطي طول 50.50 غربا و36 شرقا، وتبلغ مساحته حوالي 2510000كلم مربع، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي إلى السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أي عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم.

[1]– ليندة عكروم، **المرجع السابق الذكر**، ص ص، 36– 38.

2_المعيار الإستراتيجي لتعريف الدول المتوسطية:

يتمثل المعيار الإستراتيجي في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن يكون مرتبطة جغرافيا، فالإرتباط يمكن أن يكون إقتصاديا أوسياسيا، وهذا يعني وجود علاقات وإرتباطات تعاونية[1].

وتتشارك في الساحل المتوسطي 22دولة، إضافة إلى جزرتي قبرص ومالطا، وتتمثل هذه الدول في ثلاثة أقسام:

- ✓ دول شمال المتوسط (أوروبية) وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، موناكو، سلوفانينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، يوغسلافيا، ألبانيا، واليونان.
- ✓ دول شرق المتوسط (أسيوية) هي: فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا.
- ✓ دول جنوب المتوسط (إفريقية) وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر[2].

يعتبر حوض المتوسط من أكثر مناطق العالم تنوعا بيئيا، أما المناخ المتوسطي فهو أكثر مناخات العالم إعتدالا وملائمة للأنشطة التجارية والإنتاجية، نظرا لحرارته المعتدلة وفصوله المتوازنة ومعدلات امطاره المتوسطة[3].

---

[1]- وهيبة تباني، **المرجع السابق الذكر**، ص ص، 46- 49.

[2]- سليمة بن حسين، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004_2012)** ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 30.

[3]- **البحر الابيض المتوسط؛ قصة الحضارة**، على الرابط WWW.aljazeera.net //http أطلع عليه بتاريخ 30 أفريل 2017 على الساعة 21:30 سا.

خريطة موقع المنطقة المتوسطية: [1]

خريطة تبين منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط:

المصدر: www.aljazeera.net

المطلب الثاني:الأهمية الجيوبولتكية للمتوسط:

حسب المعادلة الشهيرة ل"ماكندر" من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم، ومستقبل العالم حسبه يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية، كما ذهب الباحث العربي "جمال حمدان" إلى أن منطقة "الهلال الداخلي" استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر والبر، كما يؤد التاريخ مسار الإمبراطوريات الكبرى والقوى الراغبة في السيطرة على العالم. إذ كانت على الدوام سيادة الإمبراطوريات الكبرى ناقصة ما لم تتوجها بإحكام القبضة على الشريط الساحلي للجزيرة العالمية. وإخضاعها لنفوذ الإمبراطورية أو القوى العظمى، والأمر لا يختلف اليوم إذ تضع الولايات المتحدة والقوى الكبرى نصب عينيها هذه الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المتوسطية من

[1]– أطلع عليه بتاريخ: 25 مارس 2017، على الساعة 10:00 سا.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

أجل تحقيق التوازنات الكبرى لنفوذها العالمي، وفي نفس السياق دخلت دول الإتحاد الأوروبي مسار الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط إدراكا لهذه الأهمية لمواجهة التواجد الأمريكي بالمنطقة[1].

وشكل الفضاء المتوسطي على مر التاريخ منطقة تقاطع وإتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارت وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته. إذ يمكن التمييز بين منطقتين في البحر المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، فنهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة بين الشرق والغرب لتحل محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال/جنوب، هذا ما تأكد مع أحداث 11 سبتمبر 2001، أي المواجهة بين الغرب والإسلام في المنظور الغربي، وهو الأمر الذي تحدث عنه "صامويل هانتغتون" في أطروحته صدام الحضارات، فإن كان المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه، فإنه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق ومبادرات مختلفة سياسية وأمنية وإقتصادية، كذلك تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله، وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط[2].

وعلى المستوى الإستراتيجي تسعى القوى الكبرى لحيازة موطئ قدم لها في حوض المتوسط، سواء بإقامة قاعدة عسكرية أو مركز مراقبة فضائية أو مركز تنصت للتجسس[3].

المطلب الثالث: الأهمية الحيوية الإقتصادية للمتوسط

زادت أهمية القوة الإقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، وإتساع التكتلات الإقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول بحيث أصبحت هذه القوة هدف تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية، وعليه تميز البحر الأبيض المتوسط بمكانة إقتصادية هامة وهذا بالنظر إلى الكثافة السكانية التي تقوم في هذه المنطقة والمقدرة بحوالي مليون نسمة، فحوالي ثلثي هذا العدد تقطن الضفة الجنوبية للبحر، التي

---

[1]- إبـــراهيم قلـــواز، **الأبعـــاد الجيوسياســـية للبحـــر الأبـــيض المتوســـط، علـــى الـــرابط: http://www.alwatanelarabi.com/news347.htm**، أطلع عليه: 02 ماي 2017 على 12:30 سا.

[2]– وهيبة تباني، **المرجع السابق الذكر**، ص3.

[3]– البحر الابيض المتوسط، قصة الحضارة، **المرجع السابق الذكر**.

تعد دولها كلها دولا مستهلكة، كما يمتلك المتوسط مكانة متميزة بفضل ثرواته[1]، وتتمثل خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج العربي، وهنا يبرز دور البحر المتوسط معبر للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق ومن هنا يمكن إعتبار البحر الأبيض بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[2].

أما عن الثروات المعدنية فحوض المتوسط على إمتداده الكبير بين مرتفعات زاجروس شرقي العراق إلى مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي يمتلك ثروة معدنية متنوعة في مقدمتها الحديد، المنجيز والفوسفات، وهذا الأخير أوفر المعادن في الوطن العربي، ولاسيما في الغرب الأطلسي، مصر والأردن، كما ينتشر خام الحديد في الجنوب الأوروبي والشمال الإفريقي، وقد قامت على كل من الفوسفات والحديد عدة صناعات منها إنتاج ألواح الحديد[3].

كما زاد تحرك الملاحة البحرية في حوض المتوسط بأكثر من 50بالمائة بين عامي 1997 و2006وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6بالمائة و7 بالمائة إلى 8بالمائة لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006سجل حوض المتوسط حوالي 493 مليون طن من منتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600مليون طن أي حوالي 20بالمائة. وتعتبر إفريقيا مصدرا لأوروبا، ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر، ومن أهم الموانئ: ميناء مرسيليا (فرنسا)، وتعتبر مضايق البوسفور، الدردنيل، مضيق جبل طارق وقناة السويس نقاط مفتاحية في نظام النقل الطاقوي المتوسطي[4].

---

[1]– مصطفى ينون، المرجع سابق الذكر؛ **http://www.umc.edu.dz/aud.vis/** أطلع عليه: 03 ماي 2017 على 18:00سا.

[2]– مريم زكري، **البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية_ المغاربية**، رسالة ماجيستر، العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أورومتوسطية، 2010–2011 ، ص16.

[3]– محمد إبراهيم حسن،_**دراسة في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999، ص232.

[4]– إبراهيم قلواز، **المرجع السابق الذكر**.

المبحث الثاني: الفواعل الأمنية في حوض المتوسط

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح حوض المتوسط مجالا لتتقاطع وتتصادم المصالح الأوروبية والأمريكية، الصنية والروسية لأسباب جيواقتصادية، وهنا ظهر تنافس كبير على المنطقة واختلفت الإستراتجيات والهدف واحد، هو إحتواء المنطقة لما تمثله من أهمية كبيرة لكل دولة على حدى.

المطلب الأولى: الكتلة الأوروبية

يعتبر الإتحاد الأوروبي منطقة المتوسطة ميراث إستعماري، بحيث له الأولوية في المنطقة كونها كانت مستعمرات أوروبية، ولكن اختلف حاليا أصبح تربطه بالمنطقة مصالح أمنية، سياسية، عسكرية، وإقتصادية وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

1)المجال الأمني

تحتل المسائل الأمنية مكانة هامة في إهتمامات الإتحاد الأوروبي على غرار فرنسا وشركائها، وقد أدرجت في سلسلة الأولى لندوة برشلونة، نظرا لخطورة هذه التهديدات وإمكانية إنتشارها بسرعة، مع عدم إمكانية التحكم فيها، لذلك سعت فرنسا جاهدة من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات، سواء بشكل إنفرادي مع الدول المتوسطية أو بشكل إقليمي (جماعي) في إطار الإتحاد الأوروبي، وذلك محاولة من خلالها إحتواء التهديادت الجديدة ضد أمنها، خاصة من المنطقة المغاربية، التي ترى فيها منطقة جيوبوليتكية تمس مباشرة بالأمن[1].

2)المجال العسكري

وفي إطار التهديدات الجديدة التي عرفتها المنطقة الأورومتوسطية، أنشأت دول أوروبا الجنوبية سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط. فعلى هامش اجتماع إتحاد أوروبا الغربية الوزاري في

[1] _فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2009- 2010. ص127.

Eurofor لشبونة ماي 1995 وقعت كل من اسبانيا، فرنسا، ايطاليا والبرتغال الوثائق المؤسسة لحماية أراضي دول إتحاد أوروبا الغربية. وقد أنشئت الوحدتان للمساهمة في Euromafore وتزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة. قابلة للإنتشار في غضون أيام، حيث تبقى مشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مفتوحة للمشاركة في عملياتها العسكرية وذلك للدفاع عن الأراضي الأوروبية[1].

فقوات الأوروفور عبارة عن قوات برمائية للإنتشار السريع، أما قوات الأورمافور فهي قوات البحرية_جوية بمثابة مبادرة ترويجية للقوات البحرية للإتحاد الأوروبي. ومع أن البلدان الأوروبية توصلت إلي إتفاقات للتعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية، إلا أنها تبدو غير واثقة إلا بقواتها الخاصة لحماية جنوب القارة الأوروبية. وتجسد هذه الرؤية التحركات المختلفة التي تقوم بها الوحدات البرية والجوية التي شكلتها البلدان الأوروبية الجنوبية خاصة في الحوض الغربي للمتوسط (المغرب العربي) والتي تشتمل زيارات دورية للقواعد العسكرية المغاربية، كما تجوب هذه الوحدات البحرية في عرض البحر المتوسط لإعتراض المهاجرين السرين وتفتيش السفن المشبوهة. ففي 17نوفمبر 2007 رست أربع سفن تابعة للقوات البحرية الأوروبية "أوروماڤور" بميناء وهران، تمهيدا لإجراء مناورات بحرية مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية تستمر لعدة أيام، هذا كما رست في 20جوان 2001 مجموعة أيضا من قوات الأوروماڤور في تونس مكونة من أربع قطع. وتندرج هذه المناورات في إطار تنمية التعاون الأمني والعسكري بغرب حوض المتوسط. إذن فقد إعتبر تشكيل القوتين إشارة قوية لعدم إستبعاد المقاربات الأمنية الفرنسية الأوربية، " المقاربة الهجومية البحتة"، ذلك أن فرنسا اعتبرت نفسها في خطر من ظهور تهديدات صاروخية أو أسلحة كيمياوية من المغرب

[1]– فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص119.

العربي، وقد أثار إنشاء القوتين حفيظة الدول العربية، واعتبرت على أنها عملية إجهاض الحوار الأمني بين أوروبا والدول العربية المتوسطية[1].

بالإضافة إلى قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي والتي توسعت مهامه وأصبح يشمل منطقة البحر المتوسط، وتتمثل عموما المهام المستندة لحلف شمالي الأطلسي في منطقة حوض المتوسط، والتي جاءت مدرجة في المفهوم الإستراتيجي الجديد فيمايلي:

أ_مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن في المتوسط، وذلك من خلال مساعدة المنظمات الإقليمية المهتمة بأمن المتوسط عملا على حل الأزمات بداخل الحوض لتفوت حلها على القوى الأوروبية الفاعلة والمهتمة بالمسائل الأمنية المتوسطية وذلك عن طريق إنشاء قوات مسلحة أطلسية تتأقلم مع الوضع الجديد داخل الحوض المتوسطي وهي:

قوات الرد السريع LES FAR والتي تتكون من خمس فرق عسكرية من بريطانيا، وفرقة من القوات المحمولة جوا، وهي متعددة الجنسيات (ألمانيا، هولندا، بلجيكا، بريطانيا) وفرقة إيطالية تدعمها قوات تركية يونانية وفرقة تتكون من قوات أمريكية مهامها التدخل في المناطق المتاخمة للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، وهي تعتبر المحرك الأساسي للقوات الأطلسية.

– القوات المتعددة الجنسيات والمهمات، والتي جاءت لتتوجه لمفهوم جديد مبني على بنيات عسكرية مرنة وسريعة، وفي هذا الإطار تم الإتفاق في بروكسل عام 1994 وأثناء القمة الأطلسية على تشكيل قوات مشتركة متعددة المهام والتي توكل إليها مهمة التدخل خارج النطاق الجغرافي الأطلسي، وبالتالي استخدام حلف شمال الأطلسي كذراع عسكري محتمل خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حفاظا

[1]– فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص129.

على الأمن والسلم الدوليين وتعزيزا للتعاون عبر الأطلسي الذي يشهد مناقشات حادة داخل اروقة الحلف بين الولايات المتحدة وأوروبا.

الأسطول الحربي الدائم في حوض المتوسط والذي تم الإتفاق على إنشاءه في أفريل 1994 في بروكسل من طرف سبع دول أعضاء في الحلف الأطلسي، ويتشكل هذا الأخير من وحدات حربية ومهته تقوية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي[1].

3)المجال الإقتصادي والمالي

يتعلق مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي تم الإعلان عنه خلال ندوة برشلونة بإنشاء مجموعة سياسية اقتصادية تضم 27 دولة تمثل 800 مليون نسمة، بمعنى مجموعة بحجم رهانات القرن القادم سيشهد بناء مجموعات أخرى، هذا المشروع يقوم على فكرة إنشاء منطقة التبادل الحر، تضم دول الإتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية، باستثناء ليبيا، وهو قائم على فرضية الأثار الإيجابية المترتبة على الإنفتاح للتبادلات التجارية والمالية، والتي ستسمح بالتخصص الدولي للمنطقة[2].

وتعود بديات "التوجهات المتوسطية " إلى منتصف الثمانينات حيث دافع الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران في خطاب له برباط يوم 27 جانفي 1983 على مبدأ إقامة ندوة غربية متوسطية تظم دول الشمال والجنوب حوض المتوسط لبعث الشراكة المنتظمة ودائمة بين دول جنوب أوروبا والتي تظم "فرنسا، إيطاليا، إسبانيا" والمغرب العرب" والذي يظم الجزائر والمغرب وتونس وهو مفهوم محدد لغرب البحر المتوسط كما طرحه ميتران في معادلة (3+3) التي تنطلق من خلفيات الفرنكفونية. أما حوار

---

[1]– رتيبة برد، **الحوار المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، 2008_2009. ص ص، 76– 77.

[2]– مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للتوزيع والنشر، 2006، ص60.

(5+4) فكان بمبادرة إيطالية عقد بموجبها لقاء في مدينة طنجة المغربية، وضم إتحاد المغرب العربي الخمس، بإعتبار أن إتحاد المغرب العربي قد تأسس في هذه الفترة، ودول جنوب غرب أوروبا (فرنسا ، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) وجاء هذا الحوار لكسر الحواجز وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها، ودفع عجلة الحوار إلى الأمام حيث أن هذين اللقائيين خلقا من التفاؤل بإمكانية تعزيز هذه اللقاءات وذلك على أعلى مستوى سياسي.

بناء على هذه الأسباب تم عقد لقاءين رسمين: الأول في روما عام 1990 وحضرته مالطا كعضو مراقب، واللقاء الثاني في الجزائر عام 1991 حضرته كل الدول السالفة الذكر بما فيها مالطا التي حضرته هذه المرة كعضو كامل الحقوق. وبذلك أصبحت معادلة التعاون كاملة (5+5) تم تحديد الأولويات بهذا الحوار، كما أنه لقي عدة صعوبات منها قضية لوكربي وتداعياتها بإتهام ليبيا بإسقاط طائرة مدنية أمريكية، وزيادة التوتر بين الجزائر والمغرب بعد غلق حدود البلدين، ومسألة الوجود الإسباني بالمغرب حيث أن مدينتي سبة ومليلية لازالتا تحت السيطرة الإسبانية في حين تؤكد المغرب سيادته عليهما[1].

وقد طرح الإتحاد الأوروبي إبتداء من سنة 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط، يتمثل فيما يعرف "بالشراكة الأوروبية المتوسطية"، معبرا عنها بما يسمى بمؤتمر برشلونة. وعندما أصبحت فرنسا رئيسة للإتحاد الأوروبي قامت مع اللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وأليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، والتي سميت أنذاك بالوثيقة الموحدة[2]، وفي البداية لابد من الإشارة إلى أن المفهوم المطروح للشراكة، هو مفهوم أوروبي ليس مفهوما متوسطيا

[1]– وفاء سعد الشربيني، **الأبعاد الأمنية في إتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية: دراسات أوروبية**، العدد الأول، مركز الدراسات الأوروبية، نوفمبر 2007، ص ص19– 21.

[2]– فاطمة بيرم، **المرجع سابق الذكر**، ص 127.

نتج بعد إتفاق مختلف الأطر عليه فالمشروع المتوسطي "يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الإقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للإتحاد الأوربي"[1]. فقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" لإتحاد الأوروبي، وقد وافقت الدول المتوسطية وخاصة العربية على حضور مؤتمر برشلونة، لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد غياب المظلة السوفياتية التي كانت عليها.

وعلى إثرها اجتماع وزراء خارجية 15 دولة من الإتحاد الأوروبي، و 12دولة من جنوب المتوسط توج ب"**إعلان برشلونة**" **21-28/نوفمبر/1995** الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والإستقرار وتطوير المباذلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط. ويؤكد إعلان برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام "تعاون شامل وتضامني"، في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي، الذي ظل يشكل الإطار المؤسسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر، كما هو الحال بالنسبة لبلدان المغرب العربي. وبالتالي فقد كان إعلان برشلونة بمثابة نقلة نوعية في العلاقات الأورومتوسطية، حيث تم التحول من علاقات التعاون إلى علاقات الشراكة أو المشاركة، فيفترض من الدول المتوسطية غير الأوروبية في إطار علاقات التعاون كانت تحتل موقع الملتقى للمساعدات، والذي لا يملك في العادة تغيير قواعد منحها، على عكس الشراكة التي تجري في إطار تعاقدي وألية تفاوض الأساس الحقيقي للشراكة ولكن العكس هو المعمول به في الشراكة الأورومتوسطية، كما جاء إعلان برشلونة بإطار قانوني ومؤسسي عام يحكم عملية الشراكة، وحولها من علاقة إقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن أيضا السياسة والأمن

[1]- مصطفى بخوش، **المرجع السابق الذكر**، ص93.

والثقافة والإجتماع[1]، أي بالرغم من تغير التسمية من تعاون إلى شراكة تضل العلاقة غير متكافئة ويطلق المبادرات والجنوب يتغذى من المساعدات.

في 27_ 28 نوفمبر 1995 عقد ببرشلونة مؤتمر جمع بالإضافة إلى دول الإتحاد الأوروبي عشر دول في جنوب المتوسط، وأطلق أسس شراكة أورو_متوسطية بمسار برشلونة موزعة على ثلاث فضاءات هي: شراكة سياسية وأمنية وشراكة إقتصادية ومالية وشراكة إجتماعية وثقافية وإنسانية من أجل فضاء جديد بين البحر المتوسط يسعى في أفاق 2010 إلى إقامة تبادل منطقة تبادل حر عبر التوقيع على إتفاق شراكة بين الجنوب والإتحاد الأوروبي[2].

ويتضمن إعلان برشلونة ثلاثة محاور أساسية هي[3]:

- ✓ الشراكة السياسية والأمنية: أعلنت عن تحقيق السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط وأكدت على إحترام حقوق الأنسان، وترسيخ دولة القانون.
- ✓ الشراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية: تطوير الموارد البشرية تشجيع المفاهيم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.
- ✓ الشراكة الإقتصادية والمالية: إقامة منطقة للرفاهية المشتركة، ويتطلب مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر في أجال 2010.

بالإضافة إلى تعاون مالي مبني على المساعدات المالية، التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية، في شكل قروض ومعونا بغرض إنجاح التعاون التجاري والإقتصادي، الإقليميين، وذلك عبر برنامج ميدا، إضافة إلى تشجيع الإستثمار الأوروبي المباشر في هذه الدول تعتبر الدبلوماسية

[1]– فاطمة بريم، **المرجع السابق الذكر**، ص127– 128.

[2]– صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989_2007**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011. ص309.

[3]– فاطمة بيرم، **المرجع السابق الذكر**، ص128.

الإقتصادية الثنائية أحد محاور السياسة الدولية إلى جانب الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتحتل الدبلوماسية الإقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الإقتصادية الدولية لفرنسا، حيث تهدف إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات الفرنسية التي تبدي إستعدادا لدخول الأسواق الأجنبية، وتحاول فرنسا التي تعتكد على مركزية أكبر في إدارة مصالحها الإقتصادية في الخارج على تجنيد كل هياكلها الإدارية: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، وزراة الإقتصاد والمالية وحتى رئاسة الجمهورية وذلك لكسب أسواق تجارية وإستثمارية في الخارج.

نجد أنييس شيفالييه تكتب في مجلة كونفليونس"تقول:

تختلف اتفاقات الشراكة الأورو_متوسطية بشكل أساسي عن اتفاقات التعاون السابقة، فهي ترتكز على التمسك بقواعد نظامية، ومجموعة من القيم والتوجه يختلف جوهريا عن الإتفاقات التقليدية للتعاون الإقتصادي المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية، فمن الأن وصاعدا ستصبح التفضيلات التجارية متبادلة، ويجري التبادل الحر للمنتجات الصناعية في كلا الإتجاهين، وتصبح المنح الأوروبية مشروطة، وهذا تغيير كبير. ومع قيام مبدأ التبادلية تخرج العلاقات الأورو_متوسطية من إطار المساعدات إلى مجال الشراكة التي طالما [1]نادينا بها (إلى درجة أن الإتحاد الأوروبي يكاد يظهر في المدى القصير، وكأنه المستفيد الأساسي من حرية التبادل الإقليمي)، ويبدو المستقبل أكثر صعوبة أما اقتصادات البحر المتوسط التي سيكون عليه الإنفتاح أمام المنافسة...ونعلم أن الإنفتاح الدولي هو الأمل الوحيد للإقتصاديات النامية في رفع مستويات المعيشة..."[2].

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي- الروسي

تلعب كل من روسيا والولايات المتحدة دورا كبيرا في منطقة حوض المتوسط، حيث تسعى كلتاهما لتعزيز وجودها على مختلف المستويات الاقتصادية والعسكرية بالشكل الذي يمكنها من فرض هيمنتها على العالم، نظرا للأهمية الاستراتيجية والجيوبولوتيكية لمنطقة المتوسط التي تمثل شريان الاقتصاد والتجارة العالمية.

[1]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 110.

[2]- علي الكنز، **المشروع المتوسطي بين الواقع والخيال**، قراءة عربية نقدية، القاهرة: مركز البحوث العربية، ماي 2002، ص21.

ويُعتبر أيضا حيزاً حساسا للتنافس الاستراتيجي بين أوربا والولايات المتحدة، فالمتوسط بالنسبة للولايات المتحدة الطريق البحرية بامتياز نحو النفط، وأسرع ممر نحو الشرق الأوسط، و من أجل التحكم عسكريا في الفضاء المتوسطي، فإن حلف شمال الأطلسيOTAN يُشَكِّلُ إطاراً للتشاور بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك رغم أن مواقف الطرفين من الرهانات الاقتصادية (نفط، سلاح)، وإعادة الترتيب الجيو–استراتيجي للمنطقة، متعارضة. وهكذا، فإن قيادة الأسطول السادس الأمريكي هي التي تتولى القيادة الجنوبية للحلف الأطلسي. ولما كان الأمر على هذا النحو، فإن الولايات المتحدة هي التي تَفرض أولويتها على غيرها من الأعضاء في الحلف في ما يتعلق بتحديد أهداف هذا الحلف ومهام القوات المسلحة.

ومنذ 11 سبتمبر/أيلول من العام 2001، فإن الولايات المتحدة أعادت تأكيد أولوياتها الاستراتيجية، وهي: تعزيز وتقوية الأسطول السادس الأمريكي، ممارسة نشاط وتواجد مستمر للقوى البحرية الحليفة المتوسطية بحيث يشمل تنظيم المناورات المشتركة مع دول المغرب العربي، الانتقال بمبدأ التضامن الأطلسي إلى حيز التنفيذ وعلى أرض الواقع (التحليق في المجال الجوي، تبادل المعلومات، حماية القواعد الأمريكية والصديقة[1].

إن الوضع في منطقة المتوسط محكوم بالمصلحة العسكرية والإقتصادية للقوى الكبرى، فالتصادم في منطقة المتوسط يعود لأسباب جيواقتصادية بعدما كان وجود عدو مشترك بمثابة مظلة تختفي تحتها كل التناقضات، حيث يرى سمير أمين أن جنوب المتوسط " يشكل في المدى المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوروبا، وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في قطاع المحروقات[2].

[1]– حسان خالد شاتيلا، **حوض بحر الأبيض المتوسط حيز مركزي في مناهضة العولمة الليبرالية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1225، 2015/6/12 موجود على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39164، اطلع عليه بتاريخ: 06 ماي 2017 على الساعة 21:00سا.

[2]– محمد غربي، سفيان طبوش، **الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي 2017، ص171.

الولايات المتحدة ليست بلدا مشاطئا للمتوسط، حيث أنها حاليا تملك استراتيجية سياسية وعسكرية ذات أبعاد عالمية، ولها القدرة على التحرك والإنتشار في كل مناطق العالم، وبالنسبة لمنطقة المتوسط يجري التعامل معها على أساس أهداف الولايات المتحدة في اليسطرة العالمية، فهيمنة الولايات المتحدة على منطقة جنوب المتوسط كما يشير إلى ذلك سمير أمين "تشكل في المدى المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوروبا، وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة للتحكم في قطاع المحروقات انطلاقا من الجزائر وكل المتوسط وصولا إلى ما وراء الخليج إلى أفغانستان على كل العالم العربي، ثم رعاية مسار السلام وتوجيهه لتجعل من أوروبا مجرد تابع للقوة الأمريكية".

إذن يبدو أن التواجد الأمريكي أصبح جليا وأكثر من أي وقت مضى بمنطقة حوض المتوسط ولعبت دورا مؤثرا على التوازنات الجيوسياسية في المتوسط، في حين أن أوروبا بحكم علاقة الجوار الجغرافي هي الأكثر عرضة للإنعكاسات السلبية للإستقرار الذي تعيشه المنطقة في ظل الامتيازات الاقتصادية لها بالمنطقة[1].

إن الفكر الإستراتيجي الأمريكي أدرك منذ البداية الأهمية الجيواستراتيجية لحوض البحر المتوسط، والتحولات الإقليمية التي تحدث في داخله من جراء التحول البنيوي للنظام الدولي، ولغرض حماية مصالحها الحيوية فيه، تبنت إسترتيجية أمنية جديدة في المنطقة معتمدة على آليتين: الأسطول الأمريكي السادس ومنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل تحقيق الأهداف الأمنية المحددة، وإنطلاقا من هذا لا بد من تحليل أهداف وأدوار كلاهما في المتوسط لفهم هذه الإستراتيجية الأمنية التي تبرر وجودها لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة المتوسط وتطويق ظاهرة الإرهاب المتوسطي[2].

لقد عمدت الولايات المتحدة في إطار هيمنتها للحفاظ على مكانة المهيمن الدولي الى دراسة أهمية كل منطقة في العالم لتحقيق هذا الهدف بما فيها المنطقة المتوسطية – شمال إفريقيا ولأنها غير مرتاحة لفكرة الشراكة الأورو متوسطية وترى فيها خطوة لاستقلال اوروبا عن مظلتها الأمنية وعملية منافسة لمشروع الشرق الأوسط طرحت في الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الموسع الذي سيشمل دول البحر الأبيض المتوسط من أجل كسب التنافس الحيوي بالمنطقة.

[1]– مصطفى بخوش، **المرجع سابق الذكر**، ص ص، 64_65.

[2]– رتيبة برد، **المرجع السابق الذكر** ، ص78.

من جهة أخرى تعارض الولايات المتحدة أي تقارب أوروبي عربي، لأنها ترى فيه تهديدا على حليفتها إسرائيل إذا لم يقترن هذا التقارب بتطبيع شامل، ودور ريادي لإسرائيل في عملية الشراكة.

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت دوما على تقليص الدور الأوروبي في عملية السلام خاصة، والتأثير على الشراكة الاورو عربية عموما[1].

ويمكن شرح السلوك الأمريكي في المنطقة بالرجوع إلى التقسيم الإستراتيجي للعالم الذي رسمته الولايات المتحدة، وتحديد مكان منطقة المتوسط فيه، فالمتوسط ينتمي إلى الدائرة الأولى في هذا التقسيم باعتباره خط حيوي للمواصلات والدخول إلى الشرق الأوسط (الصراع العربي_الإسرائيلي)، والخليج (الثروة النفطية)[2].

تتحرك الولايات المتحدة في المتوسط وفق مقاربات أمنية متعددة المضامين والأبعاد: سياسية، اقتصادية، عسكرية، وتسعى من خلال هذه المقاربة ربط دول المنطقة بعلاقات تعاون وشراكة تسهل لها مهمة التواجد في المنطقة مع ضمان أمن مصالحها.

1)على مستوى السياسي: ركزت على نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في المنطقة.

2)على مستوى الإقتصادي: شهدت المنطقة دخولا إقتصاديا أمريكيا قويا وذلك بطرحها مشاريع ومبادرات إقتصادية واضحة[3].

أما سياستها الأمنية الجديدة في المنطقة يشرف عليها الأسطول السادس الأمريكي الذي يتعبر الدرع العسكري الحامي للمصالح الأمريكية[4]، ومن المهام الكبرى التي يتولاها هذا الأسطول بعد التحولات الدولية هي:

1- ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط.

---

[1]- **ستقبل الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة**، على الرابط: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500**، اطلع عليه بتاريخ: 08 ماي 2017 على الساعة 22:00سا.

[2]- مصطفى بخوش، **المرجع سابق الذكر**، ص 65.

[3]- وهيبة تباني، **المرجع سابق الذكر**، ص ص، 77،79.

[4]- خير الدين العايب، **البعد الأمني في السياسى الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**، **مجلة الفكر العربي**، ص ص،3- 5.

2-مراقبة تحركات القوى النووية، فرنسا، روسيا، وأوكرانيا.

3-دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة المراقبة والتجسس.

4-مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها لدول الجوار.

* وتمثل عودة روسيا إلى المتوسط بقوة في الفترة الأخيرة ضغطا جديدا على الطرف الأوروبي سواء من ناحية الأمن الطاقوي، أو من ناحية أمنه القومي، خصوصا مع تداعيات الأزمة الاكرانية وانفصال القرم, وأقاليم أخرى في طريقها إلى الانضمام إلى الاتحاد الروسي.

يتزايد الضغط في هذه الأثناء على الطرف الأوروبي، لإيقاف إعادة تركيب التحالفات التي تقودها روسيا، ما يحتم على الطرف الأوربي البحث عن أدوات إضافية لاستخدامها في مواجهة روسيا، وعلى وجه التحديد في الضفة الجنوبية، وهو ما سيدفع عملية الشراكة نحو آفاق أوسع من ذي قبل، مع بروز تيار أوروبي قوي يرغب في وقف الزحف الروسي[1].

المطلب الثالث: جمهورية الصين الشعبية

الصين تترتبط بتفسير ما يعرف ب "الصعود الإستراتيجي" ويعني التزايد الشامل في كل المقدرات، حيث يزيد من تعقيد هذا التزايد في أهمية هذه القوة كونها لا ترتبط ولا تطالب بأي إصلاحات مدنية مقابل إجراء التعاون، حيث أصبحت الصين ثاني شريك لمصر وليبيا وتعد الطاقة والأنشطة الإقتصادية محددا في السياسة الصينية[2].

وشهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرا جوهريا خلال الثمانينات وتسعينات القرن الماضي فبعد أن تم في ديسمبر 1978 إطلاق الإصلاحات التي جاءت بها القيادة الجديدة بعد وفاة ماو تسي تونغ وتسلم دينغ كسياوبينغ زمام الحكم في البلاد، حيث تخلى القادة الجدد عن الحملات السياسة المكثفة وركزوا على التنمية الإقتصادية من أجل محاولة تحفيز الصينين، وقد أكد دينغ كسياوبينغ أن

[1]- **ستقبل الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة**، على الرابط: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500** اطلع عليه بتاريخ: 10 ماي 2017، على 20:30سا.

[2]-محمد غربي، سفيان طبوش، **المرجع السابق الذكر**، ص171.

بلاده توجد في المرحلة الأولى للإشتراكية، ولقد استمر هذا التوجه بعد انتهاء الحرب الباردة. ومنذ سنة 2000 أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر اعتدالا، وأكثر فعالية ومرونة.

لقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية تحكمها العديد من المحددات لاسيما الإقتصادية: التموين بالموارد الأولية، التطور الدولي للشركات الكبيرة، النفاذ إلى الأسواق المحلية ومحيطها في النهاية، وفي ترتيب ثاني تحقيق سياسة تنمية بعض الأقاليم الداخلية.

وبالتالي، فقد أصبحت حاجات الصين الإقتصادية توجه الكثير من علاقاتها مع البلدان العربية لأن حاجتها لممولين مستقلين بالطاقة على المدى الطويل ولأسواق لتصريف منتجاتها وذلك لحفاظ على مستوى نموها الإقتصادي العالي. [1].

كما أن تعاظم النفوذ الصيني واستثماراته في منطقة شمال افريقيا، واليد العاملة الرخيصة يمثل تحديا آخر لمستقبل الشراكة، خصوصا من الجانب الأوروبي الذي أعلن مرارا وتكرارا انزعاجه من التواجد الصيني، وحاول بشتى الطرق الضغط على دول الضفة الجنوبية لإخراج الصين من أسواق المنطقة، ومن هذه الأساليب رفض معظم حصص منتجات دول الجنوب بدعوى الغش والتقليد والقرصنة في إشارة الى مميزات السلع والمنتجات الصينية، واستمرار هذا الوضع أكيد سيخلق الكثير من التصادم بين الشركاء قبل الوصول إلى منطقة التبادل الحر بشكل كامل[2].

[1]– ياسين سليني، "**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص ص، 39– 40.

[2]– مستقبل الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، **المرجع سابق الذكر**.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت تهديدات أمنية جديدة عابرة للحدود تتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، والتي أصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين بصفة عامة، والأمن الإقليمي بما فيه إقليم حوض المتوسط.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب

يعتبر الإرهاب من الظواهر الإجرامية التي تجاوزت أثارها حدود الدولة الواحدة، فاكتسبت بذلك طابعا عالميا يهدد أمن وسلامة البشرية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك بهدف إحداث تغيرا في الأوضاع الدولية[1].

اتسعت دائرة الإرهاب وتجاوزت أثارها حدود الدولة الواحد، فاكتسب بذلك طابعا عالميا جعل منه جريمة ضد النظام الدولي وسلامة البشرية جمعاء وهددها في حريتها الأساسية وحقوقها الشرعية وشكل خطرا على أرواح الأبرياء؛ وعلى مصالحهم وممتلكاتهم.[2]

أولا: ماهية الإرهاب

يصعب تحديد تعريف شامل لمفوم الإرهاب نظرا لاتباطه بخصوصية الظاهرة أولا وبالمصلحة السياسية وبالبنية الفكرية؛ اذ تعرفه **لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة:** وعند وضعها اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي عام 1980 ذكرت" "يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو لتهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات

[1]– علي لونيسي، **أليات مكافحة الإرهاب بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الأنفرادية**، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة تيزي وزوز، 2012، ص17.

[2]– مارتن غريفيش، تيريا وكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص40.

أو المواقع السكنية، أو الحكومية أو الدبلوماسية أو محاولة الإرتكاب، أو الإشتراك في الإرتكاب أو التحريض على الارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي"[1].

كما عرف "**عبد العزيز سرحان**": الإرهاب هو: كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بالمصادرة المختلفة، وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساساها مخالفة القانون الدولي، وبالتالي جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة دولة، كما يشمل أيضا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول"[2].

ثانيا: أشكال الإرهاب وأساليبه

أساليب الإرهاب: تعددت أساليب الارهاب والوسائل والآليات التي يتم تبنيها لتحقيق أهدافها وهي[3]:

1- **الإغتيالات:** تعتبر جريمة الإغتيالات من أبرز وأبشع الجرائم على الإطلاق، وقد عرفت المجتمعات هذا الأسلوب منذ القدم، فالإغتيال هو حادث اعتداء يذهب ضحيته شخص أو أشخاص بصورة مفاجئة وغير منتظمة من قبل القائم بالإغتيال.

2- **الإختطاف:** كثيرا ما تقوم الجماعات والمنظمات الإرهابية بعملية الإختطاف لتحقيق أهدافها وإيصال ذيع صوتها ورسالتها، ويستند مفهوم الإختطاف على مفهوم الإحتجاز وأسر شخص في مكان سري.

3- **إلقاء القنابل وزرع المتفجرات:** تعرف أعمال الإرهاب التي تستخدم فيها المتفجرات أنها: الإستخدام المتعمد للمواد المتفجرة لإحداث الرعب أو التهديد بها ضد أهداف حيوية أو لأشخاص بقصد تحقيق أهداف سياسية.

---

[1]- إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة وأليات مواجهتها**، رسالة ماجيستر، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، 2011، ص49.

[2]- حسن عزيز نور الحلو،"**الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية مقارنة**"، رسالة ماجستير في القانون العام، فنلندا، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص.40

[3]- عبد الغني شرقي، "**الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992و1997**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، تخصص علاقات دولية، ، 2009، ص63 .

4- **العمليات التخريبية:** تعتبر العمليات التخريبية أسلوب من أساليب الإرهاب حيث تظهر في عمليات التخريب التي يقوم بها الإرهابيون على المنشأت العامة والمؤسسات ذات الأهمية، سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية على دولة من الدول[1].

يعتبر البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب في طريق النمو ويحكم بأنظمة قل ما فعلت ولو شكليا ميكانيزمات الديمقراطية، مما خلق احباطات جماعية تنتج حالات الفرار نحو البحر أو نحو الجبال أو نحو الإدمان على المخدرات في ظل عدم قدرة الأنظمة السياسية على حد تنامي التطرف الديني الذي يلغي قيم إيجابية الإختلاف واستثماره ويخلق الصراع ومن أمثلة ذلك العشرية السوداء بروز إرهاب إسلامي متشدد في الجزائر (من حركة بويعلي في الثمانيات إلى حركة الدولة الإسلامية مرورا بالجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ، وصولا إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال قبل أن تظهر اتجاه الإنضمام إلى "القاعدة"، ففي مصر(الجماعة الإسلامية للهجرة والتكفير)، وفي تونس، وليبيا، المغرب وفي موريتانيا...إلخ[2]، كما ساهمت أحداث 11 سبتمبر بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم إلى إعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية ومنها تفجيرات باريس 1995 مدريد (إسبانيا) 2004 والهجمات على قطار الأنفاق في لندن 2005، حيث كشف التقري السنوي لوضع الإرهاب وتوجهاته في الإتحاد الأوروبي لعام 2011 الذي أعده مكتب الشرطة الأوروبية (يوربول)، إن عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا يبلغ 249 هجمة، لذلك يعد من الهواجس والمخاوف الأولية لأوروبا، ومن أمثلة ذلك الإعتداء الإرهابي على **صحيفة شارلي إبدو الفرنسية** فهي ترى بأن الجهة الجنوبية للمد من المتوسط هي الخطر المهدد لها[3].

[1]- المرجع السابق الذكر، ص ص، 63 - 64.

[2]- إدريس عطية، **المرجع السابق الذكر**، ص50 .

[3]- وهيبة تباني، **المرجع السابق الذكر**،ص ص 154 - 155.

كما توجد في المنطقة المتوسطية العديد من المنظمات المتطرفة، مثل: الماسونية: وهي منظمة يهودية سرية، تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح اليهود الكبرى من أجل قيام إسرائيل، كما نجد منظمة ITA * ، ومنظمة IRA ¥ ، كما أن بعض الجماعات الإرهابية المنتمية لشبكات إرهابية كتنظيم القاعدة أعلنت مسؤوليتها عن بعض الأعمال الإرهابية في أوروبا، وتعود أصول بعض منفذيها لدول العربية خاصة من منطقة المغرب العربي[1].

إن هذه الظاهرة الخطيرة تشكل تحديا على الاستقرار المجتمعي في الضفتين الشمالية والجنوبية والتي تسعى الدول الأوروبية في الضفة الشمالية للمتوسط لتطويقها بمساعدة دول جنوب المتوسط حماية لأمنها ودفاعا عن أوطانها، ومن أسباب ظاهرة الإرهاب: مظاهر الفقر، الحياة الإجتماعية التعيسة التي تتخبط فيها الكثير من الأسر إضافة إلى مظاهر التطرف، التشدد الديني مما يصعب من تطويق هذه الظاهرة واجتثاثها من الجذور؛ لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة إلا بتعاون حقيقي وعميق بين مكونات المجتمع الدولي خاصة أن العولمة بكل آلياتها وفي مقدمتها وسائل الإعلام والإتصال سهل من انتشار الظاهرة ودعم قواعدها، ومكانها من اعادة إنتاج نفسها بسرعة فائقة، تغيير تكتيكها وأدواتها دون أن تلفت الإنتباه إليها لذا فإن إنتشار الأفكار المناوئة للحكومات، التي تتميز بالطرف استغلت الواقع الهش لبعض الفئات الإجتماعية لتدعيم صفوف شبكاتهم[2].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

لا شك في أن الجرائم المنظمة عبر الوطنية تتطلب تظافر الجهود لمكافحتها سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي وذلك بالنظر إلى تعدد الدول التي تمسها هذه الجرائم في آن واحد، حيث أتاحت العولمة وتحرير الاقتصاد مع ما رافقهما من حرية أمام حركة تنقل الأفراد وتبادل السلع، فضلا عن الثورة التي شهدتها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام للجريمة المنظمة بمختلف منظماتها وتنظيماتها، كما كان لظهور عديد من بؤر التوتر في العالم بعد نهاية الحرب الباردة التأثير

---

* **ITA**– وهي منظمة تطالب بإستقلال إقليم الباسك عن اسبانيا.

¥ **Ira** – وهي منظمة تطالب بإستقلال إيرلندا الشمالية عن بريطانيا.

[1]– ليندة بن عكروم، "**المرجع سابق الذكر** ص74.

[2]– محمد غربي، **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، يوم 8 فيفري 2014، على الساعة 18:49 .

الكبير على انتشار وبروز الجريمة المنظمة في ضرب استقرار الأمن الإقليمي والدولي خاصة بعدما بدأت تنشأ شبكات إجرامية غاية في التعقيد قائمة على تبادل المنافع والمصالح من أجل تحقيق أهدافها[1].

أولا: مفهوم الجريمة المنظمة

استخدم مصطلح الجريمة المنظمة لأول مرة في ولاية شيكاغو الأمريكية في عام1919 ، ثم تلاه في المناقشات بشأن السياسة الجنائية في ألمانيا في الستينيات القرن الماضي، وقد تغير المفهوم عدة مرات، وحاليا المفهوم يحمل قدرا من التناقض وعدم التجانس خاصة أنه يختلف من مكان لآخر، ومن وقت لآخر وفقا لأوضاع السائدة[2]،

الجريمة المنظمة تتميز بعدة خصائص*، حيث تشترك جميع التعاريف بالإشارة إلى أنها " نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي، الذي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة"

وعرفتها "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"التي عقدت في بريطانيا سنة 2000، فقد عرفت الجريمة المنظمة بدلالة المنظمة الإجرامية حيث جاء فيها في المادة 02:"يقصد بها : "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاث أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة وفقا لهذه

---

[1]– منصور لخضاري، **المرجع سابق الذكر**، ص 119.

[2]– إسراء أحمد إسماعيل، **الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية ،العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011، ص 13.

* **خصائص الجريمة المنظمة: من حيث عدد الأعضاء:** أن تكون الجماعة مكونة من ثلاث أشخاص فأكثر. **من حيث التنظيم:** يعتبر التنظيم الصفة الرئيسية لها ويقصد به الترتيب والتنسيق وجمع الأعضاء داخل هيكل شامل ومتكامل قادر على القيام بأعماله الإجرامية. **من حيث التخطيط:** يعتمد أسلوب العمل داخل عصاباتها بالدرجة الأولى على التخطيط، بحيث لا تعتمد على عمل شخص واحد بل على عمل جماعي يقوم على تقسيم الأدوار بدءا من الإعداد وحتى التنفيذ. **من حيث البناء الهرمي المتدرج:** يعتبر الهيكل التنظيمي الهرمي من الخصائص المهمة التي تميز معظم المنظمات الإجرامية. **من حيث الإحترافية:** يعتبر الإحتراف من أخطر النماذج العمل الإجرامي، حيث عادة ما يكون أعضاء الجماعة الإجرامية من فئة المحترفين في ارتكاب الجرائم.

الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[1]، حيث ساهمت في انتشارها عدة عوامل*.

ثانيا: أشكال الجريمة المنظمة

تعددت أشكال الجريمة المنظمة من الإتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، وكذا الهجرة غير الشرعية.

1_الإتجار بالمخدرات والأسلحة

أ_التجارة بالمخدرات*:

تشكل مسألة المخدرات تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة مع تحول المشكل من مجرد أفراد يتاجرون في المخدرات إلى عصابات منظمة تنقل هذه المواد براً وبحراً وجواً، كما تصنف منطقة جنوب المتوسط، خصوصا محور شمال إفريقيا وشبه الجزيرة الأيبيرية، ممرا رئيسيا لتهريب المخدرات، وقد اعتبر تقرير صادر عن المرصد الجيوسياسي الأوربي بأن المغرب يعد من المنتجين الرئيسيين لمخدر الشيرا في المنطقة، مشيرا إلى أن ما يقرب من نصف الكوكايين المستهلك في أوروبا يدخل إليها عن طريق شبه الجزيرة الأيبيرية[2].

تنتشر المخدرات، تجارة وزراعة وتسويقا بالمنطقة الأورومتوسطية، حيث تيجل بعض الدراسات أن رقم معاملات تجارة المخدرات بين المغرب وأوروبا يصل إلى 25 مليون أوروسنويا، قد عرفت

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، **الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: التهديدات والحلول**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول **حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 25 نوفمبر 2013، ص05.

*__عوامل انتشار الجريمة المنظمة وآلياتها وهي 1– العولمة:__ وما صاحبها من تطور في وسائل الاتصال المواصلات والمعاملات العابرة للحدود الوطنية، **2– الشبكات المالية العالمية:** من خلال استخدام العملات الأجنبية في لمعاملات التجارية مما يجعل من الصعب السيطرة عليها، خاصة في ظل طبيعة النظام المالي الدولي الذي يقوم على أساس حر ية السوق، ويتسم بسلاسة التعاملات **3– زيادة معدلات الهجرة والمشكلات:** التي ترتبت على ذلك، من أهمها عدم قدرة المهاجرين على الاندماج في المجتمعات المضيفة **4 – الالتزام بالصمت والتخفي:** فقانون الصمت يلزم أعضاء جماعتها بالولاء وحتى الموت لخدمة أهداف الجماعة، الأمر الذي يصعب اختراقها.

* **تعرف المخدرات على أنها:**" كل مادة طبيعية مستحضرة من شأنها استخدمت في غير الأغراض الطبية الموجهة أن تؤدي إلى حالة التعود أو الإدمان يضر بالصحة النفسية للفرد".

[2]– يوسف كناليس، **التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني**، على الرابط: **-Me cdn.effectivemeasure.net. /4/18 2011** أطلع عليه بتاريخ: 07 ماي 2017 على الساعة: 19:00سا.

ظاهرة ترويج المخدرات تطورا ملموسا، حيث ظهرت شبكات محترفة في التهريب والإجرام تحكمت في سوق هذه المادة، بل وامتد نشاطها ليشمل مجالات خطيرة أخرى من بينها التعاون مع المنظمات الإرهابية وتمويلها، ولمواجهة هذه الظاهرة، كان لا بد من تفعيل تعاون أورو مغربي باعتباره أفضل وسيلة وأنجحها للتغلب على هذا المشكل الذي أصبح ظاهرة مجتمعية ذات أبعاد خطيرة[1]، كما يلجأ تجار المخدرات والأسلحة إلى استخدام شبكات الأنترنت الخفية في ترويج منتجاتهم على الأنترنت. ومن هنا نجد أن رجال الأمن يواجهون صعوبة في تتبع تجار المخدرات الذين يتواصلون مع زبائنهم عبر شبكة الأنترنت الخفية، وحتى يتمكن رجال الأمن من الإيقاع بهؤلاء، يقومون بتقمص شخصيات الزبائن ويتراسلون مع تجار المخدرات للحصول على معلومات تساعدهم في الوصول إليهم، ومن بين الدول التي أصبحت أحد أهم موطن لشبكات ترويج المخدرات في المنطقة "ليبيا" [2].

ب_ الإتجار بالأسلحة:

تشير التقارير إلى أن أغلب الأسلحة المنتشرة في القارة الإفريقية والمستعملة في النزاعات تعتبر أجنبية الصنع ويأتي على رأسها سلاح كلاشنكوف، كما تؤد العديد من التقارير أن تهريب الأسلحة إلى إفريقيا يشكل أكثر من ثلثي المبادلات الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة الخفيفة، كما أكدت إحصائيات حول التجارة بالأسلحة الخفيفة بأن ما بين 2002 و2005 وصلت قيمة الأرباح إلى 4 مليار دولار، إلا أن هذه النسبة عرفت زيادة مع بروز ديناميكيات الحراك المجتمعي العربي والأحداث التي تلتها منذ عام 2010[3].

---

[1]– إسراء أحمد إسماعيل، **المرجع السابق الذكر**، ص14.

[2]– سرين فوزي اللواتي، **تجارة المخدرات والجنس على الانترنت تحقق أرباحاً بالملايين**، مجلة الأهرام على الرابط: **b.scorecordesearch.com**، أطلع عليه بتاريخ: 08 ماي 2017، على الساعة 21:00سا.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، **المرجع السابق الذكر**، ص 10.

ج_ الإتجار بالبشر

يعد موضوع الإتجار بالبشر من الجرائم المنظمة والتي تهدد أمن وكيان المجتمعات واستقرار نظمها السياسية ، حيث تأتي في المرتبة الثالثة في ضخامة الموارد المالية- الأرباح- بعد تجارة الأسلحة والمخدرات[1].

عرفته المادة الثالثة من البروتوكول الأمم المتحدة لمنع ومعاقبة الإتجار بالبشر المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة سنة 2000: "تجنيدالأشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيواؤهم أو استقبال الأشخاص بواسطة التهديد بالقوة استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الإختطاف أو الإحتيال أو الخداع أو إستعمال السلطة أو استغلال حالة ضعف أو أوضاعهم، أو بإعطاء مبالغ أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر، ويشمل الإستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الإستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا ونزع الأعضاء[2].

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية

أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية في الأعوام الأخيرة في المساءل الرئيسة التي تدعو للقلق لي عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم أثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي، حتى نتمكن من معرفة أسبابها.

أ_مفهوم الهجرة غير الشرعية

الهجرة هي عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى أخر سواء كان لي شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية، ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية على أساس كون

[1]- خالد ألعبيدي، **الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق، مؤتمر وطني حول :الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، اسطنبول7- 8 أوت، 2008، ص 125.

[2]- محمد يحي مطر ، **الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010،ص70.

الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقت إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة، بينما تتم الثانية بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة[1].

تعرف الهجرة غير الشرعية عموما بأنها: " الدخول غيثر الشرعي للأجانب، من دولهم الأصلية برا وبحرا وجوا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور"، وقد حددت المادة 143 من الإتفاقية الأمم المتحدة من طرف المنظمة الدولية للعمل الهجرة غير الشرعية بأنها: "وجود مهاجر، في طريق رحتله أو أصوله أو مدة إقامته وعمله لي وضع ينافي والقونين والإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو التشريعات الوطنية"[2].

ب الهجرة غير الشرعية بالمتوسط

باعتبار الهجرة ظاهرة عابر للأقاليم وبإمكانها تهدد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، من هنا بلورت الوحدات السياسية، سياسة أمنية تعاونية، لمواجهة المخاطر المشتركة للبحر المتوسط، لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن أمن منطقة جنوب المتوسط إذ يصل في دول الاتحاد الأوروبي إلى نحو 1.5 مليون فرد، وتقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر، كما أن عوامل مثل: إنتقال الأشخاص وما يصاحبه من تطور وسائل النقل وزيادة المبادلات الدولية تؤدي إلى انعكاس على كل الدول المطلة على حوض المتوسط، فتغير المحيط الديمغرافي للدولة، قد تسبب في توترات اجتماعية ينتج عنها كره الأجانب وما يعنيه ذلك من تهديد للأمن، وكذلك تؤدي إلى إنتشار الجرائم بكل أشكالها وغيرها من المخاطر[3].

---

[1]– رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2012، ص ص، 13– 14.

[2]– سمير قط، **الهجرة غير الشرعية من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر بين المناوئة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة 8 ماي 1945بقالمة، 25، 24 نوفمبر 2013، ص ص، 4–5 .

[3]– سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد الخامس، ص347

لقد تعقدت مشكلة الهجرة أكثر من ذلك، فالأعداد غير محدودة من المهاجرين الأفارقة السريين قد اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية عبر قوارب الصيادين، وشجع هذا الطريق المزيد من الأفواج البشرية للقدوم نحو شواطئ طنجة ووهران، ومؤخرا إلى سواحل تونس وعنابه بالشرق الجزائري، خصوصا منذ سنة 2000الأمر الذي أثار النقاش حول الترابط بين أمن المتوسط وأمن جنوبه، السبب الذي دعا إلى إدراج الهجرة غير الشرعية في المقاربة الأمنية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط وتحديدا المغرب والجزائر يكمن في تفاقم المشاكل الناتجة عن تواجد الأفارقة مع سكان مناطق العبور[1].

كما اعترفت الدول الأوروبية بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في تحديد علاقاتها مع الدول المطلة على المتوسط وخلق مجال للتعاون ضمن إطار يسمح بمجابهة هذه الظاهرة عن طريق التعاون من أجل تحقيق أمنها، من خلال برامج مختلفة من بينها إعداد برامج التأهيل المهني والمساعدة وخلق فرص عمل وغيرها. ويبقى برنامج العمل الذي أقرته قمة برشلونة في عام 2005بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأرو– متوسطية قابلا لتطبيق بما جاء في فصله الرابع الذي وردت فيه قضية الهجرة غير الشرعية وكيفية معالجتها[2].

[1]– ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، تخصص علاقات دولية، 2010، ص109.

[2]– محمد غربي، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر أنموذجاً**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص54.

إستنتاجات

ومنه نستنتج ان الموقع الاستراتيجي للمنطقة المتوسطية، و انفتاحها على كل أشكال التهديدات الأمنية فإنه من الضروري تطوير إستراتيجيات تكاملية لاحتواء وحل كل مصادر التهديد دون التركيز حصريا على المظاهر الخارجية أو التعبيرية لهذه التهديدات، كما يجب عليها أيضا القيام بالإصلاحات البنيوية الداخلية الضرورية لتكريس فلسفة دولة الحق و القانون،المواطنة و الحكم الراشد كقيم واقية من ظواهر التطرف والإرهاب مع تمكين المؤسسات الأمنية من الوسائل الفعلية و الفعالة للتعامل معها حماية للمجتمعات، الوطن والمواطنين.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: البعد المتوسطي للأمن الجزائري في ظل التطورات الأمنية

شهدت العلاقات الاورومتوسطية بين ضفتيها عديد التطورات بحكم مجموعة المتغيرات المؤثرة على طبيعة العلاقة التي تختلف تسميتها باختلاف الفترات الزمنية والمصالح الأمنية لطرفي العلاقة خاصة في ظل تنامي التهديدات والتحديات في الإقليم المتوسطي.

تتأثر الجزائر كدولة متوسطية بعديد الأزمات والتحديات التي يشهدها الإقليم، الأمر الذي يدفعها إلى تبني مجموعة السياسات وصياغة استراتيجية متكاملة للحفاظ على أمنها واستقرارها وديمومتها وفي ظل هذا المعنى تبنت الجزائر مجموعة من الشراكات والاتفاقيات في علاقاتها المتوسطية لتحقيق أمنها القومي والإقليمي.

الفصل الثالث: البعد المتوسطي للأمن الجزائري في ظل التطورات الأمنية

المبحث الأول: التحولات السياسية في جنوب المتوسط بين الفوضى واللاستقرار

تعرف منطقة جنوب المتوسط موجة تغير اجتماعي أفرزت عديد الأزمات بالنظم السياسية المتوسطية انجر عنه تحولات سياسية كانت لها تداعيات خطيرة وغير محسومة على الوضع الأمني لتلك الدول مما أوجد حالة الفوضي وعدم الاستقرار الداخلي وانعكاسه على الوضع الإقليمي للمتوسط ككل لا تزال بعض هذه الوحدات السياسية تعاني من ترتيباته على غرار سوريا .

المطلب الأول: التغير المجتمعي التونسي وتداعياته

أولا: بداية الحراك

بدأت الحراك في تونس أواخر سنة 2010 و بداية سنة 2011 ، أطلق شرارتها الأولى محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده ، بعد أن أقدمت شرطية على لطمه ومصادرة بعض المنتجات التي كان يبيعها مما أحدث موجة تضامن معه سريعا ،وقد أدى هذا الى اتساع رقعة الاحتجاجات، لتشمل مدنا عديدة في تونس سقط فيها 338 قتيلا نتيجة الاصطدام مع قوات الأمن التي حاولت احتواء المتظاهرين [1].

ثانيا: أسباب الحراك التونسي

يعود جذور الحراك المجتمعي التونسي إلى مجموعة من الممارسات السلطوية للنظام التونسي والتي نبرز أهمها فيما يلي[2]:

1- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية.

2- انتشار معدلات البطالة في تونس، إذ بلغت معدلات البطالة حوالي 30%.

---

[1] - **الثورة التونسية... باكورة الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 15جانفي، 2017.

[2] - على عبده محمود،" **الثورة التونسية...الأسباب...عوامل النجاح...النتائج**، دراسات ومقالات، على الرابط الالكتروني:,**www.sis.gov.eg/Newv,10-5-2017** ، اطلع عليه: 10 ماي 2017، على 21:45 سا.

3- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان حيث لم يبدي أي احترام لسيادة القانون.

4- الظلم والفقر المنتشر في كثير من المناطق، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن التونسي نتيجة ارتفاع الأسعار.

5- الرشوة و المحسوبية : أدت المحسوبية إلى عدم تكافئ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد مما جعله يتميز بعدم الشفافية وفقدان المصداقية في مؤسسات الدولة خاصة الأمن والقضاء.

ثالثا: نتائج الحراك

لعل أهم النتائج التي يمكن استنتاجها من هذه الانتفاضة هي كالتالي[1]:

1-النتيجة الأولى والمباشرة هي الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن على وهروبه إلى الخارج.

2-على صعيد السلطة الإدارية استقالة رئيس الوزراء التونسي الذي شغل المنصب من 17 نوفمبر 1999 إلى 27 فيفري 2011، والذي يعتبر أحد أعمدة السياسة التونسية في عهد الرئيس بن علي .

3-الإطاحة بعائلة الطرابلسي التي سيطرت على منابع الثورة، والتي كان لها نفوذ سياسي واقتصادي كبير.

4-حل جهاز البوليس السياسي الذي يشبه جهاز أمن الدولة بمصر، والذي كان يمارس دوره متعديا صلاحياته الأمنية للتأثير والضغط على مختلف مؤسسات الدولة.

5-انتخاب الباجي قايد السبسي بالاقتراع المباشر الحر.

5-حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفية أصوله وذلك نتيجة لمطالب المتظاهرين بحله وبالتالي إنهاء الاحتكارية العمل السياسي الحزبي.

[1] - محمد محسن أبو النور، "**نتائج الثورة التونسية**"،مجلة كايرو دار، العدد الصادر يوم 14-1-2015.

وإن حقق الحراك التونسي بعض النتائج المهمة على الصعيد الداخلي إلا أن نتائجها على الناحية الأمنية خاصة بعد الضربات الإرهابية التي تلقتها تونس على جبال الشعابني وتنفيذ الهجوم على فندق كانت من ضحاياه رعايا من دول أجنبية ، مسلسل الدم في تونس لم يتوقف خاصة بعد قيام مجموعة من الشباب التونسي المتطرف باغتيال أحد الناشطين السياسيين بسبب اختلافات في الرؤى.

ومنه فإن الحراك التونسي التي أطاحت بنظام بن على وإن حققت بعض النتائج الإيجابية إلا أنها لا تزال تعاني من التداعيات الأمنية خاصة وأن نظام بن على عرف استقرارا أمنيا رغم الفساد السياسي والمالي.

المطلب الثاني: الأزمة الليبية

بدأت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا بمظاهرات في مدينة بنغازي شرق البلاد وهي ثاني أكبر مدينة ليبية بعد طرابلس محفزة بالأحداث التي شهدتها كل من مصر وتونس ،والعامل الثاني الذي أذكي المظاهرات هو وقوف العقيد معمر القذافي علانية إلى جانب زين العبدين بن على وحسني مبارك والذي كان بمثابة وقوف في وجه التيار، ولم تصدر التجربة التونسية الاحتجاجات الشعبية فقط بل أيضا المؤسسات العسكرية التي وقفت في الحياد ولم تصطدم مع المتظاهرين في الشوارع ، ولكن يبقى موقفها مرتبط بأسباب بنيوية مرتبطة باستراتيجية في حراك مجتمعي التي حملها، حيث أن فقد القذافي للسيطرة على المناطق الشرقية هو انشقاق قادة الجيش وانظمامهم إلى الاحتجاجات في الشوارع، أين انهارت المؤسسات الأمنية للدولة بسرعة أمام الاتساع لرقعة المظاهرات، والتي امتدت إلى كبار المسؤولين في الخارج الذين أعلنوا انظمامهم إلى المتظاهرين وأصبحوا الناطقين الرسميين لهم [1].

ولقد لجأت القيادة الليبية إلى الحل العسكري في التعامل مع الأحداث مما أدى الى تصاعد المواجهات وتعاملت الحكومة بقسوة مع المتظاهرين مستعملة الإفراط في القوة المسلحة

[1] – صورية راوشي،**أمن شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: تخصص دراسات إقليمية، 2016، ص 226.

من ضرب إعتقال تعذيب...الخ، وفي ظل هذه الأوضاع لجأ كل طرف إلى إستخدام السلاح من أجل تحقيق أهدافه، وأخذت المعارضة في تشكيل لجان مسلحة لمواجهة القوات المسلحة في المدن خاصة بعد الدعم الخارجي الذي لاقته من قطر، وأصبحت سوق مستوردة وموزعة للسلاح.

وفي ظل هذه الأوضاع تدخل حلف الناتو بقرار أممي بدعوى حماية المدنيين واستخدام القصف الجوي المفرط للقوة العسكرية والتي أثبتت التقارير استهداف مناطق مدنية من طرف القوات الأطلسية، وتحدثت المنظمات الحقوقية عن تجاوزات ارتكبتها القوات الأطلسية ضد المدنيين أدت لسقوط 800 قتيل في صفوف المدنيين بسبب أخطاء في تحديد الأهداف[1].

نتائج الأزمة الليبية

أدت الأزمة الليبية إلى تداعيات خطيرة داخليا وإقليميا منها:

1- سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا واغتياله هو وابنه بعد قيام مجموعة من المسلحين بإطلاق النار علية عند إلقاء القبض عليه.

2- انتشار واسع للأسلحة في المنطقة نتيجة الفراغ الأمني الذي أفرزه نظام معمر القذافي.

3- ظهور تنظيمات إرهابية بالمنطقة والتي أدت إلى إذكاء الوضع الأمني في ليبيا بعد فوضى انتشار السلاح.

ومنه فإن الأزمة الليبية كان لها تداعيات خطيرة على ليبيا، خاصة والمنطقة عامة لاسيما وأن الحرب الأهلية لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا ولم تنجح كل الوساطات في ايجاد حل للوضع الأمني المتدهور في ليبيا.

[1]- صورية راوشي، **المرجع السابق الذكر**، ص238.

الفصل الثالث: البعد المتوسطي للأمن الجزائري في ظل التطورات الأمنية

المطلب الثالث: الأزمة السورية

سوريا وكغيرها من الدول التي شهدت حراك سياسي أفضى إلى تدهور الأوضاع في سوريا والمرتبطة بمجملها بطبيعة النظام السياسي من جهة والوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب من جهة أخرى.

أولا : جذور وأسباب الأزمة السورية

بعد سقوط النظام التونسي والمصري في 2011 انتشر التفاؤل وسط الناشطين السياسين السورين، وفي أوائل فيفري 2011 كانت تشهد نوعا من السخط الشعبي بسبب اعتقال بعض التلاميذ على خلفية كتابتهم لشعارات مطالبة بسقوط النظام ومطالبة أوليائهم بإطلاق صراحهم قوبلوا بالتهديد مما أدي إلى مظاهرات غاضبة ضد النظام قوبلت هذه الجماهير الغاضبة بإطلاق النار مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى إضافة إلى الإعتقالات ، مما أدى إلى توسع رقعة المظاهرات لتشمل مدنا وقرى أخرى قوبلت كلها بالعنف المفرط والاعتقالات[1].

وفي ظل هذه الأوضاع وعد بشار الأسد في خطاب له بمحاسبة المسؤولين عن قتل المواطنين وتحدث فيه عن إصلاحات سياسية واقتصادية ،كما رفعت حالة الطوارئ في سوريا بعد أن فرضت لمدة 48 عاما ،رغم ذلك لم تتوقف المظاهرات وشارك الجيش السوري في عمليات القمع والحصار لبعض المدن كحمص وحلب ،وتطورت الأحداث بعد فيتو مزدوج رفعته الصين وروسيا ضد أي قرار بالتدخل في سوريا[2].وتطورت الأوضاع بعد إنشقاق الجيش السوري وتشكيل ما يعرف بالجيش السوري الحر وقيام الأخير بالهجوم على قاعدة المخابرات

[1] – قولال الجيلالي، صامت منال،"**مشكلة اللاجئين وتأثيرها على الأمن الأوروبي دراسة حالة اللاجئين السوريين 2011-2016**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشلف: تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، 2016، ص 121.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 124.

الجوية وتواليها في تنفيذ أعمال مسلحة ضد النظام خاصة بعد الدعم من قطر ودول خليجية أخرى[1].

ثانيا: أسباب الأزمة

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى إذكاء الوضع الأمني في سوريا[2]:

1-الأسباب السياسية: وتتمثل في:

- ✓ تأليه الحكام وإعطائه مكانة عالية وقمع كل من يحاول تغيير الوضع.
- ✓ الحياة السياسية في سوريا موت الحياة السياسية الحزبية حيث لا يوجد إلا حزب واحد وهو حزب البعث السوري الذي يحتكر.

2-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في:

- ✓ الفقر المدقع حيث يعاني بعض الشعب من صعوبة توفير لقمة العيش.
- ✓ البطالة التي تتجاوز أكثر من 30%.

نتائج الأزمة:

كان للأزمة السورية تداعيات على مستوى الدولة، والمجتمع والفرد والاقتصاد السوري وتتمثل في[3]:

- ✓ انهيار الدولة وانتشار الميلشيات المسلحة كجبهة النصرة التي دعت في بيانها إلى الجهاد وحمل السلاح وترى في سقوط نظام الأسد الحل، وتتبنى خطابا حادا ضد الأقليات.
- ✓ انهيار الاقتصاد السوري نتيجة الإنفاق على التسلح.

---

[1]- قولال الجيلالي، صامت منال، **المرجع السابق الذكر**، ص 125.

[2]- مجموعة من الباحثين، **سوريا تاريخ وثورة**، مركز أمنية للبحوث والدراسات، د.س.ن، ص ص 126-127.

[3]- **الأزمة السورية**، على الرابط الالكتروني: **http //www.omhj.org,15-5-2017,12 :13** ، أطلع عليه بتاريخ: 11 ماي 2017 على الساعة 17:30 سا.

- ✓ ظهور أزمة اللاجئين.

ومنه فإن سوريا أصبحت مستودعا آمنا لنشاط الجماعات الإرهابية خاصة داعش والنصرة في ظل استمرار الحرب الأهلية التي تضرر منها المواطن السوري بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر للمواجهة التهديدات الأمنية

كان للتهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر وتداعياتها الخطيرة على مختلف المستويات والأصعدة الأثر العميق على السياسات التي تتبعها الجزائر خاصة علي المستوى الأمني وهو ما أدى بها إلى وضع مجموعة من الإستراتجيات من أجل مواجهة هذه التحديات سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية.

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية

أضحت الهجرة غير الشرعية من بين التهديدات التي تحضى بالأولوية ضمن السياسة الأمنية الجزائرية، وفي هذا المجال تواجه الجزائر تحديات ومخاطر عديدة تستدعي تأمين حدودها لحماية أمنها القومي من التهديدات اللاتماثلية الجديدة لمنع تسلل شبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر غير المشروع بالمخدرات التي شكلت خلال السنوات الأخيرة إرتباطا وثيقا فيما بينها ناهيك عن الهجرة السرية وتهريب المهاجرين ، والتي أصبحت بمثابة قنبلة موقوتة بالنظر للتدفق الهائل لعدد المهاجرين غير الشرعيين والذي وصل إلى أكثر من 31 ألف مهاجر غير شرعي من مختلف دول الساحل وحتى من دول أخرى دخلت على الخط لدواعي إنسانية، وحسب المختصين أصبح المهاجرون السريون مصدر قلق كبير للدولة بل تهديدا حقيقيا لأمن الدولة نظرا للدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة السرية، ففي كل سنة تعرف تزايدا في أعدادهم ، حيث أصبحت الجزائر منطقة عبور للشبكات الإجرامية في تهريب المخدرات لترويجها محليا أو نقلها إلى البلدان المجاورة ، كذلك العدد الكبير للمهاجرين السريين المتواجدين في الجزائر القادمين من دول مجاورة أدي إلى تكوين شبكات مختصة في تهريب الأشخاص، والدليل على ذلك العدد الكبير الذي أوقفتهم مختلف المصالح الأمنية الجزائرية[1] ،وأعرب رئيس دائرة الاستعمال والتحضير اللواء الشريف زواد بوزارة الدفاع الوطني عن التخوف من أن يتم استغلال المهاجرين غير الشرعيين من الإرهابيين

[1] – **الهجرة غير الشرعية خطر يهدد الأمن القومي الجزائري**، جريدة الموعد اليومي على الرابط: www.elmaouid0com,13-4-2017,15، اطلع عليه بتاريخ: 11 ماي 2017، على 20:15سا.

وشبكات الجريمة المنظمة الذين أصبحوا يشكلون خطرا حقيقيا على أمن واستقرار الجزائر، خاصة وأن آخر إحصائيات لمنظمة الإغاثة الدولية للهجرة غير الشرعية في المتوسط بلغ خمسة آلاف شخص من اللذين يهاجرون بطريقة غير شرعية، وتستقبل الجزائر لوحدها ربع مليون مهاجر ولاجئ من مختلف الجنسيات الإفريقية [1].

إذ عمدت هذه الأخيرة إلى تبني مجموعة من الإستراتيجيات للوقوف في وجه المخاطر التي تصاحبها.

اتفاقيات الجزائر الثنائية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية

عقدت الجزائر عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية في إطار التزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية، نذكر منها ما يلي:[2]

- **اتفاقية بين ايطاليا والجزائر:** تم توقيعه في روما في 2000/02/24 و المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 2006/02/11 ، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وقد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2006 ومثلها عام 2009 .
- **اتفاقية بين فرنسا والجزائر:** تم إبرامه هذه الاتفاقية بتاريخ 2003/10/25.
- **اتفاق بين ألمانيا والجزائر:** تم توقيعه ببون في 1997/02/14 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي06 /63 المؤرخ في 2006/02/11.
- **اتفاق بين بريطانيا والجزائر:** تم توقيعه بلندن في 2006/07/11 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي06 /467 المؤرخ في 2006/12/11.
- **برتوكول بين اسبانيا والجزائر:** تم إبرامه في2002/07/31 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي03 /476 المؤرخ في 2006/12/06 .

[1]– خالد بادية،"الجيش يدق ناقوس الخطر"، **جريدة الخبر** ، العدد الصادر يوم 8 فيفري 2017

[2]– أمنة امحمدي بوزينة، **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، ص 11.

الفصل الثالث: البعد المتوسطي للأمن الجزائري في ظل التطورات الأمنية

أولا: الآليات القانونية والسياسية

تبنت الجزائر مجموعة من الآليات السياسية والقانونية لمواجهة الهجرة السرية وتمثلت في:

1-**معرفة التدفقات:** بهدف السيطرة على التدفقات البشرية للمهاجرين عملت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2000 إلى إصدار نشرات منظمة لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على أراضيها،حيث أجري إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات بقرار من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والهدف منه تشجيع جمع المعلومات عن تدفقاتها من مصادر موثوق بها تابعة لهيئات مكلفة بمغادرة حركة السكان الأجانب [1].

2-**السيطرة على التدفقات:** فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرية، وتنوع بيانات الشرطة الوطنية المكلفة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بطريقة غير شرعية على الأراضي الجزائرية، وهناك ثلاث أنواع للسيطرة، على التدفقات[2]:

أ-التوقيفات.

ب-**الطرد والسجن:** الأشخاص المقيمون في الجزائر بطريقة غير شرعية إما يعادون إلى الحدود أو يدخلون السجن بعد أن يحكم عليهم بتهم متنوعة حسب الجرائم أو المخالفات التي ارتكبوها.

ج-**الحكم السامح** : لأسباب متنوعة أيدت الجزائر رحمة وسماحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض الأجانب الموجودين على أراضيها.

3-**التعاون:** تولي الجزائر في إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والأورومتوسطي سواء على مستوى المجموعة الأوروبية أو على مستوى التعاون

---

[1]- راشد ساعد،"**دافع الهجرة غير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر :دراسات مغاربية، 2011،ص 93.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 94.

الثنائي (فرنسا، ايطاليا، إسبانيا) والهدف هو ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرة.

4-تعول الجزائر من خلال إشراك دول الساحل من أجل إيجاد حلول إقليمية وتشريعية للسيطرة على المهاجرين السريين بترقية الديناميكية الإقليمية ، وهذا في إطار مشاركة منظمة نيباد والتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني مع مالي، كما عملت على إضفاء فعالية أكبر على التعاون من أجل مكافحة ومقاومة الهجرة السرية إلى البلدان المرسلة ودول العبور من خلال مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال وبالأخص الإستراتيجية المناسبة وتتمثل في[1]:

-تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل على تكوين وبناء قدرات العاملين وتجهيز وسائل مراقبة الحدود.

-تطوير اتفاقيات إعادة قبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.

-تشجيع الإنظمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال تطبيقها بصفة فعلية وخاصة البروتكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة.

-تطوير تعاون أكثر فعالية بين السلطان السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة التنظيمات الإجرامية التي تسهم في الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: الآليات القانونية

عملت الجزائر على تجريم سلوك الهجرة غير الشرعية ومحاربة كل من يسهم بصفة مباشرة وغير مباشرة بهدف الردع والترهيب من بينها[2]:

[1] - المرجع السابق الذكر، ص 94.

[2] - فايزة ختو،**البعد الأمني للهجرة غير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2009** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر: دراسات أمنية وإستراتيجية ، 2011، ص ص 204- 205.

1-إصدار قانون 01-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم لأمر 66-156 المؤرخ في 8جوان 1966 المتضمن القانون العضوي في مادته 3 المتضمنة لقانون العقوبات عنوانه"الجرائم المرتكبة والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني"، والمتضمن استحداث المادة 175 مكرر ، وقد تم الإعداد لهذا القانون بموجب مشروع تقنين العقوبات المتضمن تجريم مغادرة التراب الوطني بصفة غير شرعية.

2- بتاريخ 21 جانفي 2009 دارت نقاشات حول الفقرة 2 من المادة 175 مكرر المادة 1 والمتعلقة بتجريم المهاجرين بصفة غير شرعية غير نافذة في مراكز الحدود على اعتبار أنهم ضحايا، وقد نصت هذه المادة على ما يلي:"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول يعاقب بالسجن ما بين شهرين أو ستة أشهر وغرامة بين 20000 و 60000دج، أو هاتين العقوبتين، وعلى كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الجزائر بصفة غير شرعية أثناء تواجده بأحد مراكز الحدود البرية أو البحرية بانتحال هوية أو استعماله الوثائق الرسمية اللازمة أو القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين أو الأنظمة سارية المفعول وتطبيق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني".

ورغم هذة القوانين والآليات المنتهجة إلا أن ظاهرة الهجرة السرية لا تزال في تزايد خاصة في السنوات الأخيرة بفعل الفوضى التي تعرفها المنطقة.

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر لمواجهة الإرهاب

عانت الجزائر لعشرية كاملة من الإرهاب نتيجة لضعف الأداء السياسي والعجز الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، والذي تزامن مع موجة التطرف الفكري الذي صاحبه عنف سياسي أدى إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة زاد من حدتها توظيف العامل الديني ، **الإرهاب:** خاضت الجزائر صراعا داخليا لأكثر من عقد من الزمن وذلك منذ 1992 بعد خضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حيث لعب ما يطلق عليهم العائدون من أفغانستان دورا بارزا في نشوء الظاهرة الإرهابية ، إذ هدفت التنظيمات الإسلامية للإطاحة بالنظام إما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذ المحلية والعملية الانتخابية التي تم إيقافها، وترتبط الجماعات الجهادية في الجزائر بعمليات

التجزئة والتقسيم التي تعرضت له الجبهة مما أدى إلى بروز الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والتي أنشئت عام 1998 على يد حسن خطاب[1]، وفي جانفي 2007 تحولت الجماعة إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قبلها بدأ درودكال بتوسيع نشاط العمليات خارج الحدود الجزائرية ومنه أقلمة نشاطها لتشمل دول مجاورة تضرب في عمق الصحراء وخلف حدودها الجنوبية (مالي والنيجر)، وقد اتخذت الجماعة من الصحراء الكبرى ملاذا أمنا وقاعة خلفية للتزود بما تحتاجه من السلاح والغذاء، كما عملت على استقطاب عناصر جديدة من دول الجوار [2].

مما جعل الجزائر تتبنى مجموعة من الإستراتيجيات من أجل إيجاد حل للأزمة وإعادة بناء الدولة بعد ما لحقها من تفكك الذي صاحب حالة العنف التي كان الشعب الجزائري أكبر ضحاياها.

أولا: داخليا

1-الإستراتيجية الأمنية

تمثلت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في محاولة تحجيم الإرهاب ومحاصرته وتصغيره ويتضح ذلك من خلال:

أ-**الإستراتيجية الوقائية:** تهدف هذه الإستراتيجية إلى منع الأعمال الإرهابية قبل وقوعها حيث تم الإعلان عن حالة الطوارئ في الجزائر عام 1992 نتيجة لاشتداد أعمال العنف واتجاه

[1] - إدريس عطية، **تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا** ، مجلة الدراسات السياسية ، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 32.

[2]- منصور لخضاري، **ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر وطني**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 194، الإمارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص 99.

الجبهة الإسلامية لخيار العنف حيث أصبح هذا الأخير لغة الحوار بين الطرفين، وخلال فترة إعلان حالة الطوارئ تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها[1]:

-تنظيم تداول وتوزيع المواد الغذائية .

-المنع من الإقامة أو الإقامة الجبرية لزعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

-التفتيش ليلا ونهارا و إقامة الحواجز الأمنية من طرف مصالح الأمن المختصة.

ب-**الإستراتيجية القمعية:**

سخرت الجزائر معظم ميزانيتها للقطاع العسكري بغية تدعيم، القوات النظامية حيث أصبحت التشكيلات الأمنية النظامية تشترك في مكافحة الإرهاب، فبرزت العمليات العسكرية في المناطق التي يتمركز فيها الإرهابين خاصة في ولايات عين الدفلى ، الشلف، البليدة، غيليزان،المدية وتيسمسيلت، ومنذ عام 1993 تم تشكيل قوات خاصة لمكافحة الإرهاب بقدر ب15 ألف فرد ليتضاعف العدد ليصل إلى 60 ألف سنة 1998 يضاف إلى ذلك الحرس البلدي بقوة 10 ألف فرد سنة 1998 يضاف إلى ذلك الحرس البلدي بقوة 100 ألف فرد سنة 1997 وقوات الدفاع الذاتي بأكثر من 100ألف فرد.

وعلى العموم يمكن حصر جهود الحكومة الجزائرية فيما يخص إنشاء الفرق الخاصة بمكافحة الإرهاب في[2]:

-إعمال الدور المحوري للجيش الشعبي في حفظ الأمن ومحاربة عمليات التخريب والإرهاب.

-تأسيس هيكل مركزي للتنسيق الأمني (1992) يشمل الجيش الوطني الشعبي، والدرك ، في الولايات لتنسيق الجهود الأمنية مع مراقبة إدارة ومتابعة العمليات، بالإضافة إلى إنشاء هياكل وفرق خاصة لمكافحة الظاهرة على مستوى كافة التشكيلات الأمنية المقحمة في هذا المجال.

---

[1]- عقيلة وقازي،**الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب**، مجلة الدراسات السياسية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص ص 22-24.

[2]- عقيلة وقازي، **المرجع السابق الذكر**، ص 24.

2- الإستراتيجية السياسية

تحولت المقاربة الجزائرية في التعامل مع الظاهرة الإرهابية و التعامل الأمني إلى الحل السياسي خاصة بعد 1995 وتمثلت الإستراتيجية السياسية في:

أ-**قانون الرحمة:** اعتبر هذا القانون الإرهابيين مرتزقة ومجرمين وخارجين عن القانون والحق والدين يجب عليهم التوبة إلى الله والاستفادة من تدابير قانون الرحمة الذي يمنحهم فرصة عدم المتابعة القضائية ما لم يرتكبوا جرائم دم أو شرف أو تفجيرات، شرط إعلان التوبة النهائية والعودة عن الجرائم التي كانوا سينخرطون فيها ، وهذا بعد اعترافهم بأعمالهم لضمان عدم المتابعة ويستفيد أيضا من التدابير التي يقوم بتسليم الأسلحة والمتفجرات تلقائيا إلى الهيئات الأمنية المختصة [1]

ب-**قانون الوئام المدني:** مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أكمل المشروع الوطني في مكافحة الإرهاب عن طريق مكافحة الإرهاب وقنوات الحوار، وذلك بطرح سياسة الوئام المدني ، وذلك يوم 29 ماي 1999 ، وهذا ما أدى إلى تسليم أكثر من 6000 إرهابي أنفسهم للسلطات المختصة مما أدى إلى تراجع العمل الإرهابي، مع نزع الغطاء السياسي نهائيا عن هذه الجماعات المسلحة ، كما استفادت الجزائر من 4500 قطعة سلاح [2].

المصالحة الوطنية: برزت الدعوة للمصالحة كحقيقة سياسية ورؤية حضارية وحتمية لإنهاء الصراع واقتنع العديد ممن كانوا يتحفظون عليه سابقا بضرورة ترك المسعى الأمني والانخراط في مسارات المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي مع عدم تمزيقها لتبقى تشكل جزءا من الذاكرة الجماعية في مختلف الأوضاع المستقبلية في الجزائر[3]، وقد أعلن عن هذا المشروع في 15 أوت2005 من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال إصدار مرسوم يتضمن مسودة "مسودة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" الذي قدم إطارا للتدابير الرامية إلى طي صفحة أعمال

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 26.

[2]- عقيلة وقازي، **المرجع السابق الذكر**، ص 26.

[3] - بوصيلة محمد عبد الغافور،**آليات استعادة الأمن والتخفيف من حدة العنف السياسي في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**، مجلة الدراسات السياسية ، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص89.

العنف[1] ، وعرض للإستفتاء في 29 سبتمبر 2005 صوت الشعب بنعم بنسبة 97.36% ، وقد حمل الميثاق العديد من الملفات كملف حاملي السلاح، المفقودين عائلات الإرهابيين، ملف المتورطين في دعم الإرهاب وملف المتضررين من المأساة الوطنية[2] .

وقد أعطى السلم والمصالحة الوطنية للأفراد كافة سواء منهم المدنيين وقوى الدعم المدنية وقوي الأمن من الملاحقة لجرائم اقترفوها خلال الفتنة الأهلية وكان الفكرة من ذلك عدم تبرئة أحد أو اتهامه[3].

خارجيا:

بالإضافة إلى الإستراتجيات الداخلية التي تبنتها الجزائر من أجل الحد من الخطر الإرهابي ، وقد اتجهت الجزائر إلى تبني سياسة تعاونية مع دول الجوار والعالم ، بهدف إيجاد آليات دولية وإقليمية لمكافحة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله.

1-البعد العالمي للإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب:

وتتمثل في:

أ-المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: في 22 سبتمبر 2001 تم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب، وتتمثل وظيفة هذا المنتدى في تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقد حرصت في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبيه على مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة لتطالب الجزائر بالعمل على تجفيف منابع الإرهاب[4].

---

[1] - عقيلة وقازي، ص26.

[2]- بوصيلة محمد عبد الغافور، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 89-90.

[3]- أعمر بوريشة، **العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الافريقية**، مجلة الدراسات السياسية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 15.

[4]- خالد حساني، **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ...الأطر والممارسات**، مجلة جزايرس، العدد 61066، 26 مارس 2009.

ب-تجريم دفع الفدية: لعبت الجزائر دورا مهما في إطار الإتحاد الإفريقي لتبني اللائحة 1904 الصادر في 2009، التي تجرم الفدية وساهمت بفعالية في تبني مجلس الأمن للقرار رقم 1983 الصادر في 2011 والقرار رقم 2083 الصادر في 2012 ، كما شاركت في دعم قرار حركة عدم الانحياز في دورته 16 الذي واجه التهديدات التي تمثلها الاختطاف مقابل الفدية أو تقديم تنازلات سياسية [1]، وفي نفس السياق صادق مجلس الأمن الدولي في 27 جانفي 2004 على اللائحة 2133 التي تدين عمليات الاختطاف والاحتجاز التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل الفدية أو تنازلات سياسية، وقد أشار مجلس الأمن في الفقرة 9 من لائحة المنتدى العالمي بأن الممارسات المتعلقة بعمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهاب [2].

2-البعد الإقليمي للإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

لعبت الجزائر أدوار إقليمية مهمة ومؤثرة من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء ومن هذه الجهود نذكر:

أ-**الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب:** أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر للتوقيع على اتفاقية الإفريقية للوقاية والمكافحة من الإرهاب في الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية ، ودخلت حيز التنفيذ في 6 ديسمبر 2002، وقعت عليها أنذاك 29 دولة [3].

ب-**المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب:** أنشيء هذا المركز بتاريخ 13 أكتوبر 2004 ومقره بالعاصمة الجزائرية، يقوم بتبادل المعلومات وتقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب، وفي نفس الوقت أعلنت الجزائر رفضها القاطع لفكرة إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا .

---

[1]- مصطفى السايح، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[2]- خالد حساني، **المرجع نفسه**.

[3]- أعمر عمورة، **من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الارهاب**، مجلة الدراسات السياسية، العدد الخامس، جوان 2016، ص ص 42-43.

ج-**الأفبول(الشرطة الإفريقية)**: تم الإعلان عنها في ملايو بغينيا الإستوائية خلال الفترة الممتدة من 20-27 جوان 2014 ، تم الإتفاق المشترك على تأسيس المبادئ الأولية للأفبول المرتكزة على التخطيط الإستراتيجي والتنسيق والتعاون الفني لتعزيز وبناء قدرات الشرطة الإفريقية فضلا عن مجالات تعبئة الموارد البشرية [1].

د-شاركت الجزائر في أشغال المؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية في ديسمبر 2001 أكد أن الإرهاب مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما أشار إلى ضرورة عدم الخلط بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والاحتلال مثلما يحدث في فلسطين.

و-**اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:** ويتجلى ذلك في دباجة الاتفاقية وأبرزت الأخيرة أهمية مكافحة الإرهاب في مادتها 90 مؤكدة على ضرورة التعاون من خلال تبادل الخبرات فيما يتعلق بطرق ووسائل محاربته[2] .

ه-تعتبر الجزائر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطق رأيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة، وقد تمت الموافقة على مبادئ هذه الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الإفريقي في مارس 2010 التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، كما تم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان في 20 ماي 2012 على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود المشتركة والحد من مخاطر تنظيم القاعدة ، وخلال اجتماع وزراء العدل بجدة تم اقتراح إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية [3].

[1]- أعمر عمورة، **المرجع السابق الذكر**، ص 45.

[2]- خالد حساني، **مرجع سبق ذكره**.

[3]- **المرجع نفسه**.

ومنه فإن التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب جعل منها نموذجا يهتدي به في التعامل مع قضايا العنف الداخلي ومنه تصدير التجربة الوطنية للدول التي أصبحت تعاني من تبعات العنف الداخلي المسلح.

المطلب الثالث :أثر التداعيات الإقليمية على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

كان للتطورات الأمنية التي عرفتها منطقة المتوسط نتيجة للتطورات التي عرفتها الأحداث والتصعيد الأمني الذي عرفته تداعيات على إستراتجيتها الأمنية خاصة وأنها أصبحت في تماس مباشر مع مجموعة من التحديات الأمنية التي أصبحت تهدد أمن واستقرار الجزائر.

أولا: تأمين الحدود

إن الحدود الجزائرية لم تعد عازلة وأصبحت منذ فترة طويلة قابلة للإختراق بشدة من الداخل والخارج ومن الأعلى والأسفل، خاصة وأن أمن الجزائر مرتبط بأمن منطقة المغرب العربي والساحل الصحراوي حيث تدل تحركات الجزائر على الصعيدين القاري والإقليمي على مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها.

إن أمن واستقرار الجزائر يعتمد على محورين أساسين أولهما أمني يعتمد على نشر قوات أمنية ووحدات عسكرية بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية لتأمين الحدود ومنع أي تسلل لعناصر إرهابية ونقل للسلاح، والثاني إستعمال الدبلوماسية والوساطة التي إنتهجتها الجزائر للتقريب بين الأطراف المتصارعة وتحقيق مصاحبة وطنية والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات ، إذ قامت الجزائر بتعزيز القوات الأمنية على الحدود اليبية ب5000 جندي ودركي،كما تم وضع 80 نقطة عسكرية على الحدود مع تونس مع إقامة 30 مركز للدرك الوطني ونشر أكثر من 3000 عسكري على المراكز العسكرية التي تتطلب التدخل العاجل إضافة إلى دوريات [1].

[1]- رقية دهينة، **تأثير الهجوم الإرهابي في نطقة تغنتورين على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: تخصص الأنظمة السياسية والحكم الراشد، 2015 ص ص 82- 86.

ثانيا: رفع ميزانية الإنفاق العسكري والتسلح

تشير التقارير الصادرة عن معهد استوكهولم للسلام أن الجزائر هي من أكثر الدول إنفاقا على التسلح إذ تحتل المرتبة السادسة عالميا في شراء السلاح ب90 مليار دولار ، حيث قامت الجزائر بعد أحداث المنشأة العسكرية برصد ميزانية تفوق 13 مليار دولار سنة 2015أي ما نسبته 11% من إجمالي الميزانية، حيث تدعمت الترسانة العسكرية الجزائرية بأسلحة نوعية حيث قامت سنة 2015 بشراء طائرتين وغواصتين وصواريخ بعيدة المدى ، كما تدعمت بنظام إتصالات جوي من نوع هاريس ونظام رصد عبر الأقمار الصناعية من أجل رصد تحركات الجماعات الإرهابية[1].

ومنه فإن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية مبنية على شقين أمني ودبلوماسي.

إن الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من أجل الوقوف في وجه المخاطر والتحديات المحدقة بأمنها حققت نوعا من الأمان ، لكن لا تزال تواجه مجموعة من التهديدات الخارجية والداخلية خاصة بعد التطورات الأمنية التي عرفتها منطقة المتوسط والتي زرعت نوعا من الفوضى واللاسقرار وتفشي لمختلف أنواع التهديدات الصلبة واللينة.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 89-90.

الفصل الثالث: البعد المتوسطي للأمن الجزائري في ظل التطورات الأمنية

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من خلال الشراكة الأوروجزائرية

تعتبر الجزائر شريك مهم في الترتيبات الأمنية في منطقة حوض المتوسط بالنظر لتجربتها الفريدة في مكافحة الإرهاب والتطرف وغيرها من التهديدات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة المتوسطية وذلك من خلال اشتراكها في مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية

ظهر مفهوم المتوسطية في بداية التسعينيات حيث قام الإتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب بحر المتوسط أهم ما جاء فيها إنشاء منطقة أمنة ومستقرة، إضافة إلى ضمان وصول النفط والغاز إلى أوروبا أين تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين فترة 1972-1976 للتعاون في عدة مجالات[1]، ويتعلق مشروع الشراكة الأورومتوسطية بإنشاء مجموعة اقتصادية تضم 28 دولة بحيث يطرح جملة من الفرص والتحديات ، إذ تعتبر هذه الشراكة كمشروع يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا وجيرانها المتوسطيين في ضوء السياسات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي[2].

أولا:إعلان برشلونة

يعتبر إعلان برشلونة الذي عقد بين 21-28 نوفمبر 1995 ببرشلونة اطار للتعاون الأورومتوسطي لأنه حدد الأهداف العامة وهي[3]:

1- الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم وتحسين ظروف الحياة للسكان والتقليل من فوارق النمو في المنطقة.

---

[1]- أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض المتوسط الغربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، تخصص، 2014، ص266.

[2]- مصطفي بحوش، **حوض الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسات في الرهانات والأهداف**، الجزائر :دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص60.

[3]- **شراكة الأورومتوسطية**، على الرابط الإلكتروني **http://wwwinfo-politique-blogspot.com,1-5-2017,13**، أطلع عليه بتاريخ: 12 ماي 2017 على الساعة 16:00 سا.

2- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

3- إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ولقد أعطى إعلان برشلونة أهمية ملحوظة لدوره الكبير في الترجمة العملية للإعلان ولدعم دور المجتمع المدني وتحقيق التقارب بين الثقافات والحضارات، وفي هذا الصدد اتفق الشركاء على تحسين مستوى التربية في كل دول المنطقة.

4- تضمن كذلك مبادئ الالتزام الأوروبي للوقوف مع دول جنوب المتوسط لحل مشاكلها وإزالة الثغرات منها وخاصة في مجال تحقيق التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: مؤتمر يالطا

لم يتم خلال هذا الإجتماع التوصل إلى نتائج تحضى بإجماع المؤتمرين وقد كان هناك اختلافات بارزة شملت مواضيع حقوق الإنسان أكثر منه السلام والأمن والثقة والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، أما في الموضوع المتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة ازدهار مشتركة فقد أكد على أهمية تخصيص أموال لعملية الموازنة ، كما أشار المشاركون إلى أهمية العمل بأسرع ما يمكن للبحث عن إجراءات التخفيف من وقع النتائج الاجتماعية التي تنجم عن تكييف البنية الاقتصادية والاجتماعية والقيام بتنفيذها لتلك الإجراءات ، إضافة إلى الإسراع بعملية السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط [1].

ثالثا: أهدف الشراكة الأورومتوسطية

تتمحور أهداف الشراكة الأورومتوسطية في ثلاث محاور أساسية وهي :

1-**الدوافع السياسي والأمني:** ويتمثل في[2]:

- ويتمركز على السلام في الشرق الأوسط.

[1]- المرجع نفسه.

[2]- **الشراكة الأورومتوسطية مدخل الاستراتيجية الأسباب المميزات والأثار**،على الرابط الالكتروني: **http// :www.iraq shop.com,2-5-2017 ,13**

2-دوافع اجتماعية وثقافية:

- الحد من التدفق المتتالي للهجرات السرية من دول الجنوب واحتمالات تفاقمها والتي أصبحت من أهم الموضوعات التي تثير العديد من من ردود الأفعال والتصرفات .

- إيجاد فرص عمل محلية.

- تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية للسكان.

- احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

- منح الحق في التنمية وتشجيع المجتمع المدني.

- التعاون لتخفيف وطأة الهجرة السرية عن طريق برامج تأهيل .

- تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية وتسهيل اللقاءات الإنسانية.

- تنمية الموارد البشرية عن طريق التأهيل وتشجيع التبادل الثقافي واحترام حقوق الإنسان.

- حوارات الثقافات والأديان والتفاهم بينهما.

3-**الدوافع الاقتصادية** : وتتمثل في[1]:

- تقديم معونات للبنى التحتية خلال خمس سنوات التالية وتشجيع الاستثمار .

- تطوير وسائل الربط بين الجانبين دعما لحركة التصدير والإستراد.

- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا والدول المتوسطية إبتداءا من 2010.

وإن كانت هذه الأهداف المعلنة للشراكة الأورومتوسية فإن المختصين يؤكدون أن هناك أهداف خفية تكمن من ورائها وتتمثل في[1]:

[1]- المرجع نفسه.

– توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

– توسيع نطاق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير.

– التحكم في الهجرة السرية القادمة من جنوب المتوسط والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية.

– التخفيف من الانعكاسات السلبية لإقامة منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

ولقد تم تعزيز الشراكة الأورومتوسطية بسياسة جديدة طرحها الإتحاد الأوروبي عام 2004 يعرف بسياسة الحوار الأوروبية ، وذلك إستجابة لرغبة الإتحاد الأوروبي بتوسيع حدوده الداخلية، وتهدف هذه السياسة إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية ومساعدة البلدان التي تمر بأزمات وهذا في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية[2].

رابعا: الجزائر والشراكة الأورومتوسطية

أخذت الجزائر تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية أكثر فأكثر في بداية التسعينيات ولقد عبرت عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولقد مرت المفاوضات بمراحل عديدة وصعبة عكس الحارتان تونس والمغرب ويعود السبب ذلك رأي المسؤولين والمختصين إلى أن الجزائر كانت تحاول في كل مرة أن تفهم الإتحاد الأوروبي خصوصية اقتصادها وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة بأكثر من 90% على المحروقات [3]، وبعد جولات عديدة تخطى المفاوضون عددا من القضايا وفيه التنازل على مبدأ خصوصية

[1]– يوسف العبودي، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في تنمية الاستقرار منطقة حوض المتوسط** ،مجلة مغرس،العدد الصادر يوم 25–03–2016.

[2]- **سياسة الجوار الأوروبية** على الرابط: **Open midiahub.com,01-05-2017,140**

[3]- **الجزائر واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، على الرابط: **http// www.alikhlile.com,1-05-2017,1400:**

الاقتصاد الجزائري من قبل الإتحاد الأوروبي ، وإدراج مسألتي الهجرة والإرهاب ضمن إطار المفاوضات أين أصبحت الشراكة عبارة عن اتفاقية تشمل القطاع الاقتصادي ، السياسي والأمني [1].

ولقد تكرس البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية ، والذي سيطر عليه البعد الأمني لإدراكها لرهانات وأهداف الشراكة الأوروبية الجزائرية وإستراتجيتها الأمنية في المتوسط حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة حوض المتوسط حيث جاء فيه:"تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة"، ومن هذا المنطق اشتركت الجزائر في العملية التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة متجددة، ومن ثم تعمق هذا البعد لرد الاعتبار لدورها المحوري في المتوسط، إذ اعتمدت في إستراتجيتها الأمنية في الجمع بين تصورين الأول أن الأمن في المتوسط يجب أن يكون في إطار شامل ، والثاني قدرة المتوسط أن يطور إطار للأمن والتعاون الخاص به .

ولقد ركزت الجزائر في شراكتها مع أوروبا على تحقيق الاستقرار في منطقة شمال المتوسط وخلق مناخ مناسب للتعاون الجزائري المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي ، الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون ، وكذا الربط بين الأمن في المنطقة للجزائر والأمن الأوروبي، واعتبار كل منهما امتداد للأخر ما اضطرها إلى إحداث تغيير في إستراتجيتها التي اعتمدت على التركيز على خصوصية الحالة الجزائرية، إلا أن ذلك دعم خيار سياسة واقعية تسعى إلى تحقيق مكاسب على المستويات السياسية والأمنية ، على المدى البعيد في إطار العلاقات الإستراتيجية مع الدول الأوروبية وبالتالي خروج الجزائر من العزلة وعدم الاستقرار وتموقعها اقتصاديا من خلال استقطاب الاستثمار الداخلي والخارجي، على إعطاء اتفاق الشراكة خصوصية في إمكانية أن تعرف تطورا وتغيرا على كل المستويات[2] .

---

[1]– المرجع السابق الذكر.

[2]– جهاد الغرام، **البعد الأمني الجزائري في المتوسط، التحديات والرهانات**، مجلة الدراسات السياسية، العدد 06، ص 27.

ومنه فإن الشراكة الأورومتوسيطية طرحت إطارا للتعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لكنها تبقي غير متكافئة في ظل تغليب مصالح الدول الأوروبية على مصالح دول جنوب المتوسط ل مما طرح فشل المشروع وإمكانية استبداله بمسار جديد عرف بالاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط

الإتحاد من أجل المتوسط هو شراكة أوروبية متوسطية أنشأت عام 2008 يضم 43 دولة هي دول عضو في الإتحاد الأوروبي ، دول المغرب العربي، إضافة إلى مصر، سوريا الأردن، تركيا، إسرائيل، موناكو والجبل الأسود بهدف تقوية التكامل الإقليمي والتأسيس للسلام الديمقراطية، رئاستها مشتركة بين رئيس دولة من الإتحاد الأوروبي ورئيس آخر من دولة متوسطية شريكة ، ولقد انطلقت فكرته في مؤتمر روما الثلاثي بين فرنسا إيطاليا وأسبانيا يوم20 ديسمبر 2007 ، تلى المؤتمر ندا[1]ء روما الذي دعا زعماء الدول المطلة على المتوسط إلى مؤتمر تأسيسي بباريس يومي 13 و14 جانفي 2008 تم فيه التوقيع على اتفاقية المقر بين الإتحاد من أجل المتوسط والحكومة الإسبانية في ماي 2008حيث حصلت الأمانة العامة بموجبها على امتيازات وحصانات المنظمة الدولية تحت القانون الإسباني .

ولقد حدد النظام الأساسي المعتمد يوم 8 مارس 2010 مهام الأمانة العامة للإتحاد في تحديد وإعداد وتنفيذ وتنسيق المشاريع الإقليمية التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي بغرض التأثير إيجابا على حياة المواطنين ضمن مجالات عدة (الهجرة، حماية البحر المتوسط من التلوث، تطوير طرق النقل البحري، تطوير التعليم دعم مبادرة للأعمال المتوسطية)، وكان الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي يتحدث عن ضرورة أن يحترم الإتحاد من أجل المتوسط منطق التعاون بين الأطراف وليس الإدماج وذلك وفق ركيزتين [2]:

[1] – **الإتحاد من أجل المتوسط**، على الرابط : **http www.aljazzera.net,15-5-2017,12 00**

[2] – **المرجع نفسه.**

1- الندية في التعاون بين مختلف الأطراف حيث تقدم المشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين جنوب المتوسط وشماله.

2- الهندسة المتغيرة وتعني أن تنفيذ أي مشروع مشروط بتطوع أي دولة ترغب في التنفيذ.

أولا:دوافع الإتحاد من أجل المتوسط

يمكن حصر دوافع قيام الإتحاد من أجل المتوسط في[1] :

1- الشلل الذي أصاب مسار برشلونة ومن ثم محاولة البحث عن صيغة جديدة لبعث وإحياء الفكرة المتوسطية.

2- الأزمات والنزاعات التي تعرفها منطقة المتوسط والتي تعتبر هاجسا يهدم كل جهود الشراكة والتعاون في المنطقة.

3- تعتبر قضية الأمن من أبرز الدوافع وذلك من أجل خلق إطار جديد للتعامل مع الظواهر المؤثرة على أمن واستقرار المنطقة.

هذا إضافة إلى[2]:

1- التنسيق مع دول المنطقة لمحاربة الإرهاب وكذلك من أجل حل مشكلات الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال.

2- خلق فضاء متوسطي يتم فيه إقحام إسرائيل.

3- استحداث إطار تشاوري لمحاربة ظاهرة الإرهاب التي تحسب لها فرنسا مائة حساب خاصة بعد تهديدات القاعدة في بلاد المغرب على استهداف أراضيها ومصالحها القومية.

---

[1]- فاطمة قرباش،**البعد الأمني للجزائر في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشلف: تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، 2015، ص 131.

[2]- محمد قيراط، **ساركوزي وحلم الإتحاد من أجل المتوسط**، مجلة مغرس، العدد الصادر يوم 25-7-2015.

وتكمن أهمية هذه المبادرة كونها تجعل العمق المتوسطي في عمق الانشغالات الإستراتيجية بعد أن كانت أوروبا الشرقية والوسطى تستحوذ على معظم اهتمامات الأوروبيين ، وتسليط الضوء على القضايا والتحديات الأمنية في المنطقة كالهجرة غير الشرعية ، الإرهاب والصراعات الإقليمية ، إذ أن هناك قناعة راسخة أنه لا يمكن تحقيق أمن وإستقرار أوروبا بدون تأمين التنمية والاستقرار لدول الجنوب، لذلك أدركت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا أن عدم استقرار دول الجنوب سيكون له تأثير كبير على أمنها وبالتالي فهي مبادرة من أجل إعادة الإعتبار لحضور فرنسا[1] .

وقد رأت دول جنوب المتوسط في هذا المشروع فرصة للتخلص من مشاكلها خصوصا وأن **ساركوزي** قال بأن المشروع سيكون نفعي براغماتي، بمعنى الحصول على أفضل النتائج الاقتصادية والأمنية، لكن دول الجنوب لم تصل لأي شيء من وراء هذا المشروع الذي اعتبرته إستراتيجيه لمواجهة التهديدات ، وهذا لأن غاية المشروع ليس مساعدة دول الجنوب بل هو في الحقيقة رغبة فرنسية للاستفادة من النفط الموجود في هذه الدول خاصة الجزائر وليبيا وكذلك زيادة مجالها الحيوي ، وفي نفس الوقت محاربة النفوذ الأمريكي وتحقيق لأكبر الموائد عن طريق استغلال هذه الدول [2].

ومنه فأن الإتحاد من أجل المتوسط وكغيره من المشاريع الغربية يسعى دائما إلى تغليب المصلحة الأوروبية على حساب مصالح دول الجنوب التي تعتبر مجرد حزام للأمن الأوروبي.

المطلب الثالث: مبادرة 5+5

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط الى سنة 1983 حيث اقترح أنذاك الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الامن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب- فرنسا- الجزائر- تونس- إيطاليا- إسبانيا، حيث عارضت بعض

[1]- فايزة ختو، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 187-188.

[2]- فاطمة فرباش، **المرجع السابق الذكر**، ص132.

الدول المغاربية مثل: الجزائر هذه المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء الحوار الأورو- عربي وذلك لاستبعادها مالطا وليبيا ولتجاهلها الصراع العربي – الإسرائيلي.[1]

انعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990 والذي ضم الدول العشر المطلة على غرب المتوسط ودول شمال المتوسط، حيث يتمتع بطبيعة مرنة وغير رسمية؛ كان في البداية منتدى سياسي ليتحول فيما بعد إلى منتدى لتعزيز التعاون الإقليمي متعدد الجوانب بالمنطقة[2]، ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر في أكتوبر 1991؛ عرف بتجمع " 5+5" وهنا مالطا حاضرة حيث تم إحداث ثمانية فرق وزارية لوضع برنامج عمل وتعاون بين هذه الدول.[3]

كما تجمد الحوار على مدى عشرية كاملة (1991- 2001) وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة إلا أنه في مجال الأمن الداخلي (إنشاء وزارة داخلية لدول غرب المتوسط باستثناء ليبيا) لم يفقد معناه ليبعث الحوار من جديد في جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية ولكن بمشاركة ليبيا ويمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى هذا التفعيل في النقاط التالية: [4]

- ✓ تراجع مسار برشلونة.
- ✓ إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشراكة مع الدول المغاربية (مبادرة إيزنستات).
- ✓ توقف عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية.
- ✓ تفاقم ظاهرة الهجرة السرية.
- ✓ تداعيات تفجيرات 11 سبتمبر 2001.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص99.

[2]- **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**، ص 371.

[3]- فيصل سمارة، **البعد الانساني في الشراكة الأورو مغاربية؛ من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط 1995- 2008**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، تخصص: تنظيم سياسي وعلاقات دولية، 2011، ص41.

[4]- جويدة حمزاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 93.

- ✓ تخوف الدول المغاربية من تجاهل الإتحاد الأوروبي لها خاصة بعد توجهه شرقا في 2004 (انضمام 10 دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة).

إعتمدت المبادرة على آلية التعاون في الميدان الأمني والدفاعي واتفقت على عقد اجتماع سنوي على المستوى الوزاري وعلى إيجاد لجنة توجيه، حيث تعمل على البحث عن الأمن والإستقرار.[1]

حققت مبادرة 5+5 شوطا مهما في المجال الأمني والعمل على استقرار المنطقة حيث شملت جميع قضايا ومشاكل المغرب العربي؛ مثل: محاربة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والمخدرات والتي تعد من أهم المخاطر التي تهدد أمن دول المغرب العربي، كما عملت المبادرة على تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجانب السياسي ودولة القانون وهو تجسيد الحكم الراشد؛ لأنه يساهم في تحقيق الأمن الانساني والاستثمار والتعاون الاقتصادي ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

عملت المبادرة على إرساء 05 سفن حربية بميناء الجزائر وهو السفينة الإيطالية وأخرى اسبانية وفرقاطة فرنسية اسمها **ديسكو بيتا** وفرقاطة مغربية تحمل اسم **الحسن الثاني** وسفينة قرطاج تونسية اضافية إلى سفينة الصومال للقوات البحرية الوطنية، والقيام بمناورات بحرية عسكرية التي تعمل على تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة التهديدات العابرة للقارات.[2]

يمكن القول أن قمة 5+5 لم تحقق غير تدعيم المساعي الأمنية بين ضفتي المتوسط بما يستجيب لمشاغل أوروبا في الأساس؛ فالدول الأوروبية تنفذ وترسم السياسات وفقا لمصالحها.

---

[1]– ميشال أبو نجم، **منتدى 5+5 يقيم آلية التعاون الأمني في منطقة المتوسط**، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط: **http:// www.5plus5.tn/arabic/declamation-tunis.htm** اطلع عليه بتاريخ: 20 ماي 2017 على الساعة 21:00سا.

[2]– **ست وحدات بحرية تمثل بلدان مبادرة 5+5 بميناء الجزائر** على الرابط:-**http:// www.el-massa.com/ar/content/view113060/41.** أطلع عليه بتاريخ: 20 ماي 2017 على الساعة 23:00سا.

الخلاصة والإستنتاج:

نخلص في الأخير إلى أن التطورات الأمنية التي شهدتها منطقة المتوسط وما أفرزته من تهديدات خاصة على أمن الجزائر وإستراتجيتها مما حدا بالأخيرة إلى تبني مجموعة من الاستراتجيات

خاتمة

خاتمة:

نلخص في الاخير انا الدراسات الامنية عرفت مجموعة من التحولات في مفهوم الامن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة اي تغير مفهوم الامن من التركيز على المفهوم الضيق جديدة للامن المحصور في بعده العسكري الى النفهوم اوسع واشمل نظرا لظهور مجموعة من التهديدات الامنية مما ساهم في ظهور مقاربات جديدة للامن تاخذ مجمل المستويات التحليلية للامن .

ادت التحولات الجذرية التى عرفها العالم الى التاثير على مجمل التفاعلات بين مختلف القوى السياسية خاصة في مناطق ذات الاهمية الاستراتيجية , اذ تعتبر منطقة المتوسط ذات اهمية سياسية اقتصادية وامنية هذه الاهمية كانت نتيجة لوجود مجموعة من الفواعل التى تحاول ايجاد موقع لها في ظل بيئة تتميز بالتركيز على القوة كمفهوم مهيمن في العلاقات الدولية على رغم التحولات التى عرفها المفهوم طيلة العقود السابقة , خاصة وان المنطقة تعرف جملة من التهديدات الامنية كالارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتطورات الامنية التي عرفتها المنطقة من خلال تازم الوضع الامني في ليبيا وسوريا والاضطراب السياسي في تونس نتيجة التحولات التي افرزها الحراك السياسي منذ 2011.

والجزائر وكنتيجة للتحولات السياسية التي عرفتها المنطقة وتداعياتها التي افرزتها على البيئة الامنية حتم عليها تبني مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة التهديدات اللاتماثلية المؤثرة على امنها القومي واستقرارها السياسي خطر تنامي ظاهرة الارهاب والجزيمة المنظمة وموضع الجزائر من المسارات المتعددة الاوروومتوسطية كالشراكة الاوروومتوسطية والاتحاد من اجل المتوسط التى لم ترقى لان تكون شراكة فعلية وحقيقية الى كونها حققت للجانب الاوروبي مالم تحققه للجانب الجزائري خاصة ومنطقة جنوب المتوسط عامة .

- قائمة
- المراجع

* المصادر:

1- القرآن الكريم.

* المراجـــع:

أ- الكتب بالعربية:

1. ابن منظور، **لسان العرب**، ط1، القاهرة: دار الحديث،2003.
2. بخـوش صـبيحة، **إتحـاد المغـرب العربـي بـين دوافـع التكامـل الإقتصـادي والمعوقـات السياسية 1989_2007**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2011.
3. بـدران ودودة ، وأخـرون، **المـدخل إلـى العلـوم السياسـية والاقتصـادية والإسـترتيجية**، ج2،1، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2003.
4. البشـرى عبـدالطيف علـي و علـي الطـائي حنـان ، **ثـروة المعلومـات والأمـن القـومي العربي**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003.
5. البشـرى محمـد الأمـين ، **الأمـن العربـي المقومـات والمعوقـات**، الريـاض: أكاديميـة النـايف العربية للعلوم الأمنية، 2001 .
6. بـن عنتـر عبـد النـور ، **البعـد المتوسـطي للأمـن الجزائـري**، الجزائـر: المكتبـة العصـرية، 2005.
7. جـون بـيلس و سـتيف سـميث، **عولمـة السياسـة العالميـة**، الإمـارات: مركـز الخلـيج للأبحاث، 2004.
8. الجـوهري يسـرى، **جغرافيـة البحـر المتوسـط**، الإسـكندرية: الناشـر بالمعـارف بالإسـكندرية، 1984.
9. **الحـرب البـاردة، دراسـة فـي الرهانـات والأهـداف**، القـاهرة: دار الفجـر للتوزيـع والنشـر، 2006.
10. حسـن الميـاح علـي أحمـد ، **خصخصـة الأمـن الـدور المتنـامي للشـركات العسـكرية الأمنية الخاصة**، الإمارات: مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
11. حسـن محمـد إبـراهيم، **دراسـة فـي جغرافيـة أوروبـا وحـوض البحـر المتوسـط**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.
12. الخزرجـي ثـامر كامـل ، **العلاقـات السياسـية والإسـترتيجية الأزمـات**، الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

13. **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمنال**، أوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث اٌستراتيجية، 2012.
14. ذياب البداينة، **الأمن وحرب المعلومات**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.
15. شيبي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية_فترة ما بعد الحرب الباردة (1991_2008)**، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.
16. عرفة محمد أمين خديجة، **الأمن الإنساني والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
17. عكروم لينده ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات ببين دول شمال وجنوب المتوسط**، ب،ب،ن:دار ابن بطوطة لنشر والتوزيع. 2011.
18. غريفيش مارتن، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2005.
19. قريب إنتصار سليم و خليل عاصم، **"الأمن حاجة إنسانية أم شأن الدولة؟"**، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الحقوق، 2008.
20. قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2004.
21. **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**.
22. الكنز علي، **المشروع المتوسطي بين الواقع والخيال**، قراءة عربية نقدية ، القاهرة: مركز البحوث العربية، ماي 2002.
23. مبروك غضبان، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، (د، س، ن).
24. مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للتوزيع والنشر، 2006 .
25. مكنمارا روبرت، **جوهر الأمن** ، ترجمة : يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.
26. ممدوح شوقي، مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة،: النهضة العربية، 1985

27. يحـي مطـر محمـد ، **الجهـود الدوليـة فـي مكافحـة الاتجـار بالبشـر**، الريـاض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

ب- كتب بالفرنسية:

1. Baylis John and SmitSteveh, **The globale alization of world politics** : an introduction to international rlations, Oscford university press , 2000.

2. buzzan Barry, **Is international security possible ?**, paper presented at new thnking about strategy and internatinal (conferona), 1991.

3. Russet Bruce, **Groping the semoradicpeace :principles for a post cold war world**, princeton university pess , 1993.

2_ المجلات:

1. إسـراء أحمـد إسـماعيل، **الجريمـة المنظمـة وتحـديات الأمـن الإنسـاني فـي المنطقـة العربية**، مجلة السياسة الدولية ،العدد: 186، المجلد 46، أكتوبر 2011.
2. الحـرب سـليمان عبـد الله، "**مفهـوم الامـن: مسـتوياته وصـيغته وتهديداتـه**" (دراسـة نظريـة في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية والسياسية، الكويت، 2003.
3. حـروري سـهام، **الهجـرة وسياسـة الجـوار الأوروبـي**، مجلـة المفكـر، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد الخامس.
4. سـليني ياسـين، **التوجهـات الجديـدة للسياسـة الخارجيـة تجـاه المنطقـة العربيـة**، المجلـة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
5. العايـب خيـر الـدين، **البعـد الأمنـي فـي السياسـى الأمريكيـة المتوسـطية وانعكاسـاته علـى الأمن الإقليمي العربي**، مجلة الفكر العربي.
6. غربـي محمـد، **التحـديات الأمنيـة للهجـرة غيـر الشـرعية فـي منطقـة البحـر الأبـيض المتوسـط، الجزائـر أنموذجـاً**، مجلـة الأكاديميـة للدراسـات الاجتماعيـة والإنسـانية، العـدد 8، 2012.
7. غربـي محمـد، **مـن أجـل مفهـوم جديـد لنظريـة الـدفاع والأمـن: حالـة منطقـة البحـر الأبـيض المتوسط**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، يوم 8 فيفري2014.

8. غربي محمد، طبوش سفيان، **الأمن في المتوسط بين التعاون والتنافس**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي 2017.
9. المشاط عبد المنعم، **نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي** ، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز الوحدة العربية، عدد 154، 1983.

ج_ المؤتمرات:

1. بن خليف عبد الوهاب، **الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: التهديدات والحلول**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي،جامعة 8 ماي 1945بقالمة،25 نوفمبر 2013.
2. بولنوار أمين، يونس مسعودي، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، في يوم 24_25 نوفمبر 2013، جامعة 08ماي 1945، قالمة.
3. العبيدي خالد، **الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق**، مؤتمر وطني حول: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اسطنبول،7 - 8 أوت 2008..
4. العجاتي محمد، **الأمن في المنطقة الأورو_متوسطية منتدى البدائل للدراسات العربية، علاقات الدولية، المنطقة الأورو_متوسطية**، ورقة توصية سياسية .
5. قط سمير، **الهجرة غير الشرعية من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر بين المناوئة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي،جامعة 8 ماي 1945بقالمة، 25، 24 نوفمبر 2013.

د - الأطروحات والرسائل:

1. إيدابير أحمد، **التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات والدولية، تخصص دراسات الأمنية والإستراتيجية، 2012..
2. برد رتيبة، **الحوار المتوسطي من برشلونة إلى مندى 5+5**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، 2008_ 2009.

3. بـن حسـين سـليمة، "**الأبعـاد الأمنيـة للسياسـة الأوروبيـة للجـوار وتأثيراتهـا علـى منطقـة جنـوب غـرب المتوسـط (2004_2012)**"، رسـالة ماجيسـتر، جامعـة الجزائـر 3، قسـم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013.
4. بـن عكـروم لينـدة، **تـأثير التهديـدات الأمنيـة الجديـدة علـى العلاقـات بـين دول شـمال وجنـوب المتوسـط**، رسـالة ماجسـتير فـي العلـوم السياسـية، جامعـة ببسـكرة، تخصـص سياسة مقارنة، 2010.
5. بيرم فاطمـة،**أبعـاد السياسـة الخارجيـة الفرنسـية تجـاه المغـرب العربـي بعـد الحـرب البـاردة**، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2009، 2010.
6. الحلو حسن عزيز نور ،"**الإرهـاب فـي القـانون الـدولي: دراسـة قانونيـة مقارنـة**"، رسـالة ماجستير في القانون العام، فنلندا، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
7. حمـزاوي جويـدة ، **التصـور الأمنـي الأوروبـي نحـو أمنيـة شـاملة وهويـة إسـترتيجية فـي المتوسـط**، رسـالة ماجيسـتر فـي العلـوم السياسـية، جامعـة باتنـة، تخصـص دراسـات مغاربيـة في التعاون والأمن، 2010_2011.
8. زكـري مـريم، **البعـد الإقتصـادي للعلاقـات الأوروبيـة_ المغاربيـة**، رسـالة ماجيسـتر، العلـوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أورومتوسطية، 2010_2011.
9. سـاعد رشـيد، **واقـع الهجـرة غيـر الشـرعية فـي الجزائـر مـن منظـور الأمـن الإنسـاني**، رسـالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2012.
10. سـمارة فيصـل ، **البعـد الانسـاني فـي الشـراكة الأورو مغاربيـة؛ مـن مسـار برشـلونة إلـى الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط 1995- 2008**، مـذكرة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، جامعـة تيـزي وزو، تخصـص: تنظـيم سياسي وعلاقات دولية،2011 .
11. شـرقي عبـد الغنـي، **الإسـتراتيجية الجزائريـة فـي مجـال مكافحـة الإرهـاب بـين 1992و1997**، رسـالة ماجسـتير فـي العلـوم السياسـية، جامعـة الجزائـر، تخصـص علاقات دولية، ، 2009.
12. ظريـف شـاكر ، **البعـد الأمنـي الجزائـري فـي منطقـة السـاحل والصـحراء الإفريقيـة، التحـديات والرهانـات**، رسـالة ماجسـتير فـي العلـوم السياسـية، جامعـة باتنـة، تخصـص علاقات دولية، 2010.
13. عطيـة إدريـس، **الإرهـاب فـي إفريقيـا، دراسـة فـي الظـاهرة وأليـات مواجهتهـا**، رسـالة ماجيسـتر، فـي العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، تخصـص دراسـات إفريقيـة، جامعـة الجزائر، 2011.

14. قريب بلال، **"السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات"**، رسالة ماجيستر، علوم سياسية، جامعة باتنة، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2010.

15. لخضاري منصور، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006_2011**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.

16. لونيسي علي ، "أليات مكافحة الإرهاب بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الأنفرادية"، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة تيزي وزوز، 2012.

17. نوري عزيز، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2012.

18. وتباني هيبة، **"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"**، رسالة ماجيستر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/6/8.

هـ - المواقع الإلكترونية

1. زقاع عادل، إعادة صياغة مفهوم الأمن_برنامج البحث في الأمن المجتمعي"
http :www,geocities , com

2. كناليس يوسف، التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، منتديات ستار تايمز،
/4/18 2011 Me-cdn.effectivemeasure.net.

3. فوزي اللواتي سربن ، تجارة المخدرات والجنس على الانترنت تحقق أرباحاً بالملايين، مجلة الأهرام b.scorecordesearch.com

4. شاتيلا حسان خالد، حوض بحر الأبيض المتوسط حيز مركزي في مناهضة العولمة الليبرالية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39164

5. مستقبل الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500

6. قلواز ابراهيم ، الأبعاد الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط:
http://www.alwatanelarabi.com/news347.htm

7. أندري مورافسينك، الإتحاد والسلام، منظور ليبرالي بنيوي:
http/ / www . geocities. Com/ adelzeeggagh/ morov.htnl
8. فايق حسن جاسم الشجيري، "البيئة والأمن الدولي".
www ,annbaa ,org/ nbhone/ nba72/ beean. Htm.
9- ميشال أبو نجم، منتدى 5+5 يقيم آلية التعاون الأمني في منطقة المتوسط، جريدة الشرق الأوسط،
http:// www.5plus5.tn/arabic/declamation-tunis.htm
10- ست وحدات بحرية تمثل بلدان مبادرة 5+5 بميناء الجزائر على الرابط:
http:// www.el -massa.com/ar/content/view113060/41.

الفهرس

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن..... 14

المبحث الأول: مفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته.....15

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للأمن.....15

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن.....20

المبحث الثاني: التصورات النظرية للأمن.....29

المطلب الأول: التصور الواقعي للأمن.....29

المطلب الثاني: التصور الليبرالي للتهديد الأمني.....34

المبحث الثالث: المقاربات الجديدة للأمن.....39

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن وإبريستويث.....39

المطلب الثاني: مدرسة باريس ومقاربة الأمن الإنساني.....44

إستنتاجات.....**49**

الفصل الثاني: المتوسط بين التنافس والتعاون وتعقيد التهديدات الأمنية.....51

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لحوض المتوسط.....53

المطلب الأول: جيوسياسية حوض البحر المتوسط.....53

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتكية للمتوسط.....57

المطلب الثالث: الأهمية الحيوية الإقتصادية للمتوسط.....58

المبحث الثاني: الفواعل الأمنية في حوض المتوسط.....60

المطلب الأولى: الكتلة الأوروبية.....60

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي – الروسي.....66

المطلب الثالث: جمهورية الصين الشعبية.....70

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط.....72

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب.....72

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.....75

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية.....79

إستنتاجات. **83**

الفصل الثالث: البعد المتوسطي للأمن الجزائري في ظل التطورات الأمنية.....85
المبحث الأول: التحولات السياسية في الفضاء المتوسطي بين الفوضى واللاإستقرار.....86
المطلب الأول: الحراك التونسي.....86
المطلب الثاني: الأزمة الليبية.....88
المطلب الثالث: تحولات الأزمة السورية... 90
المبحث الثاني: السياسات الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية.....93
المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر للحد من الهجرة غير الشرعية.....93
المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب.....97
المطلب الثالث: أثر التداعيات الاقليمية على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية 104
المبحث الثالث: الإستراتجية الأمنية الجزائرية من خلال الشراكة الأورو_جزائرية.....106
المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية.....106
المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط.....111
المطلب الثالث: مبادرة 5+5.....113
استنتاجات.....**116**
خاتمـــة.....**118**
قائمة المراجع.....**120**
الفهرس.